معهد التخطيط القومى

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (٦)

ديسمبر

٢٠٠٨

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

معهد التخطيط القومي

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة
العـــدد رقم (٦)

ديسمبر

٢٠٠٨

تقديـــم

يصدر العدد السادس من سلسلة الأوراق الاقتصادية لمتابعة تناول أهم القضايا الجاريـــة علـــى الساحة الاقتصادية، ويمثل أيضا محصلة ونتاج اعمال جلسات الخبراء فـــى المعهـــد لتطـــرح مقترحات وتصورات للحلول الممكنة لما تثيره هذه القضايا .

ويتناول هذا العدد عدة موضوعات شارك في إعدادها أساتذة من داخل المعهد وخارجـــه علـــى النحو التالى :

- **السياسة الحالية للدعم (المشكلات والحلول).**

  إعداد أ. عبد الفتاح الجبالى

- **قضايا الشباب والتنمية**

  أعداد أ.د. دسوقى عبد الجليل ، أ.د. محمد نصر فريد

- **حلقة نقاشية حول "مشروع قانون الضرائب العقارية".**
- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتغيرات المناخية .**

  إعداد د. منير سعد يوسف

- **الأمن الغذائى فى ضوء تطور الأسعار العالمية ونمط استهلاك الغذاء فى مصر .**

  إعداد أ.د . عزة عمر الفندرى ، د. طارق نوير

- **الاقتصاد المصرى بين الركود والانتعاش (رؤية تنموية للواقع الراهن).**

  إعداد أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

وتأمل إدارة المعهد فى ان يكون كل ما تقدمه هذه السلسلة الاقتصادية ملبياً لاحتياجـــات رســـم السياسات واتخاذ القرارات في ضوء رؤى علمية لبعض المتخصصين وذوى الاهتمام .

والله ولى التوفيق ..

مدير معهد التخطيط القومى

(أ.د. علا سليمان الحكيم)

مدير لقاء الخبراء

(أ.د. محمود عبد الحى سلام)

السياسة الحالية للدعم
"المشكلات والحلول"

إعـــــداد

عبد الفتاح الجبالى
رئيس وحدة البحوث الاقتصادية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة عامة

جاءت دعوة الرئيس مبارك لحوار مجتمعي حول سياسات الدعم لتؤكد على حقيقة أساسية مفادها إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان بحيث لا يجب إن يترك لفريق معين دون اخر ، وذلك نظرا لطبيعة هذه السياسة وخطورتها وتأثيراتها الشديدة على شرائح المجتمع عموما والفقيرة منها على وجه الخصوص. وبالتالي يجب إن يتوافق المجتمع ككل حول الأطر العامة والإجراءات المناسبة له. وقد طالب الرئيس بان يتمحور الحوار حول إعادة تعريف مستحقي الدعم والوصول به إلى مستحقيه فقط ، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة لترتيب الاولويات والآليات بأدوات جديدة تنحاز إلى الفقراء وتتيح بديلا عمليا عن الضغوط المتزايدة على الموازنة العامة للدولة . وهكذا فقد جاءت هذه الدعوة لتضع القضية فى مسارها الصحيح وتتناولها من منظور اشمل ألا وهو العدالة الاجتماعية .

وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة التي تظهر فى مصروفات الدعم خلال السنوات الأخيرة والتي ارتفعت وفقا للحسابات الختامية للدولة ، من ٤.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٥٤.٢ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٥٣.٩ مليار عام ٢٠٠٧\٢٠٠٦. إلا إن هذه الأرقام لا توضح الصورة بجلاء، نظرا لأنها تتضمن بعض التغييرات الجوهرية التي طرأت على البنود التفصيلية لهذا العنصر فى الموازنة العامة للدولة ، إذ انه و منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بدأ يظهر فى الموازنة الدعم الموجه للمنتجات البترولية ، وبدء من موازنة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ظهر الدعم الموجه للكهرباء. كما إن هناك بعض السنوات يخصص له دعم لمجال معين مثل دعم السينما فى موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، أو دعم المناطق الصناعية فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

وهنا نجدر الإشارة إلى ان هناك ثلاثة أنواع من الدعم فهناك :

أولا : الدعم المباشر ونقصد به تحديدا الأموال التي تخرج مباشرة من الخزانة العامة إلى بعض الجهات لتمويل حصول المواطن على السلع بالأسعار المناسبة ، ويوزع هذا الدعم على السلع التموينية الأساسية كالخبز والسكر والزيت ، وأيضا دعم القروض الميسرة للإسكان الشعبي ، ودعم المزارعين ، وألبان الأطفال والأدوية ونقل الركاب والتصدير...الخ.

أما النوع الثاني : من أنواع الدعم فهو الدعم غير المباشر ونقصد به الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية وابرز الأمثلة على هذا النوع هو دعم للمنتجات البترولية مثل البوتاجاز والسولار والبنزين ...الخ ، وكذلك دعم الشرائح الأولى من الكهرباء والمياه وغيرهما ، ناهيك عن المساهمة فى صناديق التأمينات الاجتماعية لأنه في ظل أحكام القانون الحالي يتحمل صندوقا التأمين الاجتماعي بالمعاشات وكافة

المزايا التأمينية الأخرى التي يقررها القانون وذلك في ضوء الاشتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال أما ما يزيد على تلك التي يقررها القانون وتقررها قوانين أخري فتتحمل بها الخزانة العامة، فهي مزايا لا تقابلها موارد. وبناء على ذلك فقد تم تحميل الخزانة العامة بكافة الزيادات والمزايا السنوية التي قررتها الدولة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم منذ صدور قوانين المعاشات المختلفة وحتى الآن.

ورغم ان الموازنة العامة للدولة قد باتت تظهر دعم المنتجات البترولية والكهرباء بصورة مباشرة ، الا إن هناك العديد من المجالات الأخرى التي لا تظهر بصورة صريحة في الموازنة ولكنها تظهر في انعكاساتها بالسلب على نتائج أعمال الهيئات الاقتصادية، التي تقوم بتقديم الخدمة او السلعة مثل هيئات مياه الشرب والصرف الصحي ، قبل إن تتحول إلى شركة قابضة ، وهيئات نقل الركاب والسكك الحديدية وغيرهم. وهو ما يقلل من عوائد هذه الجهات ومواردها المحولة للخزانة وبالتالي زيادة العجز بها ويؤدى إلي إرهاق الموازنة العامة.

أما عن اليوم الثالث : للدعم وهو الدعم الضمنى اى الفرق بين سعر بيع السلعة بالأسواق المحلية وسعر بيعها فى السوق العالمي فهي مسالة محل جدل شديد بين الاقتصاديين ونرى انه لايمكن الأخذ به نظرا لاختلاف ظروف الإنتاج بين الدول وأيضا لاختلاف التكاليف ، ناهيك أصلا عن عدم وجود سعر عالمي واحد للسلع يمكن الرجوع إليه ، لكل هذه الأسباب فأننا لا نأخذ بعين الاعتبار هذا المفهوم عند الحديث عن الدعم فى مصر.

من هذا المنطلق يجب عدم الخلط بين الدعم والدور الاجتماعي للدولة ، كما يظهر فى الإنفاق العام على بعض الجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم ، فمن المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات عموما والمتخلفة منها على وجه الخصوص يجب ان تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعى البعد الاجتماعى جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي ، فالإنسان هو محور التنمية وأداتها في نفس الوقت . ويـنعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة البعد الاجتماعي ، وإنما تصبح هي التنمية الشاملة بكل أبعادها. فالتنمية بمعناها الشامل تهدف في الأساس إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل والأمراض. وبالتالي فالحالة الصحية والتعليمية تعد احد أهم دعامات التنمية خاصة وان ضعف هذه الحالة لدى الأفراد يؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع بأكمله من حيث القدرات الإنتاجية وإمكانيات التطور. وبالتالى فان تطوير الإنفاق على قطاعى الصحة والتعليم يسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة ويؤدى إلى جودة النمو.

ولذلك أضحى النمو الاقتصادي ليس مهما في حد ذاته مالم يكن مصحوبا بتنمية حقيقة لقدرات البشر تنعكس في النهاية في مستوى معيشة لائق وحياة مديدة خالية من الأمراض.فعلى سبيل المثال يلعب الإنفاق على الصحة عدة ادوار هامة فى هذا الصدد فهو من جهة يسهم فى إيصال الخدمات الصحية الى كافة أرجاء البلاد ، خاصة تلك التي يعود النفع منها على القطاعات العريضة من السكان مثل التطعيمات ضد الأمراض ومعالجة انتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة وغيرهما. كما انه من جهة أخرى يسهم فى تعزيز قدرة الأسرة على تحمل تكاليف العلاج ، ويرفع العبء عن كاهل المرضى من الفقراء وغير القادرين.

وقد دار جدل كبير حول ايهما الأقدر على تقديم الخدمات الاجتماعية هل الحكومة ام القطاع الخاص ، او بمعنى آخر هل يمكن إن تتخلى الحكومات عن دورها في هذه المجالات؟ واحتلت هذه المسالة مكان الصدراة في النقاش الدائر الآن بعد ان أخذت معظم البلدان بالاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق باعتبارهما المحرك الاساسى للنمو ، وبدء البعض يتحدث على ضرورة اقتصار دور الحكومات على تهيئة المناخ المناسب للنمو الاقتصادي والظروف الاجتماعية المناسبة فقط لاغير ، أما مادون ذلك فيجب ان يترك للقطاع الخاص . وذلك انطلاقا من ان ارتفاع معدل النمو سوف يؤدى تلقائيا إلى زيادة الدخول مع ما يرتبط بها من تحسن فى مستويات المعيشة عن طريق زيادة الدخول وهو ما ينعكس فى معدلات منخفضة فى وفيات الأطفال وتحسين الحالة الصحية والتعليمية للمجتمع بشكل عام.

<u>وفي محاولتنا مناقشة هذا القول فأننا نرى انه يجانبه الصواب كثيرا من عدة زوايا:</u>

<u>أولا</u> ان زيادة النمو فى حد ذاتها لا تعنى زيادة الدخول لجميع أفراد المجتمع اذ قد يتحقق معدل نمو مرتفع دون ان يصاحبه عدالة فى توزيع الناتج بين مختلف فئات المجتمع. وبالتالي حرمان قطاع عريض من المواطنين من قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج او التعليم وغيرهما.

<u>ثانيا</u> ان زيادة الدخول في حد ذاتها لا تضمن التأثير على الحالة الصحية او التعليمية مثل خفض معدلات الوفيات ، او رفع مستويات المعيشة والحصول على الاحتياجات الغذائية السليمة وغيرها ، إذ ان هذه الأمور تتطلب سياسات أخرى ابعد من معدل النمو لضمان تحقيق هذه الأهداف .

<u>ثالثا</u> ان الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم) تقع ضمن ما يطلق عليه فى علم المالية العامة " السلع العامة " وهى السلع التي لايمكن إنكارها على اى شخص بمجرد إنتاجها ولا يؤدى استخدام شخص ما لها الى إنقاص استخدامها من جانب الآخر مثل

مكافحة الأمراض المتوطنة او علاج انتشار الأوبئة وغيرهما وهذه الأمور لا تحقق حافز اقتصادي قوى للقطاع الخاص لإنتاجها لذا فهي تتطلب التدخل الحكومي المباشر.

وأيضا ان التجارب الدولية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان السوق تخفق كثيرا فى بعض المجالات خاصة الخدمات الاجتماعية ، وتزداد خطورة هذه المسالة حينما لا تعمل الأسواق بشكل جيد مما يؤدى الى سوء توزيع الثروات والسيطرة على الأصول ويؤثر فى توزيع الاستثمارات على المجالات المختلفة.

ويعتبر تصحيح هذه الاختلالات احد المهام الأساسية للحكومات ، خاصة وان الأمراض تؤثر على جميع طبقات المجتمع بطريقة او بأخرى . وبمعنى آخر فإذا كان المرض ، وهو كذلك بالتأكيد ، يمثل عبء ينوء به الفقراء ، الا ان الكوارث الصحية يمكن ان تؤدى الى نتائج وخيمة على غير الفقراء أيضا ، من خلال خسارة الدخول المحتملة او التكاليف الباهظة التى يتحملونها من جيوبهم الخاصة للحصول على الرعاية الصحية. وبالتالي فإذا كان المرض يؤدى الى المزيد من الإفقار للفقراء ، فانه يؤدى أيضا الى انتقال شرائح من المجتمع من حالة اليسر الى حالة الفقر.

من هنا فقد أضحى تحسين الحالة الاجتماعية وإيصال الخدمات الصحية والتعليمية إلى كافة المواطنين مسئولية أساسية للحكومات . ولذلك نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة على حق كل شخص فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية ، وقد توسعت الاتفاقات الدولية فى نطاق الحق فى الصحة والتعليم كما تضمنت العديد من الدساتير الوطنية ضمانات الصحة والتعليم . وكذلك الدستور المصري الذي نص فى العديد من مواده على الحقوق الاقتصادية للمواطنين ، (مثل المواد ٧، ٨ ، ١٣ ،١٤، ١٦، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ،٢٣، ٢٥، ٢٦ ، ٢٧ ،٢٨ ، ٢٩ ،٣٢، ٣٤ ، ٣٥، ٣٦ ،٣٨، ٣٩، ٤٩، ٦١، ٨٠، ٨١، ١١٦، ١١٩،١١٧، ١٢٠، ١٢١ ، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٣، ١٤٦) وهى كلها تدور حول قضايا التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص وكفالة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والتامين الاجتماعي ومجانية التعليم وعدالة توزيع الدخل وضمان حد أدنى للأجور.

مما سبق نخلص إلى إن الإنفاق الاجتماعي للدولة يعد احد الأدوار الأساسية لها ويختلف ذلك عن سياسة الإنفاق على الدعم وفقا للمفهوم السالف الإشارة إليه. ويصبح من الضرورى العمل على رفع كفاءة الإنفاق العام خاصة فى مجالات الاهتمام الأساسي كالتعليم والصحة وتخليصه من التشوهات التي تحد من فاعليته.

أولا تطور الإنفاق العام على الدعم

تحتاج الدراسة المتأنية لموضوع الدعم الى معرفة الوزن النسبي له فـى الإنفـاق العـام للدولة وتطوره ، وهنا تشير البيانات عن ختامي الموازنة العامة للدولة إلـى أن الإنفـاق العام وفقا للمفهوم الجديد (اى شاملا المصروفات العامة وحيازة الأصول المالية وسـداد القروض وصندوق إعادة الهيكلة) قد ارتفع من ١١٩.٥ مليار جنيه خلال العـام المـالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٣٦.٢ مليار في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وإلـى ٢٥١,٢ مليـار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ومن المخطط فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أن يصل إلـى ٢٦٩,٧ مليار. ولذلك ارتفعت نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الجارية) من ٣٣,٣ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣٨,٢ % عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وذلك قبل أن تهبط إلى ٣٤,٢ % و٣١,٨% خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧ على الترتيب.

ومن جهة أخرى تشير البيانات إلى ان المصروفات العامة قد ارتفعت من ١٠٣.٩ مليـار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠٧.٨ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وإلى ٢٢٢,١ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ومن المخطط ان تصل في موازنة ٢٠٠٨\٢٠٠٧ إلى ٢٤٤,١ مليار جنيه . وبالتالي ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الجارية) من ٢٨,٩ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣٣,٦ % عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم هبطت بعد ذلـك إلـى ٣٠,٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والى ٢٨,٨ % عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للاستخدامات العامة فأننا نلحظ ان نسبة المنفق على الـدعم والمنح والمزايا الاجتماعية قد ارتفعت من ١٢,٩ % الى٢٣,٦ % و٢٣,٣ % و ٢٤,١ % خلال نفس الفترة ، مع الأخذ بالحسبان انه بدء من موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بدء يظهر دعم المنتجات البترولية وفى موازنة ٢٠٠٨\٢٠٠٧ بدء يظهر دعم الكهرباء.وعلـى الجانـب الآخر هبط النصيب النسبي للأجور من ٢٣,٥ % من الاجمالى عـام ٢٠٠١\٢٠٠٠ الـى ٢١,٤ % من اجمالى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والـى ٢٠,٧% مـن اجمـالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ونحو ٢٢,٣ % من اجمالى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . وكذلك هبطت نـسبة الاسـتثمارات العامة من ١٤,٩ % الى ٨,١ % و ١٠ % و٩,٥ % خلال الأعوام سالفة الـذكر علـى الترتيب.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للاستخدامات العامة

الاستخدامات العامة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
	فعلى							موازنة
الأجور وتعويضات العاملين	٢٣.٥	٢٢.٧	٢٢.٧	٢٢.٦	٢٣.١	٢١.٤	٢٠.٧	٢٢.٣
شراء السلع والخدمات	٨.٤	٦.٥	٥.٧	٥.٧	٧.٠	٦.١	٦.٨	٦.٤
الفوائد	١٤.١	١٦.٢	١٧.٣	١٨.٦	١٨.٢	١٩.٨	١٩.٠	١٩.٥
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢.٩	١٣.٤	١٣.٨	١٥.٠	١٦.٥	٢٣.٦	٢٣.٣	٢٤.١
المصروفات الأخرى	١٣.٢	١٢.٥	١٢.٢	١٢.٨	١٢.١	٨.٥	٨.٤	٨.٦
الاستثمارات	١٤.٩	١٤.٧	١٣.٦	١٣.٩	١٣.٠	٨.١	١٠.٢	٩.٥
حيازة الأصول المالية	٢.٧	٢.٣	٥.٠	٢.٣	١.٧	٢.٠	٤.٥	١.٦
سداد القروض	١٠.٣	١١.٧	٩.٧	٩.١	٨.٤	٩.٦	٣.١	٤.٦
مساهمة الخزانة في صندوق إعادة الهيكلة						٠.٩	٤.٠	٣.٤
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أما فيما يتعلق بالبنود التفصيلية فقد تطورت على النحو التالي:

أ- دعم السلع التموينية:

يوزع هذا الدعم على السلع التموينية الأساسية كالخبز والسكر والزيت ، وكذلك بعض السلع الإضافية مثل الأرز والعدس والفول. وكان قد ارتفع المنفق على هذا البند من ٣٦٧٣.٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٩٤٠٦.٦ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والى ٩٤٠٥.٩ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ . كما كان من المخطط إن يصل إلى ٩٤٨٢ مليون فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلا إن الارتفاعات الشديدة فى الأسعار العالمية لبعض هذه السلع سوف يؤدى إلى زيادة كبيرة فى المنفق على هذا البند ، خاصة بالنسبة للقمح المستورد والذي وصل سعره فى السوق العالمي إلى ٣٥٠ دولار للطن بينما كانت حسابات الموازنة قائمة على أساس ٢٠٠ دولار للطن ، ومن المعروف إن هذا العنصر يستحوذ

على النسبة الغالبة من أموال الدعم الموجهة لهيئة السلع التموينية، والتى ارتفعت من ٢٠٣١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٣٤٩٥ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وينتظر إن يصل إلى ٣٨٣٦ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وكان من المخطط إن يصل الى ٤١٣٧ مليون في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . بينما ارتفع الدعم الموجه للقمح المحلى من ٨٠٥,٣ مليون جنيه إلى ٢٠٨٨ مليون و٢٠٤٠ و٢٧٥٨ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على التوالي.

أما الدعم الموجه إلى السكر فقد ارتفع من ٦٣١,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ الى ٧٠٨ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ويتوقع إن يصل الى ٧٤٢ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والى ٧٠١ مليون عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

وزيت الطعام ارتفع من ٥٥٥,٦ مليون إلى ٦٣٧ مليون و٨٦٢ مليون و٨٥٦ مليون جنيه خلال الأعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧ على التوالي.

وكان النقص الاساسى فى هذا البند يتعلق بالسلع الإضافية التي كانت قد قررت في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ عقب قرار تعويم سعر صرف الجنيه المصري آنذاك ، والمتمثلة في المسلى النباتي والأرز والفول والعدس والمكرونة الشعبية والشاي والزيت الاضافى والسكر الاضافى حيث انخفضت الأموال الموجهة لهذه الأصناف من ١٢٨٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ٨٧٨ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم الى ٨٧٢ مليون عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نتيجة لإلغاء الدعم على المسلى النباتي والفول والعدس والمكرونة.

يضاف إلى ما سبق توجد عدة بنود أخرى للدعم منها دعم الصادرات والذي ارتفعت قيمته من ١٩٠,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٥٢٨,٤ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .

ودعم تعاونيات البناء والإسكان والذي ارتفع من ٢٨٦,٦ مليون إلى ٤٥٠,٩ مليون خلال نفس الفترة، هذا فضلا عن دعم نقل الركاب فى القاهرة والإسكندرية والذي يتم عن طريق تحمل الخزانة العامة لجزء من العجز الجاري فى هيئتي نقل الركاب ، ودعم الأدوية وألبان الأطفال وهو عبارة عما تتحمله الخزانة العامة من فروق التكلفة لمواجهة الخسائر الناجمة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها، ناهيك عن دعم التامين الصحي على الطلاب حيث نص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ في مادته الثالثة على إن احد مصادر التمويل هى الاشتراكات السنوية التى تتحملها الخزانة العامة عن كل طالب فى المدارس ورياض الأطفال والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية (انظر جدول رقم ٣). كما انه وبداية من موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تم تخصيص دعم للمناطق الصناعية يقدم للهيئة العامة للتنمية الصناعية ويخصص لتمويل تكاليف البنية الأساسية لهذه

المناطق، وكذلك ظهر دعم إسكان محدودي الدخل وذلك بتقديم قروض ميسرة للإسكان الشعبي وإسكان الشباب.

جدول رقم (٢)

تطور دعم السلع التموينية (القيمة بالمليون جنيه)

السلعة	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨
قمح مستورد	٢٠٣١	٤٥٨٣.٢	٤٣٩٣	٣٤٩٥	٣٨٣٦	٤١٣٧
قمح محلى	٨٠٥.٣	١١٢٧.٢	١٥٥٥	٢٠٨٨	٢٠٤٠	٢٧٥٨
مخبوزات			١٨٦	٩٧		١٩٩
الأنرة المحلية	١٨٨.٣	٦٥٣.٧	٣٨٠	٤٩٧	٤٢٤	١٦٦
السكر	٦٣١.٦	٤٥٤.٩	٦٣٣	٧٠٨	٧٤٢	٧٠١
زيت الطعام	٥٥٥.٦	٧٢٣.٢	٦٩٩	٦٣٧	٨٦٢	٨٥٦
جملة السلع الأساسية	٤٢١٢	٧٥٤٢	٧٨٤٦	٧٥٢٢	٧٩٠٤	٨٨١٧
السلع الإضافية						
زيت الطعام		١٢٤.٨	٢٨٨	٢١٧	١٨٣	١٥٧
العسلى النباتى		٤٣.٧	٥٧	٦		
الأرز		٩٣.٦	٤٢٢	٤٢٨	٤٥١	
الفول		١٧.٣	٦٨	٢٨		
العدس		١٢.٧	١٤٢	٦٧		
المكرونة		١٠٤.٩	٣٣٠	١٥٢		
الشاي		٥.٢-	٢٣-	١٨-	٢	١
سكر اضافى					٢٧٠	٢٧٠
جملة الاضافى		٣٩٠.٨	١٢٨٣	٨٧٨	٩٠٦	٨٧٢
الاجمالى العام	٤١٠٩.٢	٧٨٤٦.٩	٩١٢٩	٨٣٨٠	٨٦٤١	٩٤٨٢

ب – دعم المنتجات البترولية

بدء يظهر هذا الدعم فى الموازنة العامة للدولة منذ العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ باعتباره يمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر بيع الوحدة بالسوق المحلى وبالتالي يختلف عن الدعم الضمني الذي يقاس بالفرق بين سعر البيع فى الأسواق العالمية وسعر البيع فى السوق المحلى ، مع الأخذ بالاعتبار إن هناك جزء من الدعم يظهر بالأسعار العالمية وهو الخاص بتكلفة الخام المشترى من الشريك الاجنبى .

وقد تطور هذا الدعم من ١٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٤١,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٤٠,١ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، مع ملاحظة إن دعم السولار يستحوذ على النسبة الغالبة منه اى نحو ١٦,٣ مليار جنيه يليه البوتاجاز بنحو ٩,١ مليار، ثم الغاز الطبيعي بنحو ٥,٩ مليار والمازوت بنحو ٥,٨ مليار جنيه ثم البنزين ٤,٢ مليار جنيه مليار وذلك وفقا لختامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .أنظر جدول رقم (٤).

جدول رقم (٣)

تطور الإنفاق الفعلي على البنود المختلفة للدعم (القيمة بالمليون جنيه)

	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
دعم السلع التموينية	٣١٥٠	٤٠٢٦,٩	٤٢٥٩,١	٨١٨٩,٤	١١٢٠٣	٩٤٠٦,٦	٩٤٠٥,٩
دعم المواد البترولية						٤١٧٧٨,١	٤٠١٢٩,٦
دعم تعاونيات البناء والإسكان	٢٨٥,٢	٢٨٦,٦	٢٧١,٣	٢٤٦,٩	٢٣٧,٣	٢١٠,١	١٥٠,٩
دعم النقل العام بالقاهرة	٢٤٥	٢٧٠,٩	٢٤٠,٠	٢١٤,٣	٢٨٣,٥	٣١٦,٦	
دعم النقل العام بالإسكندرية	٧٩,٩	٧٦,٣	٧٣,٣	٧٥	٨٥	٩٢,٧	
دعم صندوق موازنة المحاصيل الزراعية	١٠٦,٨	٩٣,٢	١٢٣,٧	٣٨,٨	٩١,٩	٦١,٧	
دعم الأدوية (لبن الأطفال)	١٢٠	٨٠,٠	٧٤,٢	٨٠,٠	١١٧,٧	١٢٠,٠	
فروق أسعار بيع القطن	٢٣٧,٦		٥٦٠,١	٢١٤,٢	١٤١,٢	١٩,٠	
دعم فروق فوائد القروض الميسرة	٩٠,٨	٤١٢,١	٦٤١,٥	٥١٥,٨	٥١٣,٥	٣٥٩,٧	٧٠٧,٨
دعم التأمين الصحي على الطلاب	١٦٣,٦	٢٠٥,٧	٢١٨,٧	٢٠٣,٨	٢٠٤,٤	٢٢٤,٧	
دعم تنشيط الصادرات		١٩٠,٧	٢٢٢	٥٦٥,٩	٨٣٤,٥	١٠٨٤,٩	١٥٢٨,٤
أخرى		٣٠٦,٩	٢٥٢,٥	٣,٢	٥٢,٩	٥٧٠,٥	
جملة الدعم	٤٩٢٩,٦	٥٩٤٩,٣	٦٩٣٦,٤	١٠٣٤٧,٣	١٣٧٦٤,٩	٥٤٢٤٤,٦	٥٣٩٥٨,٩

جدول رقم (٤)

تطور دعم المنتجات البترولية (القيمة بالمليون جنيه)

البيان	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
غاز طبيعي	٣٠١٩	٣٨٤٠	٥٦٣٢	٧٤٣٤	٧٧٥٨	٥٨٦٣
بوتاجاز	١٧٦١	١٨٠٦	٢٩٨٠	٤١٨٣	٥٨٣٩	٩٠١٧
بنزين	٢٦٠	٣٦٣	١٠٢٧	١٥٢٩	٢٧٣٨	٤١٧٨
كيروسين	٢٨٩	١٩٧	٢٣٢	٣٠٦	٥١٦	٧٥٥
سولار	٣٣٣٢	٢٦٧٥	٤٢٤٧	٦٧٠١	١١٧٢٦	١٦٢٥٦
مازوت	١٥١١	١٤٣٧	١٩٤٧	١٥٠٠	٢٧٧٤	٥٨٠١
اجمالى	١٠١٧٢	١٠٣١٨	١٦٠٦٥	٢١٦٥٣	٣١٣٥١	٤١٨٧٠

وقد تأثر هذا البند كثيرا بالزيادات المستمرة فى الاستهلاك المحلى بصورة كبيرة مع عدم كفاية المنتج المحلى، خاصة من البوتاجاز والسولار والبنزين، لسد هذه الاحتياجات مما يضطر الحكومة الى شراء حصة الشريك الاجنبى بالأسعار العالمية لهذه السلع. وبالتالي فكلما ارتفع السعر العالمي للبترول ارتفعت معه قيمة الدعم الموجه لهذه المنتجات. وتبرز هذه المسالة بشدة في زيادة كميات الغازات الطبيعية المستخدمة كوقود لمحطات الكهرباء أو كمادة خام في صناعة الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب، والاستهلاك المنزلي، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها .

هـ – دعم الكهرباء

أظهرت موازنة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ دعم أسعار الكهرباء حيث تضمنت نحو ٢ مليار جنيه لهذا الغرض ،ويتم ذلك عن طريق تحميل وزارة المالية الفرق فى سعر الغاز الطبيعي الداخل فى إنتاج الكهرباء ، إذ قدرت كمية الغاز الطبيعي الداخل في إنتاج الكهرباء بنحو ٢٧٢٢٩ مليون متر مكعب ويصل سعر المتر المكعب إلى ٠,٢٥ جنيه بينما تقوم وزارة الكهرباء بالمحاسبة عليه على أساس ٠,١٤ جنيه والفرق بينهما يقدر بنحو ٢٩٩٥ مليون جنيه وبالتالي تم اعتماد مبلغ ٢ مليار لحين تكشف الوضع الحقيقي فى ختامي الموازنة.

ولاينبغى إن يفهم من ذلك إن هذا المبلغ هو كل قيمة الدعم الخاص بالكهرباء فهو لا يخرج عن كونه جزء من الدعم والذي يقاس بالفرق بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع المحلية والذي تشير إحصاءات وزارة الكهرباء إلى إن قيمته قد ارتفعت من ٢٤٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٣٠١٦ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

تطور دعم الكهرباء

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠٠١\٢٠٠٢	٢٤٠٠
٢٠٠٢\٢٠٠٣	٢٤٩٦
٢٠٠٣\٢٠٠٤	٢٧٣٢
٢٠٠٤\٢٠٠٥	٢٧١١
٢٠٠٥\٢٠٠٦	٣٠١٦

وهنا نلحظ إن أسعار بيع الكهرباء تتدرج فى شرائح مختلفة ووفقا لنمط الاستهلاك وذلك على النحو التالي:

الهيكل	السعر قرش ك.و.س	الهيكل	السعر قرش ك.و.س	الهيكل	السعر قرش ك.و.س
٥٠ ك.و.س	٥ قروش	١٠٠ ك.و.س	١٩,٨	كيما	٤,٧
٥١ إلى ٢٠٠	٩,٢	١٠١ – ٢٥٠	٢٨,٧	مترو الأنفاق رمسيس	٦,٨
٢٠١ – ٣٥٠	١٢,٥	٢٥١ – ٦٠٠	٣٦,٦	فوسفات أبو طرطور	٦,٨
٣٥١ – ٦٥٠	١٨,٠	٦٠١ – ١٠٠٠	٤٥,٣	سوميد	٢٢
٦٥١ – ١٠٠٠	٢٥,٥	أكثر من ١٠٠٠	٤٧,٥	شركات الإسكان	١٢
أكثر من ١٠٠٠	٣١,٠			الإنارة العامة وإشارات المرور	٣٣,١

المصدر : الشركة القابضة للكهرباء التقرير السنوي ٢٠٠٥\٢٠٠٦.

وهذه الأسعار ظلت سارية حتى ديسمبر ٢٠٠٧ حيث تم وضع تسعيرة جديدة وأصبحت على النحو التالي:

- الشريحة الأولى (حتى٥٠ كيلووات) كما هى.
- الشريحة الثانية (من ٥١ إلى ٢٠٠ كيلو وات) أصبحت ١٠,٧ قرش للكيلو وات.
- الشريحة الثالثة (من ٢٠١ الى ٣٥٠ كيلو وات) أصبحت ١٤,٩ قرشا للكيلو وات.
- الشريحة الرابعة (من ٣٥١ الى ٦٥٠ كيلو وات) أصبحت ٢١,٦ قرش.

- الشريحة الخامسة (من ٦٥١ الى ١٠٠٠ كيلو وات) أصبحت ٣١,١ قرشا للكيلو وات.

- الشريحة السادسة (ما يزيد على ١٠٠٠ كيلو وات) اصبحت ٣٨ قرش.

د- دعم نظام التأمينات الاجتماعية

تقضى المادة ١٤٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، على أن "الحقوق التي تتقرر طبقا لهذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها الصندوقان أما أي زيادة تنجم عن قوانين أو قرارات خاصة فإن الخزانة العامة هي التي تلتزم بهذه الزيادة وتؤدى وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية". ولهذا السبب قامت الخزانة العامة بتحمل تكلفة الزيادات السنوية لأصحاب المعاشات والتي تقررها الحكومة منذ عام ١٩٨٧ ، وقد ظل هذا النظام معملا به حتى موازنة٢٠٠٥\٢٠٠٦ ولكن بعدها تم الاتفاق على أن تتحمل الصناديق هذه الزيادات كاملة وليس الخزانة العامة كما جرى العمل عليه طوال الحقب الماضية. عموما فقد ارتفع المنفق على هذا البند من ٩٥٤٠,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠١\٢٠٠٢ إلى ١٣,٢ مليار عام ٢٠٠٤\٢٠٠٥ والى ١١ مليار عام ٢٠٠٥\٢٠٠٦.

هـ- دعم الهيئات الاقتصادية

وينطبق نفس القول على الهيئات الاقتصادية التي تعانى العديد من المشكلات الهامة التي أثرت على أوضاعها المالية ، فمن المعروف ان الهيئات الاقتصادية هى صيغة من الصيغ القانونية لكيانات اقتصادية كان يتعين ان تستقل بالكامل عن الموازنة العامة للدولة وتعمل وفقا لأسس اقتصادية وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ والذي عدل القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ والخاص بالموازنة العامة للدولة ، وتم بمقتضاه فصل موازنة هذه الهيئات عن الموازنة العامة للدولة على ان تعد هذه الهيئات موازنات مستقلة تعتمد من مجلس الشعب وتراجع من الجهاز المركزي للمحاسبات ، بحيث تقتصر العلاقة فيما بينهما على الفائض الذي يوؤل للخزانة العامة من بعض هذه الهيئات او توفير ما يتقرر إليها من دعم وقروض والتزامات . وبالتالي تعتبر هذه الهيئات وحدات مستقلة ذات شخصية اعتبارية ولها استقلالها المادي والإداري باعتبارها ذات طابع اقتصادي وفقا للقوانين المنظمة لها. وبمعنى آخر فان العلاقة بين هذه الهيئات أصبحت بمثابة علاقة ملكية تتركز فى نتائج الأعمال وعلاقة تمويلية تتركز فى المساهمة والإقراض.وبذلك أخرجت موازنات الهيئات الاقتصادية من الموازنة العامة للدولة ، على اعتبار إنها هيئات ذات شخصية اعتبارية لها استقلالها المالي والإداري وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لعملها . وكان من المفترض ان تحقق هذه الهيئات الهدف من استقلالها وان تدار على أسس اقتصادية وتجارية تمكنها

من تحقيق فوائض مالية أو على الأقل تسهم فى تمويل نفسها ذاتيا الا ان هذا الهدف لم يتحقق بالنسبة لعدد كبير منها.

وكان المفترض ان تحقق هذه الهيئات التوازن الاقتصادي والمالي بحيث تغطى نفقاتها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة وهو مالم يتحقق على الإطلاق اذ ظلت هذه الهيئات تحقق خسائر متراكمة عبر السنوات ، مما زاد من العبء على الموازنة العامة للدولة كما يتضح من الجدول التالي:

العلاقة بين الخزانة العامة والهيئات الاقتصادية (القيمة بالمليون جنيه)

	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
مابوؤل للموازنة من الهيئات	١٣٥٦٩	١٧٩٠٨	٢٦٠٩٢	٣٠٣٨٠	٦٩٥٠٠
ما تدفعه الخزانة للهيئات	١٩٥٧٨	٢١٥٤٧	٢٦٧٨٠	٢٨٣٥٠	٧٣١٠٠
صافى العلاقة	٦٠٠٩-	٣٦٣٩-	٦٨٨٢-	٢٠٣٠	٣٥٩٩-

المصدر : وزارة المالية البيان الاحصائى للهيئات الاقتصادية أعداد متفرقة.

ويرجع السبب فى ذلك الى مايلى:

– اختلالات في اقتصاديات تشغيلها ومراكزها المالية وهو ما يتمثل فى اختلال التوازن بين التكاليف والأسعار وقصور الموارد عن تغطية الاستخدامات مما يؤدى الى ازدياد العجز المرحل سنويا فضلا عن تآكل الأصول الحقيقة لهذه الهيئات نتيجة لما تتحمله من فروق أسعار لخدماتها بين أسعار البيع وتكاليف الإنتاج الفعلية

– تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات دون ان يقابله موارد ذاتية مناسبة وهو ما يؤدى أما إلى التأخر فى تنفيذ المشروعات لسنوات طويلة مما يؤدى الى المزيد من الطاقات العاطلة وهدر الموارد ناهيك عن حرمانها من العائد الذي ستدره هذه الاستثمارات . او يدفعها للاقتراض من بنك الاستثمار القومي والذي يقتر ض بدوره من الأوعية الادخارية فى المجتمع مما ينعكس بالضرورة على الدين العام وزيادته سنة بعد أخرى.

– ان عددا من تلك الهيئات يغلب عليه الطابع الخدمي وليس الاقتصادي مثل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي والنقل العام للركاب وكلها مشروعات خدمية لخدمة المواطنين ولا تولد تدفقا نقديا يغطى أعباء الاقتراض والتمويل وهو ما ينعكس على التزامات الدولة قبل الدائنين لهذه الهيئات . إذ ان الخزانة العامة مطالبة بسداد أي عجز فى سداد مديونيات هذه الهيئات إما فى شكل خسائر مرحلة أو فى شكل عدم قدرة على سداد الديون .

- ان هذه الهيئات لديها ممتلكات مجمدة فى شكل أراضى وأصول ومخزون راكد وهذه الممتلكات غير محصورة وغير موثقة وبالتالي فان التصرف فيها محدود .

- ان هذه الهيئات مازالت بعيدة عن الرقابة الحقيقة المسبقة من أجهزة وزارة المالية ، وذلك بعدما خرجت الإطار المالي الملتزم. اذ لا توجد قواعد موحدة لتوزيع فائض العمليات الجارية فالبعض يحتفظ بالفائض المحقق فى صورة فائض مرحل واحتياطيات على حين يؤل فائض بعض الهيئات بالكامل إلى الحكومة، لذا وجب إصدار تشريع لتعديل القوانين المنظمة لعمل هذه الهيئات.

توضح هذه الخريطة بجلاء تام إن هناك علاقات تشابكية عديدة فيما يتعلق بأسعار المنتجات المدعمة حيث يتم توجيه الدعم إلى بعض مدخلات الإنتاج بغية توفير السلعة أو الخدمة بالأسعار التي تتناسب مع الشرائح الدخلية المختلفة ، ومن ثم فان اى سياسة جديدة للدعم يجب إن تركز على هذا الجانب ودراسة كافة التداعيات التي يمكن إن تحدث على العلاقات السعرية في المجتمع ككل.

ثانيا خريطة الفقر فى مصر:

تتطلب الدراسة الدقيقة لسياسة الدعم معرفة الخريطة الاجتماعية فى مصر ووضع الفقراء بها ، وهنا تشير دراسة البنك الدولي عن الفقر فى مصر إلى إن نسبة الفقراء قد انخفضت من ٢٤,١٨ % عام ١٩٩١\١٩٩٠ إلى ١٩,٤١ % عام ١٩٩٦\١٩٩٥ ثم الى ١٦,٧٤ % عام ٢٠٠١\٢٠٠٠ وعادت إلى الارتفاع مرة أخرى إلى ١٩,٥٦ % عام ٢٠٠٥\٢٠٠٤ .ونسبة الفقر المدقع قد ارتفعت من ٢ % عام ١٩٩٦ الى ٢,٩ % عام ٢٠٠٠ والى ٣,٨ % عام ٢٠٠٥ .

تطور الفقراء فى مصر (كنسبة من السكان)

	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الفقراء	١٩,٤	١٦,٧	١٩,٦
الفقراء المدقعين	٢,٠	٢,٩	٣,٨
شبه الفقراء	٣٢	٢٥,٩	٢٠,٩

مع ملاحظة مايلى:

- ان التقرير قد فرق بين من اسماهم الفقراء المدقعين (والذين يقل متوسط دخلهم السنوي عن ٩٩٥ جنيه في عام ٢٠٠٥) والفقراء (وهم من يقل دخلهم السنوي عن ١٤٢٣ جنيه) وشبه الفقراء (ويقل دخلهم عن ١٨٥٤ جنيه). وهذه المستويات تختلف

عن التقديرات الدولية التي تشير الى الفقير المدقع باعتباره من يقل دخله عن دولار فـــى اليوم ، والفقير هو من يقل دخله عن ٢ دولار فى اليوم.

- إن هناك ٣٩,١ % من الفقراء يعيشون في ريف قبلي و ١٨,٦ % فى حـــضر قبلـــي ، مقابل ١٦,٧ % في ريف بحري و٩% في حضر بحري و٥,٦ % في الأقاليم الحـــضرية. اى إن هناك نحو ٥١ % من سكان ريف قبلي فقراء مقابل نحو ٢٦ % من سكان ريـــف بحري.

التوزيع الجغرافي للفقراء فى مصر

	نسبة الفقراء في كل إقليم %	توزيع الفقراء كنسبة من السكان	توزيع السكان
الأقاليم الحضرية	٥,٧	٥,٤	١٨,٧
حضر بحري	٩,٠	٥,٦	١٢,١
ريف بحري	١٦,٧	٢٦,٢	٣٠,٨
حضر قبلي	١٨,٦	١١,٣	١١,٩
ريف قبلي	٣٩,١	٥٠,٧	٢٥,٤
مصر ككل	١٩,٦	١٠٠	١٠٠

- وفقا للتوزيع القطاعي فأننا نلحظ ٥٣,٣ % ممن يعملون بالزراعة هم ضمن الفقـــراء (٢٦,٥% قريبي الفقر و٢٦,٨ % فقراء و ٥,١ % فقراء مدقعين. يليه قطاع التشييد والبناء حيث تصل نسبة الفقراء فيه الى ٤٧,٥% (منهم ٥,٥ % فقـــراء مـــدقعين و٢٤,٧ % فقراء و٢٢,٨ % قريبي الفقر). وبالتالي فهنـــاك نحـــو ٥٧,٩ % مـــن الفقراء المدقعين و٥٥,٣ % من الفقراء و٤٨,٢ من قريبي الفقر يعملون بالزراعة. كما إن هناك ١١,٣ % من الفقراء المدقعين و ٩,٢ % من الفقـــراء و٧,٥% مـــن قريبي الفقر يعملون فى التشييد والبناء.

توزيع الفقراء حسب النشاط الاقتصادي

	فقر مدقع	فقراء	قريبي الفقر	أغنياء
الزراعة	٥٧,٩	٥٥,٣	٤٨,٢	٣١,٠
التعدين	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٣
الصناعة التحويلية	٦,٥	٨,٢	٩,٨	١١,٧
الكهرباء	٠,٢	٠,٤	٠,٦	١,١
التشييد والبناء	١١,٣	٩,٢	٧,٥	٦,٣
التجارة والمطاعم	٩,٩	١٠,٤	١١,٨	١٣,٩
النقل	٣,٥	٣,٨	٥,٢	٧,٤
التمويل	٠,٢	٠,٤	٠,٨	٢,٢
الخدمات العائلية	١٠,٤	١٢,٢	١٥,٩	٢٦,٢
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

– اما من حيث طبيعة العمل الذي يعمل به الفقراء وجد إن ٧٠,٣ % من الفقراء المدقعين و٧٨,٨ % من الفقراء و٨٦,٩ % من قريبي الفقر يعملون عمل دائم ، مقابل ٢٥,٩ % و١٧,٦ % و٩,٥ % على التوالي يعملون عمل متقطع. والباقي أعمال موسمية ومؤقتة. وبالتالي نلحظ ان هناك نحو ٤٠ % ممن يعملون عمل دائم هم من الفقراء بالشرائح المختلفة (٢,٦ % فقراء مدقعين و١٦,٥ % فقراء و٢٠,٧ % قريبي الفقر). بينما نحو ٤٤ % ممن يعملون عمل مؤقت يقعون فى الفقر (٣,٤ % و١٨,٨ % و٢١,٨ % على التوالي). وتزداد هذه النسبة فيمن يعملون عمل موسمي حيث تصل النسبة إلى ٥٥,٥ % (٥% و٢٤,٩ % و٢٤,٦ على التوالي).

توزيع الفقراء حسب طبيعة العمل

	فقر مدقع	فقراء	قريبي الفقر	أغنياء
عمل دائم	٧٠,٣	٧٨,٧	٨٦,٩	٩٢,٣
عمل مؤقت	٣,٠	٣,٠	٣,١	٢,٩
موسمي	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٤
متقطع	٢٥,٩	١٧,٦	٩,٥	٤,٥
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- من حيث مصادر الدخل فإننا نلحظ إن نحو ٤٧.٥ % من الفقراء المدقعين هم ممن يعملون باجر وتصل هذه النسبة الى ٤٤.٣ % بالنسبة للفقراء و ٤٤.٦ % من قريبى الفقر.

	فقر مدقع	فقراء	قريبي الفقر	أغنياء
يعمل باجر	٤٧,٥	٤٤,٣	٤٤,٦	٥٣,٩
يعمل لحسابه مع آخرين	١٠,٦	١٢,١	١٣,٧	١٤,٤
يعمل بمفرده	١٥,٨	١٧,٠	١٧,١	١٧,٠
عمل غير مدفوع الأجر	١٨,٤	٢٠,٢	١٨,٨	٩,٨
متعطل	٧,٦	٦,٤	٥,٩	٥,٠
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وعلى الجانب الأخر يوصف الفقر فى مصر بأنه غير عميق بمعنى إن معظم الفقراء يقعون تحت خط الفقر مباشرة وبالتالي فان قيمة المبالغ المطلوبة لتغطية العجز السنوي لهم حتى يتخلصوا من فقرهم ليست كبيرة، ولكن من جهة أخرى فان هناك شريحة لا باس بها تقع فوق خط الفقر مباشرة ، اى الطبقة الوسطي الدنيا ، وهى أكثر حساسية لأية تقلبات تحدث في الأسعار والدخول وأكثر عرضة للانزلاق إلى الفقر حال تغير دخولهم. وعلى سبيل المثال فلو انخفض دخل هؤلاء بنحو ٢٠ % اى ٢٨٨ جنيه سنويا سوف يتضاعف عدد الفقراء الى الضعف إما إذا انخفض دخل هؤلاء بنسبة ٣٠ % فان هذا العدد سوف يتضاعف مرة أخرى.

ثالثا – مشكلات النظام الحالي

فى ضوء ما سبق يمكننا مناقشة اسهب السبل لكي تؤدى سياسة الدعم النتائج المرجوة منها وتذهب الأموال المخصصة له الى مستحقيه مع اقل قدر من الهدر وأعلى مستوى من الفعالية.

١ – الدعم العيني ومشكلاته:

هنا يرى البعض ان الدعم العيني هو الأفضل لأنه يوفر الحد الأدنى من الأمن الغذائي للفقراء، فعلى سبيل المثال تشير الدراسات الى إن الدعم الموجه لإنتاج الخبز البلدي،

ساعد على إخراج نحو ٧٣٠ ألف فرد من دائرة الفقر المدقع وبالتالي فهو أكثر أنواع الدعم فعالية.

كما تشير الدراسات الى إن ٧٥ % من الفقراء يحصلون على الدعم السلعي من خلال البطاقات التموينية، والتي بلغ عددها نحو عشرة ملايين بطاقة منها ثمانية ملايين بطاقة دعم كلى يستفيد منه العاملون بالحكومة والقطاع العام والمستحقون لمعاش السادات والضمان الاجتماعي وأصحاب المعاشات والأرامل والحرفيون والعاملون بالحرف البسيطة والعمالة الزراعية المؤقتة. اما الدعم الجزئي فيستفيد منه أصحاب المهن الحرة والورش وغيرهم ، ويوفر السلع المدعومة للمواطنين عبر آلية محددة تتحكم في الأسعار ،

وتشير الإحصاءات إلى إن ٦٥ % من المصريين يستفيدون من الدعم السلعي من خلال البطاقات التموينية ، كما إن ٧٥ % من الفقراء يحصلون على السلع المدعمة من خلال هذا النظام. ومن جهة أخرى هناك نحو ٤٨ % من مستويات الإنفاق الأعلى يستفيدون من هذا النظام ، فيما يعتبر هدرا للموارد خاصة وان هذه النسبة ترتفع إلى نحو ٧٤ % فيما يتعلق بالاستفادة من دعم الخبز والدقيق. هذا مع ملاحظة إن الشريحة الثانية ، فيما يمكن اعتبارها الطبقة المتوسطة الدنيا هي الأكثر استفادة من نظام البطاقات التموينية بوضعها الحالي، وهى نتيجة هامة تتطلب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات سياسات جديدة للدعم.

الاستفادة من البطاقات التموينية وفقا لمعدل الاستهلاك

الشرائح طبقا للاستهلاك	الشرائح طبقا للإنفاق (جنيه / سنويا)	% الاستفادة من البطاقة التموينية	% الاستفادة من دعم الخبز والدقيق
الـ ٢٠ % الأولى	٣٨١ - ١٤٩٦	٦٨,٨١	٨٦,٣٢
الـ ٢٠ % الثانية	١٤٩٦ - ١٩٥٠	٦٨,٩٩	٨٨,٠٢
الـ ٢٠ % الثالثة	١٩٥٠ - ٢٤٩١	٦٨,٥٠	٨٧,٨١
الـ ٢٠ % الرابعة	٢٤٩١ - ٣٤٤٩	٦٥,٢٩	٨٦,٨١
الـ ٢٠ % الأخيرة	أكثر من ٣٤٤٩	٤٨,٢٥	٧٣,٩٤

من هنا تأتى أهمية البطاقة التموينية فى المجتمع المصري، وبالتالي أهمية نتائج استطلاع الراي الذي أجراه مركز معلومات مجلس الوزراء، على المتعاملين بهذا النظام والتي أشارت إلى إن ٩٠ % ممن يمتلكون البطاقات التموينية يعتبرونه نظاما مقبولا وذلك للأسباب الآتية:

- ٥٥,١ % بسبب انخفاض أسعار السلع المدعمة.
- ٢٣,١ % بسبب ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

- ٦,٥ % لم يحدد المزايا.
- ١٥,٢ % يرون انه لا توجد له مزايا.
- ١,١ % يرون انه يقلل من استغلال القطاع الخاص.

كما يرى هؤلاء إن أهم المشاكل التي تواجههم كانت على النحو التالي:

- ٤١,٥ % رداءة السلع المدعمة.
- ١٧,٩ % عدم كفاية الحصص المقررة بالبطاقات.
- ١٥,١ % عدم دعم كل السلع الأساسية التي يحتاجها.
- ١١,٣ % عدم توافر بعض السلع المتضمنة في البطاقة.
- ٨,٥ % عدم إضافة المواليد الجدد.
- ٦,٦ % سوء معاملة البقالين.
- ٦,٦ % فرض بعض السلع على الجمهور.

ولكن مازالت مشكلة هذا النظام تكمن فى وصول الدعم إلى غير مستحقيه وهنا تشير الدراسات التي أجريت على بحث ميزانية الأسرة الأخير إلى إن أغنى ٢٠ % من المجتمع تحصل على نحو ٢٨ % من اجمالى الدعم بينما يحصل أفقر ٢٠ % من المجتمع على ١٦ % منه. وتزداد هذه المسالة بشدة في دعم الطاقة حيث تحصل الفئة الأعلى إنفاقا على ٣٤ % منه مقابل ١٧ % للفئة الدنيا.

وذلك على العكس من الإعانات النقدية حيث حصلت الشريحة الدنيا على ٢٤ % مقابل ١٧ % للشريحة الأعلى. وذلك على النحو التالي:

استفادة الشرائح المختلفة من نظم الدعم طبقا لنمط الاستهلاك

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
اقل ٢٠ %	١٦	١٧	١٧	٢٤
الـ ٢٠ % التالية	١٧	١٨	١٦	٢٢
الـ ٢٠ % الثالثة	١٨	١٩	١٧	١٨
الـ ٢٠ % الرابعة	٢١	٢٢	٢٠	١٩
الـــــ ٢٠ % الأخيرة	٢٨	٢٤	٣٤	١٧

وثاني مشكلات هذا النظام تتعلق بسوء استخدام السلع المدعمة خاصة فى ظل الاستخدامات المختلفة للسلعة الواحدة فمثلا الديزل يستخدم كمولد للطاقة في فنادق البحر الأحمر وأيضا يستخدمه الفلاح البسيط . وينطبق نفس القول على رغيف الخبز الذي يستخدم استخدامات متعددة . الأمر الذي يؤدى إلى زيادة معدلات استهلاكها ، وتسرب

جزء كبير منها إلى غير الغرض المخصصة له . حيث تشير الإحصاءات إلى إن الفقد في دعم رغيف الخبز يصل إلى ٣٠% وفى البوتاجاز يتراوح بين ١٠ % و١٥ % وكذلك في البطاقات التموينية حيث يتراوح ما بين ١٥ % و ٢٠ %.

وثالث المشكلات الناجمة عن هذا النظام تتعلق بما يؤدى إليه من التعدد في أسعار السلعة الواحدة بالمجتمع، وعلى سبيل المثال وجد إن ١٠ % فقط من المواطنين يحصلون على أنبوبة البوتاجاز بسعر بين ٣و٤ جنيهات بينما يحصل ٣٤ % عليها بسعر بين ٤ و٥ جنيهات و٤٤ % يحصلون عليها بسعر يتراوح بين ٥ و٦ جنيهات والباقي فوق ذلك بكثير رغم إن سعرها الرسمي هو ٢.٦٥ جنيها فقط.

ناهيك عن الفساد المرتبط بها والاهم من ذلك انه لايتيح للأفراد الحرية في اختيار السلع المستهلكة . وكمثال اخر كان القطاع الخاص يتسلم الأسمدة بسعر ٧٢٠ جنيه ويبيعها بسعر ١٩٠٠ جنيه ، مع ملاحظة أن أسعار الطاقة الجديدة طبقت على الشركات العامة ولم تطبق على الشركات الخاصة لأنها حصلت على عقود طويلة الآجل تحصل بمقتضاها على الغاز بأسعار ثابتة تتراوح ما بين ٧٥ سنتا إلى دولار وربع للمليون وحدة حرارية .

٢ – الدعم النقدي ومشكلاته:

لكل هذه الأسباب يفضل البعض الدعم النقدي باعتبار يضمن وصول الدعم الى مستحقيه خاصة وان الدراسات تشير إلى انه لو استفاد الفقراء من الأموال الموجهة للدعم على الوجه الأكمل لانخفض الفقر بمعدل يفوق اثر زيادة معدل النمو الناتج بنسبة ٣ %. واختفاء السوق السوداء للسلع وترشيد الاستهلاك مع ضمان عمل الأسواق بصورة سليمة.

ولكن مشكلة هذا النظام الأساسية تكمن في كيفية تحديد الفئات المستحقة للدعم والمعايير التى يمكن استخدامه فى سبيل تحقيق ذلك. وهنا يرى البعض إن أفضل هذه السبل هي استخدام قيمة الإنفاق على الكهرباء كمؤشر لمستوى إنفاق الأسرة، ولكن هذا المؤشر عيوبه كثيرة منها إن الأسر الأكثر فقرا قد لا ترتبط بشبكة الكهرباء العامة بالبلاد كما هى الحال فى العشوائيات حاليا، كما إن هذا المؤشر لا يعكس الاستهلاك الحقيقي للأسر التي لديها أكثر من مسكن، ناهيك عن انه لاياخذ بعين الاعتبار اثر حجم الأسرة على قيمة الإنفاق على الكهرباء.

– والمشكلة الثانية والاهم تكمن في كيفية الوصول إليهم، فى ظل الأوضاع السائدة بالمجتمع المصري والزيادة الكبيرة في العشوائيات .

– أما المشكلة الثالثة فهي تكمن فى كيفية تحديد المبلغ المستحق لكل أسرة ومشكلة المتابعة المستمرة لهذه الأسر.

ناهيك عن الآثار الأخرى المتوقعة لهذا النظام مثل التضخم المتوقع نتيجة لذهاب الأموال إلى أفراد يرتفع لديهم الميل للاستهلاك مما يؤدى إلى المزيد من الارتفاعات فى الأسعار وزيادة مبالغ الدعم وليس العكس. كما ان هذا النظام لا يصلح إطلاقا فى الخدمات العامة مثل النقل والمياه والكهرباء والطرق وغيرهم.

والاهم من كل ما سبق ان الغالبية العظمى ترفض هذا التحول إذ انه ووفقا لاستطلاع الراى الذي أجراه مركز معلومات مجلس الوزراء وجد نحو ٦٤.٤ % لا يفضلون التحول الى نظام الدعم النقدي وهناك ٣.٦ % محايد و٣.٣ % لم يحدد وبالتالي كانت نسبة من يؤيد هذا التحول نحو ٢٨.٧ %.

رابعا – نحو سياسة متكاملة لإصلاح نظام الدعم

أوضحنا فيما سبق أهمية الدعم ، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر يتطلب سياسة متكاملة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والمتغيرات المحلية فمما لاشك فيه ان التغييرات الهيكلية التي يتم تطبيقها منذ فترة تتطلب بالضرورة إجراءات مساندة للفئات الهامشية ومحدودي الدخل وذلك انطلاقا من كون السياسة الاقتصادية يجب أن تظل في خدمة الأفراد والمجتمع . فرفع معدلات النمو وحدها ليست كافية لانتشال الفقراء ومحدودي الدخل ، إذ يجب أن يكون نموا مواليا للفقراء وموسعا لقدرتهم وفرصهم وخيارات حياتهم اى ضرورة العمل على إزالة أسباب الفقر وليس فقط التخفيف من آثاره ، وذلك في إطار يهدف إلى توفير السلع الأساسية والضرورية للمواطنين ، خاصة محدودي الدخل بأسعار في متناول أيديهم.وهنا تشير الدراسات إلى إن عدم العدالة في توزيع الدخول بالمجتمع خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) قد أدى إلى زيادة الفقر بنسبة ٤.٨ % خلال الفترة. كما ان النمو الاقتصادي الضعيف مع عدم العدالة فى توزيع الدخول يؤدى إلى زيادة الفقر في مصر بنسبة ١.٢ % سنويا.

انطلاقا مما سبق فان أفضل السبل للتعامل مع هذه المشكلة يتطلب التحرك على محورين أحداهما طويل الأمد يركز على إخراج الفقراء من دائرة الفقر عن طريق إكسابهم المهارات والقدرات اللازمة للحصول على الكسب الجيد والخروج من دائرة الفقر وهو ما يتطلب إتباع استراتيجية تنموية تركز على النمو الجيد والمتواصل. وهى مسالة يجب أن تتم فى إطار رؤية تنموية متكاملة ومن منظور شامل وواسع يأخذ بعين الاعتبار علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومي ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، وبالتالي ينبغي ان توجه سياسات الإصلاح المالي إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادي على الآجل الطويل. وذلك عن طريق رفع كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة وتنميتها.

أما في الآجل القصير فلابد من الاستمرار في سياسة الدعم والذي لا يزال يشكل ضرورة ملحة بالنسبة لمستويات الدخول في مصر وبالتالي ينبغي العمل على استمراره كمبدأ ، ولكن التساؤل الأساسي هنا هو كيف يمكن تعظيم العائد من الإنفاق على هذا الدعم وتحقيق الأهداف المرجوة منه؟

ان الإجابة على هذا التساؤل ليست بالبساطة التي يتصورها البعض لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالتشابكات السعرية فى المجتمع ، فبعض أسعار المنتجات المدعمة يمثل مدخلا لإنتاج سلع أخرى وبالتالي رفع قيمة المدخلات سيؤثر بالضرورة على أسعار المنتج النهائي ، وبالتالي اى قرار اقتصادي فى هذا الشأن يجب ان يأخذ بعين الاعتبار كافة هذه التشابكات ، وهى مسالة ليست بسيطة.

عموما فهناك مجالات عديدة للتحرك فى هذا الإطار وذلك على النحو التالي:

<u>1- إعادة النظر فى بعض البنود الحالية للدعم:</u>

أولى الأمور التي ينبغي دراستها تتعلق بالبنود المختلفة للدعم فهناك بعض البنود التي أضحى من الضروري العمل على إعادة النظر فى السياسة الحالية . فعلى سبيل المثال هل من المطلوب الاستمرار فى السياسة الحالية لدعم الصادرات على الوضع الحالي وزيادة المبالغ الموجهة إليها حيث زادت من ١٥٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٥٢٨,٤ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ دون عائد ، بل سببت العديد من المشاكل لبعض الصناعات القائمة خاصة الغزل والنسيج وغيرها من الصناعات الهامة. ومن المفارقات انه وفى الوقت الذي تقوم الحكومة بتقديم هذه الأموال لدعم تلك الصناعات فأنها تصدر تعريفة جمركية جديدة تخفض معدل الجمارك على هذه الصناعات بصورة كبيرة ، مما يعرضها للفشل الشديد، كما إنها تقوم بدعم بعض الصناعات ثم تفرض عليها ضريبة صادر !! وبالتالي يصبح التساؤل هل من الأجدى الاستمرار فى هذه السياسة على النحو السابق ام من الأفضل توجيه هذه الأموال الى بنود أخرى في الدعم؟

وينطبق نفس القول على دعم فروق الفائدة الميسرة والتي ارتفعت من ٥٤٢,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٧٠٧,٨ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وهى السياسة التي اتبعت منذ كانت أسعار الفائدة مرتفعة للغاية ولكن فى ظل الأوضاع الحالية فان التساؤل يصبح هل يحقق هذا البند أغراضه أم لا؟ ان التحليل الدقيق لهذه المصروفات سوف يلحظ أنها تحتاج إلى مراجعة كاملة خاصة وقد تم استخدامها فى غير الأغراض المخصصة لها، وكذلك فى مناطق غير التي يجب ان توجه إليها.

٢- حسن ادراك الأموال المنفقة على الدعم:

يجب العمل على سد الفجوة في السلع الأساسية عن طريق ترشيد الاستهلاك وليس فقط الاستيراد واتخاذ الإجراءات التشجيعية الكافية لتحفيز المزارعين على تسليم المحاصيل الزراعية بشكل اختياري وبما لا يتعارض مع آليات السوق. وهذا لا ينفي انه من الضروري استمرار الجهود المبذولة للحد من خسائر هيئة السلع التموينية ولعل منها إحكام الرقابة على الشراء من السلع التموينية خاصة القمح والسكر وغيرهما ، وهنا يشير الجهاز المركزي للمحاسبات فى تقريره عن ختامي الدولة ٢٠٠٦\٢٠٠٥ إلي ان الهيئة قد قامت بشراء كميات من القمح المستورد والمحلى بأكثر مما تحتاجه فعليا مما ترتب عليه بقاء كميات كبيرة بالمخازن بلغت قيمتها نحو ٣٧٢٨ مليون جنيه حيث انه لم يستخدم سوى ١٦ % من الكميات المشتراة من الإنتاج المحلى فى هذا العام. وكذلك ضرورة الاحتفاظ بمخزون سلعي مناسب ووضع الضوابط التي تكفل ترشيد تكلفة الإنتاج. وزيادة الطاقة التخزينيه من الصوامع للمطاحن والمخابز وذلك لتعظيم الإنتاجية وتقليل الفاقد من القمح وتحسين جودة منتجاته.

٣- ترشيد دعم الهيئات الاقتصادية:

لاشك ان الأوضاع سالفة الذكر تحتاج إلى وضع الأطر الملائمة للعمل على تلافى هذه المشكلات او على الأقل الحد من آثارها السلبية على المالية العامة للدولة وهنا نحاول وضع برنامج متكامل للتصدي لهذه المشكلات وذلك على النحو التالي:

أ- إعادة النظر فى تبويب هذه الهيئات وذلك بتبويبها إلى مجموعات متجانسة وإتباع سياسات اقتصادية محددة تحقق الهدف من استقلالها على ان تقوم بإنتاج السلع والخدمات على أسس اقتصادية تمكنها من تحقيق فائض مالي .

ومن الضروري العمل على ان تقوم الهيئات التي تبيع إنتاجها بأسعار اجتماعية بالعمل على الوصول بالأسعار إلى السعر الاقتصادي تدريجيا وخلال فترة زمنية محددة. وبمعنى اخر توفير المرونة فى نظم التسعير ودراسة إمكانية تحريك الأسعار بما يتفق مع التغير فى التكلفة والأرقام القياسية للأسعار دون التأثير على محدودي الدخل من خلال سياسة التمييز السعرى وفقا لشرائح الاستهلاك والقدرة المالية للمستهلكين.

ب - هناك هيئات يغلب عليها الطابع الاقتصادي وإطارها القانوني يؤهلها للعمل كوحدة اقتصادية مثل هيئات الموانى البحرية والبرية ، وكلها هيئات يمكن ان تتحول الى شركات قابضة مما يمكنها من إعادة هيكلة أصولها وخصومها وتصحيح الأوضاع المالية لها.

وقد بدأت بالفعل هذه العملية فى عدة هيئات نذكر منها الشركة القابضة للكهرباء والشركة القابضة لمصر للطيران والشركة القابضة للمستحضرات الحيوية والفاكهة والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ج- دراسة اقتصاديات التشغيل بما يقضى على أوجه الإسراف ومراجعة نظم التشغيل وقوائم التكاليف لترشيد وضبط الإنفاق وتفعيلة خاصة للهيئات ذات الطابع الخدمي . مع تعميق المحاسبة عن الأداء على مستوى مراكز المسئولية

د- الاهتمام بالصيانة واستغلال الطاقات العاطلة. مع التخلص من الأنشطة غير الاقتصادية ، مع الاهتمام بالصيانة الدورية لتحجيم الأعطال ولتامين نظم التشغيل.

ع- فض التشابكات بين الهيئات الاقتصادية وبعضها البعض ، وبينها وبين الحكومة.

ف- تعميق دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومداومة متابعة اقتصادياتها تأمينا لاستيراد التكلفة.حيث تظهر الميزانيات المجمعة لهذه الهيئات استثمارات مالية ضخمة للغاية ولكنها لا تنعكس بالإيجاب على الأوضاع المالية لهذه الهيئات اما لأنها لا تحصل منها على أي عائد أو إنها تدر عائدا منخفضا لا يتناسب مع الأموال المستثمرة فيها او يقل عن سعر الفائدة الذي تتحملها بعض هذه الهيئات لتمويل تلك الاستثمارات . وهكذا أصبحت بعض هذه الاستثمارات تشكل عبئا على تلك الهيئات لأنها تحقق خسائر متتالية سنويا او تتعرض قيمتها السوقية للانخفاض فى البورصة.

ق- إيجاد حل لمشكلة تزايد الفاقد السلعي وخاصة فى مياه الشرب المنتجة نتيجة عدم محاسبة بعض المشتركين بنظام العداد ، والاقتصار على المحاسبة بطريقة المتوسطات فضلا عن وجود وصلات غير قانونية . وكذلك العمل على ترشيد تكلفة الإنتاج .

ك- توحيد المعاملة في استخدام الفوائض بمراعاة القواعد المحاسبية فى احتجاز الاحتياطيات اللازمة للوفاء بأقساط القروض او لتدعيم مراكزها المالية.

ه- بالنسبة للهيئات التى تسفر نتائج أعمالها باستمرار عن عجز جارى فان الأمر يقتضي أجراء الدراسات الجادة والموضوعية لكل هيئة على حدة لدراسة أسباب العجز ووضع الحلول المناسبة للمساعدة تلك الهيئات على استعادة توازنها المالي.

٤ – ضرورة العمل على وضع حد أدنى حقيقي للأجور:

وعلى الجانب الأخر أصبح هناك أهمية وضرورة للعمل على وضع حد أدنى حقيقي للأجور ، يتناسب مع مستويات المعيشة ، ويتحرك سنويا وفقا لمعدلات التضخم المعلنة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، على أن يكون هذا الحد جزءا لا يتجزأ من عقود العمل الجماعية والفردية.

ويتطلب الوضع السابق تفعيل دو ر المجلس الأعلى للأجور ليصبح الفاعل الرئيسي في هذا المجال والذي يضع الاستراتيجيه المناسبة للتعامل مع كافة الأمور المرتبطة بالأجور والمرتبات في المجتمع سواء كان قطاعا عاما أم خاصا ، مع منحه الصلاحية الكاملة لتنفيذ ما يراه مناسبا من سياسات. وهو ما يتطلب بدوره تعديل المادة (٣٤) من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لتعطى للمجلس الصلاحية الكاملة في إقرار العلاوة السنوية وفقا لما يراه من متغيرات اقتصادية واجتماعية معينة وما يتوقعه من سياسات وإجراءات. وذلك بدلا من الوضع الحالي الذي حددها ب٧ % من الأجر الاساسى كحد أدنى لان ذلك افقد المجلس أهم آليات التعامل فى هذه المسالة كما إن تحديد العلاوة بالأجر الاساسى فقط فيه ظلم شديد للعاملين وبالتالي يجب إن يعطى المجلس الصلاحية الكاملة فى هذه المسالة. يضاف إلى ما سبق ضرورة العمل على تعديل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وتصحيح الأخطاء التي تشوبه حتى يصبح أكثر قدرة على التعبير عن الواقع الفعلي المعاش ، خاصة وان هذا المؤشر مازال يحتوى على العديد من السلع المحددة بأقل من قيمتها فى السوق ولايتم تعديلها بشكل منتظم مثل بعض المواد الغذائية والأدوية والسكن والنقل والتعليم ، وهو ما يجعل المؤشر متحيز لأدنى بالضرورة ويتطلب التصحيح حتى يمكن ربط الحد الأدنى للأجور بهذا المؤشر وتحريكه سنويا بما يتناسب مع التحركات في هذا المؤشر.

خاتمة

لكل ما سبق فأننا نرى ان أفضل طريقة لحل هذه المعضلة هي تبنى سياسة متكاملة للإصلاح يمكنها ان تأخذ المنهجيين السابقين في الاعتبار بمعنى ان يتم تطبيق الدعم النقدي على ما يصلح له والاعتماد على الدعم السلعي في القطاعات الأخرى ، وكلها أمور تتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد الدعم والتأكد من وصول الدعم إلى مستحقيه وتحسين وتجويد نوعية السلع الخاضعة للدعم الكلي أو الجزئي لما في ذلك من تأثير مباشر على ميزانية الأسرة ، وكذا الموازنة العامة للدولة . مع العمل على تصويب أدوات الدعم بحيث تشمل عدد اكبر من العائلات ومجموعات من السلع أكثر ملاءمة للأنماط الاستهلاكية الحالية.وإعادة صياغة أساليب توزيع الدعم لمستحقيه بما يضمن تقليل الفاقد والحد من سوء استخدام الدعم. واستكمال الإطار التشريعي للتجارة الداخلية بما يحقق انضباط السوق الداخلي وتوفير الحماية الكاملة لكافة المتعاملين به وعلى الأخص حماية المستهلك من الممارسات الضارة ، عبر تفعيل جهاز حماية المستهلك الذي يجب أن يدار بواسطة المستهلكين وليس من جانب كبار موزعي السلع الاستهلاكية كما هو الحال الان، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الغش والتدليس .

وعلى الجانب الأخر ينبغي العمل على تعديل سياسات الضمان الاجتماعي الحالية ومراجعة نظام المعاشات لتتفق قيمة المعاشات مع معدلات ارتفاع تكاليف المعيشة حتى لا تنخفض القيم الحقيقية لها. والتوسع فى نظم المعاشات للعاملين خارج المنشآت وبرامج الضمان الاجتماعي.

وتوفير الحماية الاجتماعية والصحية بصفة عامة مع استهداف الطبقات الفقيرة وغير القادرة، وذلك من خلال تطبيق التأمين الصحي الاجتماعي والعمل على توفير الموارد للنظام بالاستناد على قدرة المواطنين على دفع المقابل والحرص على عدم تحمل الفقراء بنسب لا تتفق مع مستويات دخولهم. ومد الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين في القطاع غير الرسمي والعمل على وصول خدمات الرعاية الصحية الأساسية لهم. مع العمل على إيجاد نظم للمساعدات المالية و حوافز لأبناء الأسرة محدودة الدخل للإنفاق على التعليم.

كما يجب العمل على إعادة توزيع الاستثمارات لصالح وجه قبلي من خلال مده بالمرافق اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية ، وتيسير الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات بتكلفة منخفضة للغاية. وتشجيع القطاع الخاص على إقامة هذه المشروعات وتوفير فرص عمل. رفع مستوى خدمات الرعاية الصحية الأساسية في مختلف المحافظات والمراكز واستهداف أماكن التجمعات للفئات الفقيرة (المناطق العشوائية على سبيل المثال وكذا المناطق التي يقل مستوى المؤشرات فيها عن حد معين). وتأكيد أسس العدالة في تقديم الخدمة الصحية بالكفاءة المطلوبة في مختلف الأقاليم.

يضاف الى ما سبق فان علاج عجز الموازنة لا يعنى إنهاء العجز بل يشير ببساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرا على النمو دون مشكلات تضخمية او ركود ، وهو مستوى يجب البحث عنه بدقة وعناية في ضوء الخبرة التاريخية للاقتصاد القومي وكذلك الأوضاع الاجتماعية الراهنة .وهى مسالة يجب أن تتم فى إطار رؤية تنموية متكاملة ومن منظور شامل وواسع يأخذ بعين الاعتبار علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومي ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، وبالتالي ينبغي ان توجه سياسات الإصلاح المالي إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادي على الآجل الطويل. وذلك عن طريق رفع كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة وتنميتها. وهو ما يتطلب بالضرورة تحول النقاش من حجم العجز إلى مكونات الإنفاق العام والهيكل الضريبي ... الخ. وبمعنى آخر فان التركيز على خصائص السياسة المالية لاموقفها هو الأجدى والأنفع من المنظور التنموي. بل وقد يكون من الأجدى والأنفع للمجتمع وجود حجم معين من العجز فى الموازنة شريطة أن يؤدى ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عريضة فزيادة الاستثمار العام

كنسبة من الناتج لتحسين البنية الأساسية المادية لتسهيل الاستثمار الجاد والمنتج ، قد تؤدى إلى ارتفاع نسبة العائد على راس المال أو إلى إنتاج سلع وخدمات لن يقوم القطاع الخاص بتوفيرها.

اذ يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، نظرا لما يحدثه من أثار على الطلب الفعلي وبالتالي مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار.ويتمثل التحدي الذي يواجه الإنفاق العام فى ضمان مستوى للإنفاق يتسق مع الاستقرار الكلى. من هنا تناقش فكرة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام الذي يحقق الأهداف المنوطة به . وهو ما يتوقف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. إذ أن مشكلات الإنفاق لا تنشا فقط نتيجة لعدم ملاءمة مستوى الإنفاق وهيكله ولكن أيضا نتيجة للمشاكل الإدارية في السيطرة على الإنفاق. الأمر الذي يتيح للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية فى المجالات التي تحتاج إلى التدخل العام .من هذا المنطلق تناقش فكرة تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وهو ما يتطلب تحديدا دقيقا للمجالات التي يجب ان يكون للحكومة دور واسع فيها ، وتلك التي لاينبغى ان يكون لها فيها دور على الإطلاق، وهنا تطرح عدة تساؤلات أساسية أولها ماهى المبادئ والمعايير التي يجب الاسترشاد بها عند تقدير مستوى وتركيب الإنفاق العام ؟ ثم كيفية تمويل هذا الإنفاق؟ ثانيا ماهى الآثار الناجمة عن برامج الاستثمار الحكومي ؟ ثم آي الفئات المجتمعية التي تستفيد من مختلف عناصر هذه البرامج ؟ ثم كيف تنفق الدولة مواردها ؟ وأخيرا كيف يمكن تحسين تخصيص الإنفاق العام ؟ وهذه التساؤلات توضح مدى ارتباط الإنفاق العام بقضية التنمية فى المجتمع.وبالتالي فإن مناقشة دور الإنفاق العام لا يجب ان تقتصر على العلاقة بينه وبين العجز فى الموازنة ، بل يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمته فى خلق فرص عمل جديدة ، ورفع معدلات الاستثمار وتغيير هيكل الإنتاج القومي . وهنا قد يرى البعض انه كلما زاد حجم الإنفاق العام ، كلما كانت الخدمات المقدمة أفضل وأحسن. وهذا القول غير صحيح على الإطلاق إذ أن تخصيص اعتمادات اكبر فى الميزانية لا يعنى بالضرورة تقديم خدمات أفضل فالعبرة هنا بالسياسة الانفاقية بالمجتمع. وبمعنى أخر فان الأهداف الرئيسية للإنفاق العام يجب ان تهدف بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي ، تشجيع استخدام الموارد بكفاءة وفعالية . وبالتالي يتمثل التحدي الذي يواجه الإنفاق العام في ضمان مستوى يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلى ثم تجرى بعد ذلك هيكلة الإنفاق كجزء من الإجراءات التنفيذية للسياسة المالية، لذلك فان هيكل الإنفاق العام لا حجمه هو المهم فى هذا المجال. كما ان الإنفاق العام على التعليم يزيد من راس المال البشرى وبالتالي يعد بمثابة استثمارا قوميا جيدا يقوم بتغطية تكاليفه

من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الدخول ، من هنا فان تركيب وهيكل الإنفاق العام لا مستواه هو المهم من وجهة نظرنا هذه. ومن هنا يتمثل التحدي الذي يواجه الإنفاق العام في ضمان مستوى من الإنفاق يتسق مع الاستقرار الاقتصادى الكلى ثم يتم بعد ذلك هيكلة الإنفاق كجزء من الإصلاح الشامل. خاصة وان ضمان استمرارية السياسة المالية لا يتوقف فقط على عوامل تتعلق بالإنفاق العام أو الإيرادات العامة ولكنه يرتبط أيضا بالسياسة النقدية وخاصة سعر الفائدة والاتجاهات السكانية. وهذا لا ينفى بالطبع أهمية العمل على تحقيق فاعلية الإنفاق العام عن طريق ضمان التأكد من إن هذا الإنفاق يذهب فى الغرض المخصص له فقد تتوافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم ، مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة ، ولكن لأسباب معينة لا يستطيع الفقراء الوصول إليها إما لانهم أفقر من ان يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة بهذه الخدمات (مثل فقدان الدخل) أو تكاليف الدواء أو المستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال الى مكان هذه الخدمة وهى الأمور التي ينبغي أن تتوجه إليها الاهتمامات فى عملية الإصلاح المالي.

من هنا يصبح التحرك نحو إصلاح السياسة المالية يحتاج إلى سلة من الإجراءات والسياسات تتفاعل مع بعضها البعض وتتناول كافة جوانب السياسة المالية الإيرادات والنفقات بل وأيضا أسلوب إعداد الموازنة. ولكن مع التنبيه على خطورة علاج العجز بمزيد من الانكماش لأنه يعطل التنمية ويزيد من مشكلة البطالة ويؤثر بشدة على مستوى معيشة الأفراد. ولذلك فان علاج العجز ينبغي أن ينطلق من عدة مبادئ أساسية هي :

١ – إن علاج العجز لا يعنى القضاء عليه بل الوصول به إلى مستويات مقبولة مجتمعيا.

٢ – إن هذا العلاج سوف تترتب عليه تكاليف معينة يجب ان يتحملها المجتمع وفقا لاعتبارات العدالة.

٣ – إن علاج العجز يجب أن يتم على مدى زمني متوسط وطويل وليس على المدى القصير.

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

حول

السياسة الحالية للدعم

(المشكلات والحلول)

السياسة المالية للدعم
(المشكلات والحلول)

مقدمه :

يعد موضوع الدعم من اكثر الموضوعات التي أثارت جدلاً واسعاً على المستويين المحلى والعالمي ، من حيث تأثيره على رفاهية المستهلك، وعلى الموازنة العامة وأعبائها ، وعلى التضخم ، كما أثار الدعم جدلاً ايضاً حول كيفية وصوله الى مستحقيه ، وكيفية الفصل بين المستحق للدعم وغير المستحق ، وحول مفهوم الدعم وهل يقدم بشكل نقدى ام عينى ! فهناك من يقصر مفهوم الدعم على دعم السلع الاساسية ومنهم من يمد المفهوم ليشمل الضمان الاجتماعى واعباء المعاشات ، ودعم العملية التعليمية والصحة . ويتعرض برنامج الدعم في مصر لنقد دائم بسبب مساهمته في عجز الموازنة العامة للدولة ، كما ان فوائده لا تصل في الغالب الى الفقراء .

ونظراً لاهتمام معهد التخطيط القومى بمناقشة اهم قضايا التنمية الاقتصادية / الاجتماعية المثارة على الساحتين المحلية والعالمية ، فقد عقد المعهد ندوة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ لمناقشة السياسات الحالية للدعم ، وقد اشترك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بالموضوع من داخل وخارج المعهد . وقاموا بمناقشة العديد من القضايا المثارة في الورقة الخلفية المقدمة لهذه الندوة .

وتم طرح العديد من المقترحات والتوصيات التى قد تساعد في التوصل الى حلول حول كيفية وصول الدعم لمستحقيه بآليات وأدوات جديدة تنحاز للفقراء، وتتيح بديلاً عملياً للضغوط المتزايدة علي الموازنة العامة للدولة سواء ظل الدعم على طبيعته العينية او تحول الى الشكل النقدي .

التوصيات

- لا يجب مناقشة قضية الدعم بمعزل عن ثلاث عناصر (الأجور ، والأسعار ، وتوزيع الدخل أو الثروة في المجتمع) لأن هذه القضايا متشابكة ومتداخلة وتقديم المشكلة على أنها دعم نقدي أم عيني إغفال للجوانب الأخرى للقضية .
- تحويل الدعم من عيني إلى نقدي غير عملي وضار في نفس الوقت

غير عملي للاسباب التالية :-

- صعوبة تحديد الأسر المستحقة
- صعوبة تحديد المبالغ المستحقة

ويرجع ذلك الى عدم الاتفاق على مفهوم الفقر وتعريفه ، وبالتالى نسبة الفقر في المجتمع. وبالتالي يصعب الوصول الى هؤلاء الفقراء فرداً فرداً لمنحة دعم نقدى .

- تكرار عملية الحصر (المستحقين للدعم النقدى) سنوياً وهذه عملية مكلفة مالياً وإدارياً.
- بالإضافة إلي ضرورة المراجعة السنوية للمبالغ المستحقة على الأقل في ضوء حركة الأسعار حتى لا يفقد هذا المبلغ النقدي قدرته الشرائية .
- أن لدينا نسبة كبيرة من الاقتصاد والمجتمع تعيش فيما يسمى بالقطاع غير الرسمى Informal Sector وهذه كتلة هلامية من الصعب السيطرة عليها وحصرها لكى يصل الدعم النقدى اليهم .
- حتى اذا حصل الفقير (المستحق للدعم) على دعم نقدي فإنه لن يجد السلع المقابلة لقيمة هذا الدعم في السوق في ظل التباين في توزيع الدخول والثروات في المجتمع المصرى .

<u>وفار للأسباب التالية :</u>

- التحول للدعم النقدي إجراء تضخمي يطلق موجه كبيرة من ارتفاع الأسعار ليس فقط الأسعار التي يزال عنها الدعم ولكن أيضا أسعار جميع السلع لأنها متصلة بالإنتاج والاستهلاك .

- السبب الآخر ان الشكوى من الدعم العينى الآن تتمثل فى انه يذهب الى غير مستحقيه أما فى ظل الدعم النقدى وفي برامج الاستهداف عموماً تتضاعف المشكلة ولا تختفى مشكلة وصول الدعم الى غير مستحقيه بل ستستمر ويضاف اليها حرمان المستحقين من الدعم .

- <u>ملامح نظام رشيد للدعم</u>

أ- نبقى على الدعم العينى ، ويتم فرض ضرائب أو رسوم علي الاغنياء أضعاف قيمة الدعم الذين يحصلون عليه بدون وجه حق فى صورة ضرائب عامة كالضرائب على الدخل أو فى صورة ضرائب او رسوم متخصصة .

ب- فرض ضرائب تصاعدية على السيارات عند الترخيص حسب موديل السيارة .

ج- التمييز السعرى للسلع والخدمات الضرورية علي النحو التالي:

- اتاحة كميات الخبز بأنواعه المختلفة بأسعار متباينة في ظل رقابة .
- وسائل النقل والمواصلات .
- انواع البنزين المختلفة .

د ــ تغليظ العقوبات على المتسببين أي تسرب الدعم الى غير مستحقيه .

هـــ الدعم يجب ان يتغير نسبياً (نسبة من تكلفة الانتاج) وبذلك نسمح بتغير الأسعار سنوياً حسب تكلفة الانتاج ، وذلك في ضوء المراجعة الشاملة للاسعار والأجور وتوزيع الدخل .

و ــ تجنب الزيادات الوهمية في الاستهلاك التى تعمل على تضخيم قيمة الدعم مثل :

- الفاقد في المحاصيل الغذائية .
- الأهدار في التصنيع.
- الاستهلاك التضخمي للمنتجات البترولية.

ز ــ إعادة هيكلة قطاع النقل فى مصر وليس الهدف من ذلك فقط ترشيد الدعم وإنما ايضا للحد من التلوث والمرور ، .. الخ اى لا بد من التوسع في وسائل النقل العام .

وفى النهاية لا بد من اصلاح متكامل يدخل الدعم في منظومة الاسعار ، والاجور وتوزيع الدخل .

- تشخيص المشكلة بمعزل عن الإطار العام للسياسات الاقتصادية يجعلها مشكلة قاصرة ، أى أننا لا يجب ان نتكلم عن الدعم بدون ربط الأجور بالأسعار ، وضمان حد أدنى لتكاليف المعيشة ، وتقدير واقعي يتغير سنوياً ، ويقتضي هذا أجور كافية لمعيشة كريمة ورقابة فعالة لضمان تحقيق معدلات انتاجية أعلى حتى لايؤدى الأمر الى تضخم .
- إذا تم التحول الى الدعم النقدى نقترح ان يكون هناك تثبيت اسعار سلعة أو سلعتين كقاعدة للغذاء في المجتمع ، وتثبت هذه الأسعار سواء بالدعم أو عن طريق صندوق موازنة أسعار ، فلا يغنى الدعم النقدي عن تثبيت أسعار سلعة أو سلعتين من قبل الحكومة .
- هناك غياب للخريطة المؤسسية لترشيد الاستفادة الحقيقية لموضوع الدعم .
- مطلوب منظومة مقننه من فكر مدخله التقنين Rationing في كل شيء يتعلق بالدعم سواء في معالجة الاقتراب السعرى(الدعم السعرى أو النقدي) أو في كيفية وصول الدعم لمستحقيه وتقسيم الشرائح المستحقة لهذا الدعم .
- المطلوب أن نصل إلى اتفاق مجتمعي قبل الوصول إلى قرار مجتمعي فيما يخص قضية الدعم في مصر.
- اذا افترضنا جدلاً ان الدعم النقدى هو الأفضل لرفاهية المجتمع المصرى فهناك ثلاث شروط لا بد من استيفائها من قبل الحكومة لضمان التحول الناجح الى نظام الدعم النقدى وتتمثل في الآتى :

الشرط الأول:

بناء نظام استهدافى ديناميكى وكفء ، ويحتاج هذا الى قاعدة بيانات (حديثـــة ، دقيقـــة ، وتفصيلية) للفئات المستحقة للدعم سواء الفقراء أو محدودي الدخل .

الشرط الثانى :

لابد ان تضمن الحكومة وفرة في السلع ولا سيما السلع الغذائية بأسعار متنوعـــة بآليـــات محددة سواء عن طريق تحديث المجتمعات الاستهلاكية، أو تشجيع القطاع الخـــاص علـــى الالتزام بذلك أو.... الخ .

الشرط الثالث والأهم :

لا بد أن تتدخل الحكومة لضبط الأسواق والسيطرة على الأسعار عن طريق إظهار إشارات ايجابية (قبل التحول إلى الدعم النقدي) توحى بقدرتها على فرض سيطرتها على الأسواق وضبط الأسعار من خلال آليات المنافسة ومنع الاحتكار .

- اى برنامج سواء دعم أو غير ذلك لكي يكتب له النجاح مشروط بثلاث عناصر :

° تخطيط جيد ° استهداف ديناميكى فعال ° رقابة ومتابعة فعالة

قضايا الشباب والتنمية

إعـــــداد

أ.د. دسوقى عبد الجليل
مستشار
بمركز دراسات التنمية البشرية

أ.د. محمد نصر فريد
مستشار
بمركز دراسات التنمية البشرية

معهد التخطيط القومى

تمهيد

تطرح هذه الورقة بعض الأفكار عن قضايا الشباب ، هى بالتأكيد قضايا وليست قضية واحدة ، لكل منها جوانبها ، أبعادها ، وتفاعلاتها ولها آثار اجتماعية ، أمنية ، اقتصادية .. الخ . لسنا فى حاجة لتعريف من هم الشباب ، ولا للتأكيد على أن الشباب هم طاقة التغيير وتحقيق آمال أمه تتراجع بمدلولات قياس التطور والتقدم فى عالم سريع التطور .. ما هى الأسباب ؟ ما هى المشكلة ؟ كيف نراها ؟ كيف نتعامل معها؟ ما الذى نحتاجه ؟ ما هى الوسائل والآليات ؟ الى أين نريد أن نذهب ؟ وبالتأكيد التساؤلات التى تطرحها قضايا الشباب كثيرة ، والعمل المطلوب كبير ، وسوف تحاول هذه الورقة طرح بعض من جوانبه للحوار ربما نصل الى شىء يمكن بلورته ووضعه أمام متخذ القرار أو من يهمه الأمر .

*** المنطلقات الأساسية**

(١) لا يوجد تعريف واحد للشباب ، حيث يخضع التعريف لمجموعة من المقومات والشروط منها (النشأة) ، والأهداف المنشودة ، مع تباين المفهومات والأفكار التى يقوم عليها التحليل السيكولوجى الذى يخدم تلك الأهداف .

(٢) إن العلاقة بين مفهوم الشباب واهتمامات الشباب علاقة قائمة ومتلازمة ، أما اهتمامات الشباب من جانبها النفسى ، العاطفى ، تكون رهينة بالوضعية العامة والنفسية للشباب فى حين تكون الاهتمامات الفعلية مرهونة بمستوى القدرات العقلية .

(٣) تتعاظم الاهتمامات بقضايا الشباب على كافة الأصعدة والمستويات ، الدولية ، الاقليمية ، الحكومات . وهذا يعنى الاعتراف بخصوصية قضايا الشباب وأيضا بمدى تشابك تلك القضايا مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ .

(٤) يجب أن يتسم المنظور المعالج لقضايا الشباب بالنظرة الشمولية لقضايا المجتمع ، إذ أن طبيعة هذا الواقع (الاقتصادى ، الاجتماعى ، الفكرى ، النفسى ، التربوى ..الخ) تلعب دورا أساسيا فى تحديد طبيعة الأزمات والمشكلات الشبابية .

(٥) من الأهمية بمكان استنثار قضايا الشباب باهتمام رجال التربية ، علم النفس ، الاجتماع ، الثقافة ، الاعلام ، المفكرين ..الخ نظرا لكون الشباب مساحة اجتماعية كبيرة ، فضلا عن كونه سلاح ذو حدين قوة بناءة جبارة ، وقوة تدميرية هائلة .

(٦) إذا كان للتعليم دوراً هاماً فى حياة الشباب ، فمن المهم أن تثار تساؤلات منها ، من الذين يعلمون الشباب ؟ وكيف يتعلمون ؟ ماذا يتعلمون ؟ ولماذا يتعلمـــون ؟ . . الخ .

(٧) إذا كانت الأجهزة ذات العلاقة المباشرة بالمكون الشبابى قد لعبت دورا لا بـــأس به فى عملية تكوين القدرات ، إلا أن دورها قد غاب أحيانا فى عملية الانتفـــاع بتلـــك القدرات .

(٨) تتعدد المدارس الفكرية لتمكين الشباب ، منها الشباب ، منها المدرسة النخبويـــة والواقعية ، والنفعية إلا أن المهم فى مسألة تمكين الشباب هو الارتكاز على منهجية العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع .

(٩) ثمة مشاهد شبابية تظهر بين الفنية والأخرى منها ما يتعلق بخبرة الشباب ومنها ما يتعلق بالعزلة ، والانقسام والصراع ومدارسة هذه المشاهد فـــى إطـــار تـــشخيص شمولى يتطلب البحث جديا عن منهجية مناسبة لتقدير احتياجات الشباب (حاجاته) .

(١٠) تتأثر تطورات النمو لدى الشباب بصداقة الاقران وتزاحمها للوالدين فى القيـــادة ، وفى العلاقة بالجنس الآخر ، وممارسة الحب ، واستغراق التفكيـــر فـــى المـــسائل الدينية والخلقية ، وفى الصراع ضد القيود الأبوية الأسرية ، وفى إمعان التفكير فـــى أسباب التناقضات والقضايا المجتمعية .

*** من هم الشباب ؟**

يطرح مفهوم الشباب اشكالية تقودنا إلى القول بأن هذا المفهـــوم يخـــضع فـــى تحديـــده لمجموعة من المقومات والشروط ، منها النشأة بأبعادها الاقتصادية Socio-Economic ، والثقافية المدنية ، بل والسياسة . معنى ذلك أن تحديد مفهـــوم الـــشباب تـــتحكم فيـــه مجموعة من العوامل والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . . ، وعلى أساسها يمكن القول بأن الشباب مرحلة عمرية ونفـــسية وعاطفيـــة وعقليـــة تؤهـــل الانـــسان لتحمـــل المسئوليات بقسماتها الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، المدنية ، السياسية . . الخ .

مما سبق يتضح أنه لا يوجد تعريف واحد للشباب ، ثمة صعوبة فى ذلك بـــسبب اخـــتلاف الأهداف المنشودة ، وتباين المفهومات والأفكـــار العامـــة التـــى يقـــوم عليهـــا التحليـــل السيكولوجى والاجتماعى الذى يخدم تلك الأهداف .

ووفقا للحتمية البيولوجية ، فإن الشباب يمثلون مرحلة عمرية ، أو طور من أطوار نمـــو الإنسان حيث يكتمل نضجه العضوى ، وأيضا نضجه العقلى والنفسى والذى يبدأ من ســـن ١٥-٢٥ وأحيانا ٣٥ سنة ، وهناك من يحدد المرحلة من ١٣-٣٠ سنة .

فى حين يرى الاتجاه السيكولوجى (النفسى) أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجى من جهة ، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى بدءا من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد الى عالم الراشدين ، حيث اكتمال عمليات التطبيع الاجتماعى socialization ، وفقا لهذا الاتجاه فإنه يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافية المكتسبة من المجتمع (الثوابت والمتغيرات) .

أما الاتجاه الاجتماعى فينظر الى الشباب باعتباره حقيقية اجتماعية ، وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أدق أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا ما توفرت فى فئة سكانية كانت شبابا .

- **ما هى سمات (خصائص) الشباب ؟**

هناك مجموعة من الاعتبارات والعوامل الرئيسية key Factors التى تلعب دورا هاما فى تحديد سمات وخصائص الشباب ، أهمها :

- المستوى العمرى
- المستوى النفسى والعاطفى
- المستوى العقلى

ووفقا للمستوى العمرى فإن اهتمامات الشباب سرعان ما تعرف تحولا من عمر لآخر ، وبالنسبة للمستوى النفسى والعاطفى فإن الاهتمامات تكون رهينة بالوضعية العامة والنفسية للشباب ، فى حين تكون الاهتمامات وفقا للمستوى العقلى مرهونة بمستوى القدرات الفعلية، ويمكن القول بأن سمات الشباب إما إيجابية أو سلبية ، هى كما يلى :

(أ) السمات الإيجابية :

- الحيوية والنشاط
- الحركية والتلقائية
- سرعة التلقى والاستيعاب
- الجرأة والارادة النافذة
- السرعة والاستعداد للتحرر
- الرغبة فى التغيير والتجديد
- أهلية تحمل المشاق
- الأمل والرغبة فى تحقيق الأهداف
- التكيف مع الظروف
- عدم الالتصاق بمطامع الدنيا.

(٣) السمات السلبية

- الاندماج الى حد التهور
- عدم تقدير عواقب الأمور
- التأثر السريع بآراء الآخر
- اهمال الأمور الحساسة والمهمة
- عدم تقدير المسئولية
- حب المغامرة
- التعاطى السطحى للأمور
- القلق
- المحاكاه والتقليد (الرتبة والتحميل)
- ضعيف الخبرة وقلة الممارسة

*** ما هى اهتمامات الشباب ؟**

أما فيما يتعلق باهتمامات الشباب ، فيمكن القول بأن الاهتمامات لدى الشباب على المستوى العام، هى كل ما ينشغل به الشباب عقليا ووجدانيا ، وبما له علاقة بالوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والمدنى والسياسى .

إن تحديد تلك الاهتمامات يرتبط بنوع التربية التى تلقاها الشباب فى طفولتهم وبالقيم السائدة فى المجتمع ، وكذلك بتوعية الثقافة السائدة .

هذا وأن العلاقة بين اهتمامات الشباب ومفهوم الشباب علاقة قائمة ومتلازمة فهى علاقة تطلق وتحقيق الذات ، وهى علاقة اندماج وذوبان عندما يكون الشباب متمتعا بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. الخ ، وعندما يمتلك الشباب التأهيل العلمى والتهيئة المناسبة ، وأيضا باستيعاب العادات والتقاليد ، ان تحقيق هذا الاندماج يمكن الشباب من المساهمة الفعالة فى التنمية بأبعادها المختلفة .

واهتمامات الشباب إما إيجابية أو سلبية :

(أ) اهتمامات إيجابية

كل ما يفيد الشباب والمجتمع بحيث لا تتعارض مع العقيدة والقوانين ..

(أ) اهتمامات ذاتية : وتعكس انشغال الشباب بالأمور التى تتناسب مع عمره :

- جسدية
- وجدانية
- ابداع
- ممارسة

(ب) اهتمامات موضوعية : وهى أمور تعبر عن انشغال الشباب بقضايا مجتمعة ، وتعتبر أن الشباب جزء هام من الواقع ومحاربة الأوضاع المتعارضة مع الواقع .

(٣) اهتمامات سلبية

(أ) دواعى اقتصادية :

- الحرمان
- الأمراض الجسدية

(ب) الدواعى الاجتماعية

- الحرمان من الخدمات الأساسية (صحة ، تعليم ، سكن)

(ج) الداعى الثقافى

- ثقافة مضللة
- الميوعة
- اللا مبالاه وعدم الاحساس بالمسئولية

(د) الداعى السياسى

- التكريس لصالح طبعة بعينها وقد ترتب على ذلك :
  - انحراف الفكر
  - ممارسات شاذة
  - المخدرات

*** ما هى التحديات التى تواجه الشباب ؟**

التحديات التى تواجه الشباب ، يمكن عرض أهم بعضها على النحو التالى :

١- تقلبات الحاضر ومجهولية المستقبل

٢- ارتفاع تكاليف الحياة وقلة فرص العمل

٣- مظاهر الاستثارة الطابع لعموم الحياة

ومن المتوقع أن تؤدى تلك التحديات الى احداث تغييرات سلبية على الشخصية المصرية (الشبابية) تحديدا منها على سبيل المثال :

أ - شباب منتج مقابل شباب مهمش اقتصاديا .

ب- اتساع الفروق بين خريجى الجامعات المصرية والأجنبية والخاصة والأزهرية .

ج- شباب متطرف فكريا وآخرون وسطيون أكثر ميلا للتسامح .

د - شباب يتحدث العامية ، والثانى يتحدث الاجنبية والثالث يمزج بينهما ، ورابع...

- **ما هي حاجات الشباب ؟**

أهمها على سبيل المثال :

١- الاستقرار النفسى

٢- العمل الملائم

٣- الأمن والحماية

٤- فرصة مناسبة للتعليم

٥- الاشباع الجنسى والعاطفى المتوازن

أى أن احتياجات الشباب يمكن حصرها إجمالاً فى الجوانب الجسدية والاجتماعية والعقلية والفكرية والخلقية والدينية ، وهى على النحو التالى :

١- الحاجة الى التقبل ، حيث يسعى الشاب لإدراك دوره

٢- الحاجة الى توزيع الطاقة ، فى نشاط يميل اليه

٣- الحاجة الى تحقيق الذات ، والشعور بالانتماء

٤- الحاجة الى الرعاية الصحية والنفسية الأولية

٥- الحاجة الى المعرفة والتعليم

٦- الحاجة الى الاستقلال فى إطار الأسرة

٧- تلبية حاجات الشباب الاقتصادية الأساسية

٨- الحاجة الى الترفيه والترويح

*** مقترح برامج وأنشطة مطلوبة لاعادة بناء الهوية الوطنية وتفعيل دور الشباب**

(١) برنامج مشاركة الشباب فى تحديد احتياجات المجتمع المختلفة وإعداد الخطط اللازمة تبعا لقدراته .

(٢) برنامج المشاركة الفعلية فى بناء أمن المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة .

(٣) برنامج مساهمة الشباب فى الخدمات الاجتماعية والتطوعية .

(٤) برنامج مشاركة الشباب فى برامج التربية والتعليم مثل : محو الأمية ، دورات التثقيف والتوعية .

(٥) برنامج الإسهام فى ترسيخ الحضارة والإرث الشعبى والوطنى .

(٦) برنامج توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل منها لخدمة المجتمع .

(٧) برنامج مشاركة الشباب فى حماية وأمن وسيادة الوطن .

(٨) برنامج إستعادة الثقة فى قدرة الشباب العربى ، ويتضمن الأنشطة التالية :

تطوير المهن التعليمية (فن التعامل مع السوق ، إدارة المشروعات ، إنشاء شبكة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تـوفير المعلومـات الخاصـة بـالموارد البشرية والتكنولوجية المحلية والعالمية، تقديم الدعم الفنـى والإدارى ، توثيـق الصلات والعلاقات بين أصحاب المـشروعات الـصناعة الكبيـرة والمتوسـطة والصغيرة مبنية على تبادل المنافع والمصالح من خلال التعاقدات) .

(٩) إنشاء هيئة وطنية لتنمية المهارات والقدرات البشرية والمعرفية والتقنية للعمالة الوطنية فى مواجهة التغيرات الهيكلية والتحولات التى طرأت على طلب اليد العاملة فى سوق العمل محليا واقليميا ودوليا .

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء
حول
قضايا الشباب والتنمية

مقدمة

أثبتت مختلف الدراسات الاجتماعية أن مستقبل أى مجتمع ، يكون نابعاً من طاقات عناصرها الشابة ، فإنهم الركن الأساسي الذي ينبغي أن ترتكز عليه المجتمعات في تنميتها وتطورها وسعيها نحو الأفضل ، لأن مرحلة الشباب وحسب طبيعتها الديناميكية في كافة المجالات وخاصة لدى الجيل الناشيء يظهر لديهم حب إثبات الذات وإبراز قدراتهم في قيادة المواقع والمراكز المهمة في الحياة الخاصة والعامة . لذلك ينبغي تشجيع مشاركتهم في مختلف المجالات التنموية عبر إتاحة الفرصة لهم للمساهمة في الشأن العام وتنمية مجتمعهم.

ومن هذا المنطلق عقد معهد التخطيط القومي ندوة بتاريخ ٣٠ /١ /٢٠٠٨ لمناقشة هذا الموضوع ، وقد اشترك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل المعهد وخارجه ، وقاموا بمناقشة العديد من القضايا التي أثارتها الورقة الخلفية التى قدمت فى الندوة واتاح اللقاء بعض النواتج من مقترحات وتوصيات نعرضها فيما يلي :

- ينبغي القيام بأبحاث ودراسات أكاديمية واجتماعية حول الدور الاجتماعي المأمول من الشباب ، وكيفية مساعدتهم على الاندماج في المجتمع وسوق العمل وتشجيعهم على المشاركة في تدبير الشأن العام ليساهموا في تنمية مجتمعهم .
- منح الاهتمام الكافي بتربية هذا الجيل تربية صحيحة تقوم على أساسيين متكاملين وهما أساس المثل والأخلاق والفضيلة مثل (قيم التعاون والتضامن والحوار والصدق والإيثار والايجابية والأمانة والضمير وغيرها) وأساس فهم ماهية حقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الشباب بصفة خاصة مثل الحق في الحياة الكريمة والحق في التعليم الجيد والحق في الصحة والحق فى العمل والحق في الكرامة وغيرها من الحقوق الإنسانية الأساسية.
- اذا كنا نريد تنمية فلا بد أولاً من معرفة أهداف الشباب واحتياجاتهم حيث ان ثورة الشباب واضحة في كثير من المجتمعات ولها أشكال مختلفة قد يصل خطرها الى حد التمرد الاجتماعي أو التطرف بكافة أنواعه وبعد ذلك علامة ومؤشراً لانهيار الثقافة المساندة للمجتمع.

أثبتت التجارب أن اعتماد بعض الدول النامية على المعونات الأجنبية لـم يحقـق لها ما تتمناه من تنمية، وذلك للقصور الواضح في تعبئـة حكوماتهـا للـشباب ولإغفالها دورهم في هذا الشأن مما أحدث فجوة واسعة بين الواقع الذي يعيشونه وبين ما يطمحون إليه .

- التأكيد على دور الاعلام في تحقيق التغيير الاجتماعي الايجـابى والتوجيـه الوطنى وخدمات السياسات السكانية التى تهتم بقضايا الشباب والتنمية.
- العمل على تضمين برامج التربية الخلقية ضمن مناهج الأعـداد الاكـاديمي لطلاب الجامعات فى مختلف تخصصاتهم.
- تبنى التنمية الفكرية كأسلوب لحل مشكلات الشباب الاجتماعيـة والنفـسية ورفع سقف اهتماماتهم تجاوزاً لهيمنة النسق القيمى المعرقل للتنمية والبناء.
- التأكيد على أثر منظومة القيم الدينية في تنميـة خـصائص الفاعليـة لـدى الشباب ليصبح مؤثراً وإيجابيا في محيطه الاجتماعي.
- الحاجة لبناء استراتيجية تعنى بتنمية القدرات الابداعية من خـلال توظيـف منظومة من الآليات العقلية مثل التحليل والتركيب والتلخـيص والاسـتنتاج المنطقي الإبداعي .
- إجراء الدراسات والأبحاث الميدانية للتعرف على أحـوال الـشباب النفـسية والوجدانية والفكرية والثقافية والاجتماعية من خلال صناعة قاعدة معلومات، يمكن الرجوع اليها في الإعداد الاستراتيجي لحل مشكلات الشباب حلاً علمياً يتناسب والإشكالات المطروحة.
- ضرورة إيجاد وحدات إرشادية تضم عدداً من الخبراء والمتخصصين علـى المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي والعلاجي فـي امـاكن التجمعات مثل المدارس والمعاهد والجامعات، وبعض المؤسسات ذات الكثافة الشبابية.

اسس التخطيط المستقبلى

- العناية بالتخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات ووضع الإجراءات التى تكفل اسـتغلال الموارد المتاحة وفقاً لأولويات معينة تحدد على اساس مدروس لتحقيق مـستقبل أفـضل للشباب .

- تطوير برامج ومناهج التدريس بالجامعات والكليات لتكـون محـصناً مناسـباً لتكـوين القيادات الإدارية والسياسية والاجتماعية والقضائية، تكويناً دينياً معاصراً ينطلق من ثوابت الوحي ويراعى متغيرات الحياة المعاصرة ومستوى التحديات المعاصرة.

مؤسسات التنفيذ

١. العمل على تحصين الشباب من الاستلاب الثقافي والفكري والانزلاق فى متاهات الانبهار والمحاكاة السلبية للآخرين، وذلك بالتجديد المستمر في بنية مناهجنا العلمية والتربوية للتصدي لغزو العولمة ومواكبة مستجدات المعرفة في شتى مجالاتها .

٢. تنمية المؤسسات التعليمية للاتجاهات الايجابية نحو القراءة والإطلاع ، بتوفير خبرات ونشاطات ومناخ يدفع الشباب إلى القراءة والإطلاع وينمى لديهم المهارة التى تساعدهم على الإفادة مما يقرأ ون بحيث تكون عملية تنمية مهارات القراءة عملية أساسية في المناهج .

٣. ضرورة إشراك الشباب بشكل فعلى في العملية التعليمية من خلال المناهج والسياسات ذات العلاقة بحياتهم ، والتي تؤثر على التعليم والتنمية الاقتصادية آخذين بعين الاعتبار حاجاتهم الاجتماعية وتنوعهم الثقافي ، ولهذة الغاية يجب وضع آليات لمشاركة الشباب فى القضايا الوطنية .

٤. تأسيس إعلام شبابي يتوافق مع الاتجاهات العامة للشباب وميولهم المختلفة.

٥. عقد ورش عمل لتنمية المهارات القيادية لدى الشباب للمشاركة في عملية صنع القرار.

٦. التأكيد على أهمية الدور الاعلامى في نشر الوعي بالمشاركة السياسية للشباب.

٧. رفع مستوى الكفاءة العلمية والفنية في التخصصات الأكاديمية والمهنية في الجامعات المصرية، بحيث يتم إثراء المناهج بالجانب العلمي والتطبيقي وربط الجامعات بمؤسسات القطاع الخاص والأهلي المعنى بالتخصصات المختلفة.

٨. ضرورة عرض التجارب الشبابية الناجحة في مجال التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية عن طريق وسائل الأعلام وإعطاء الشباب الفرصة للإطلاع على هذه التجارب.

حلقة نقاشية

حول

مشروع قانون الضرائب العقارية

عرفت مصر الضريبة العقارية، والتي اصطلح علي تسميتها(بالعوائد) اعتبارا من العام١٨٨٤، بالأمر العالي الصادر في١٣ من مارس١٨٨٤، والمعدل بالأمر العالي الصادر في٥ فبراير١٩٠٩، ثم بالمرسوم بقانون رقم٨٩ لسنة٣٧، ثم بالقانون رقم٥٦ لسنة١٩٥٤ وكان يطلق عليه قانون الضريبة علي العقارات المبنية، وكانت جميع هذه التشريعات تعتمد القيمة الإيجارية للعقار أساسا لتحديد وعاء هذه الضريبة، وقد وضع القانون رقم٥٦ لسنة١٩٥٠ أسس تحديد هذه القيمة الايجارية بالنسبة للعقارات التي يشغلها أصحابها، والتي ليست لها قيمة ايجارية متفق عليها بمقتضي عقد إيجار إفتراضى يمكن ان يتخذ أساسا لربط هذه الضريبة، طالما كانت هذه العقود خالية من المجاملة.

وكانت ترفع هذه الضريبة إذا ما خلا العقار من السكن لمدة ثلاثة أشهر متوالية ولم ينتفع به بأي وجه من أوجه الانتفاع وهو أمر منطقي باعتبار أن الضريبة العقارية تفرض علي ما يدره العقار من دخل علي ما سلف. وقد وضع القانون٥٦ لسنة١٩٥٤، أسس تقدير القيمة الايجارية بالنسبة للعقارات التي يسكنها أصحابها، والتي لا تدر دخلا، باعتبار أن هناك أجرا مفترضا مقابل المنفعة التي يحصلون عليها من العقار.

ولذا كان من المنطقي ألا تدخل القيمة الإيجارية للعقارات ضمن الدخل الذي يستحق عليه ضريبة الدخل، لكيلا يؤدي ذلك إلي مخالفة دستورية، تتمثل في ازدواج ضريبي، وهو ما سيحصل فيما لو فرض القانون المقترح ضريبة عقارية ثانية علي العقار ذاته، بالاضافة إلي الضريبة المقررة علي الدخل الذي يدره، أو الذي يفترض أن يدره فيما لو كان العقار مشغولا بأصحابه، وهي ضريبة عقارية بلا شبهة.

علي أنه بصدور القانون رقم٤ لسنة١٩٩٦، الذي أدي إلي تأجير العقارات الخالية بإيجارات كبيرة، رأي المشرع إدراج دخل هذه الإيجارات ضمن الوعاء الذي تفرض عليه ضريبة الدخل، وذلك بالقانون رقم١٨١ لسنة٢٠٠٥، شأنه في ذلك شأن الدخل العائد من تأجير الشقق المفروشة.

لذا كم كان مستغربا بعد ذلك، أن يثار مشروع قانون يفرض علي العقار ذاته ، بعد فرض ضريبة علي الدخل الذي يدره، تحت مسمي الضريبة العقارية.

وأثار مشروع القانون المثار جدلا واسعا وخلافات محتدمة بين المؤيدين والمعارضين.

ونظراً لاهتمام معهد التخطيط القومي بمناقشة كافة القضايا الساخنة المثارة ، فقد عقد المعهد ندوة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٧ لمناقشة مشروع قانون الضرائب العقارية.

وقد اشترك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل المعهد وخارجه، وقد قاموا بمناقشة العديد من النقاط التي اثارها مشروع القانون المقترح.

وقد أتاح اللقاء بعض النواتج من مقترحات وتوصيات قد تساعد متخذي القرار في التوصل إلي تصورات ورؤي لكيفية تجنب مواطن الضعف في مشروع القانون المقترح.

التوصيات

- ان قانون الضرائب العقارية المقترح من أصعب قوانين الضرائب في مصر ولا يفهمه سوي المتخصصين في الضرائب فقط. ونحن مع تعديل القانون ولكن بما يتفق مع ظروف مصر ويحقق المساواة والعدالة بين ملاك العقارات ويجب ان يأخذ هذا القانون مساحة أكبر من الحوار المجتمعي. ونحن نطالب بتأجيل هذا القانون فالوقت غير ملائم بعد صدور ٨ قرارات اقتصادية زادت الأعباء علي المواطن ولا نريد فرض مزيد من الأعباء عليه. ولو طبق هذا القانون في صورته الحالية فسوف تنتج عنه اثار سلبية مثل: زيادة أسعار العقارات الجديدة، وارتفاع ايجار العقارات المؤجرة لأن دافع الضريبة العقارية سوف ينقل عبء الضريبة علي الساكن. وفي تقديري ان هذا القانون الجديد للضرائب العقارية سيحقق ما لا يقل عن ٢٠ مليار جنيه سنويا وليس ٤ مليارات فقط. فالفيللات الفاخرة في التجمع الخامس أو الساحل الشمالي مثلا سوف يدفع أصحابها مبالغ كبيرة، وما يقال عن ان هذا القانون سوف يفتح العقارات المغلقة كلام غير منطقي لأن من يحجز عقارا لأحد أولاده لن يفتحه حتي لو دفع عليه ضريبة. وأخيرا لابد من التأني قبل اصدار قانون الضرائب العقارية.
- يعيب مشروع الضريبة العقارية انها ربطت قيمتها بأسعار السوق التي التهبت في الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء والمضاربة علي الأراضي .هذا الارتفاع الجنوني في العقارات حدث رغم أنف الجميع ولا يد للمواطن العادي فيه بل أنه يعاني منه! لكن مشروع قانون الضرائب العقارية يحاول ان يستفيد من غلاء العقارات ليحصل علي نسبة من ثمن العقار في وقت تقدير قيمة العقار.. لتتزايد أعباء المواطن ويسدد ضرائب أعلي مع كل ارتفاع جديد .
- ان تقدير الضريبة علي العقار وفقا لقيمته السوقية سيفتح الباب واسعا لملايين الآلاف من القضايا، ذلك ان تقدير الثمن السوقي للعقار مسألة تختلف فيها التقديرات اختلافا كبيرا فتدخل فيه عناصر بعضها مادي يمكن تحديده، وبعضها معنوي لا يمكن تحديده.
- ان فرض ضريبة علي العقارات الخالية والغير منتفع بها، أمر غير دستوري لأنه يؤدي الي تآكل الثروة العقارية، وهو ما قضت به المحكمة الدستورية بحكمها الصادر

في القضية الدستورية رقم٥ لسنة ١٠ قضائية(دستورية) بخصوص الضريبة على الأرض الفضاء . ذلك ان المركز القانوني لصاحب الأرض الفضاء باعتباره عقارا يماثل المركز القانوني لصاحب العقار الخالي الذي لايدر دخلا.

- والقول بأن فرض الضريبة علي الوحدات الخالية حث أصحابها علي شغلها، قول غير صحيح، ذلك ان الذي يدفع أصحاب هذه الوحدات الي تركها خالية هو بطء إجراءات الاخلاء وتعقيدها عند انتهاء عقود ايجارها، ولا ينال من ذلك القول بأن توثيق عقود الإيجار من شأنه التخفيف من هذه الآثار السيئة(وليس القضاء عليها)، لأن رسوم توثيق هذه العقود، يمثل ارقاما فلكية.
- بالنسبة للشاليهات والفلل في المصايف، هل سيجري تقدير كل شاليه علي حده رغم اختلاف مواقعها ومساحتها وتجهيزات كل منها، أم ستفرض ضريبة موحدة عليها بحسب المناطق المختلفة؟ أسئلة لابد ان يتناولها التشريع المقترح، لذا يقترح ان تفرض عليها ضريبة محددة سلفاً، وان اختلف قدرها باختلاف المناطق، واعتقد ان الحصيلة ستكون كبيرة، مهما كان مقدار هذه الضريبة، لأن هذه الوحدات الصيفية تعد بمئات الالاف، وهي لا تدفع أية ضرائب حاليا.
- يبقي أمر مهم لا يلقي له أي مسئول بالاً ، بالرغم من أهميته القصوي، وهو أن كثرة التشريعات، والتغيير المستمر في الأعباء المادية، يصيب المجتمع بالشلل الناجم عن القلق، ويخلق جواً طارداً للاستثمار طويل الأجل .
- اما سعر الضريبة الذي انخفض من ١٤ % إلي ١٢ % ثم إلي ١٠ % فيزيد أكثر من الضعف من دول العالم حيث تتراوح نسبة الضريبة العقارية بين ١ % إلي ٥ % . ويظل المطلب الشعبي الذي يجمع عليه الناس ويغفله القانون عمدا وهو حق المواطن في اعفاء الوحدة السكنية التي يقيم فيها تطبيقا لقاعدة "لا ضرائب إلا علي دخل .
- إن النظرة المتأنية لمشروع قانون الضرائب العقارية الجديد تجعلنا نطالب بالتمهل في اصداره لينال حظا أكبر من المناقشة المجتمعية لانه يمس قطاعا عريضا من المصريين. فبعد مناقشته في مجلس الشوري ورفع حد الاعفاء إلي ٤٥٠ ألف جنيه وتخفيض الضريبة من ١٤ % إلي ١٢ % . حدثت تخفيضات جديدة في لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فارتفع حد الاعفاء إلي ٥٠٠ الف جنيه وانخفضت الضريبة إلي ١٠ % فقط .ولهذا نأمل في مزيد من التيسيرات والتخفيضات عند مناقشة القانون في جلسة عامة بالمجلس قبل اقراره وان يتمكن نواب الشعب من اقرار اعفاء وحدة سكنية واحدة لكل مواطن ثم يدفع ضريبة عن أي وحدة اضافية يمتلكها في أي مكان.

- هناك العديد من البدائل لزيادة الحصيلة من بينها تحصيل متأخرات الضرائب على المساكن الفاخرة والشاليهات، بدلا من فرض ضرائب جديدة علي المواطنين .
- <u>يوجد العديد من التحفظات على مشروع قانون الضرائب العقارية.. منها:</u>
  - انه يحدد نسبة ضريبة عالية حوالي ١٠ % من القيمة الايجارية التي تحدد علي أساس القيمة السوقية للعقار وقت التقييم من خلال لجنة متخصصة، ويعاد تقييم العقار كل ٥ سنوات! وبالتأكيد سوف ترتفع أسعاره باستمرار.
  - أما حد الإعفاء فيصل إلي الوحدات التي تقل قيمتها عن ٥٠٠ ألف جنيه وهو مبلغ متواضع فمع ارتفاع الأسعار فإن أي شقة متواضعة تجاوزت قيمتها السوقية هذا الرقم وبالتالي فإن معظم العقارات سوف تدفع الضريبة!
  - والأهم ان مشروع القانون لا يعفي الوحدة التي يشغلها المواطن بمعني اننا سندفع ضريبة عن الشقة التي نسكنها.. فهل نحن مسئولون عن ارتفاع ثمن الشقة؟
  - ولماذا لا يدفع المواطن عن العقارات المملوكة له التي لا يسكنها بالمصايف مثلا،
  - يؤكد الاقتصاديون ان مشروع قانون الضرائب العقارية بصورته الحالية لن يحقق العدالة الضريبية ويقترحون بدائل أخري لتمويل الخزانة العامة.
- إن قانون الضرائب العقارية الحالي يضع ضريبة تصاعدية علي العقارات المخصصة للسكن من ١٠% إلي ٤٠ % حسب ايجار الحجرة الواحدة بعد قسمة ايجار المسكن علي عدد الحجرات .أما العقارات غير المخصصة للسكن فضريبتها لا تزيد علي ١٠ % فقط. والمفروض ان يطبق علي كل وحدة سكنية ايجارها يزيد علي ١٠ جنيهات، مع إضافة رسوم إضافية تصل بنسبة الضريبة علي العقارات المخصصة للسكن إلي ٤٦ % وغير المخصصة للسكن إلي ١٥ % . وجاء القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فألغي ضريبة المباني فيما عدا المستوي الفاخر. وتقاعست مصلحة الضرائب عن تطبيق هذا القانون وتحصيل حق الدولة منذ عام ١٩٨١ حتي الآن. فمن المسئول عن ضياع هذه المليارات. ومادمنا نتحدث الآن عن الحاجة لزيادة موارد الخزانة العامة فلماذا لم نحاسب الموظفين المسئولين عن عدم تحصيل هذه الضريبة.

- من الضروري اصدار قانون جديد للضرائب العقارية مع مراعاة المساواة بين العقارات لتحقيق العدالة. فدول العالم كله تفرض ضرائب علي الثروة العقارية..

ولكن لا يجوز فرض الضريبة وإخضاعها أيضا لضريبة الدخل المحددة في القانون رقم ٩١ لسنة 2005 ويدفع الممول أيضا ضريبة علي العقار الذي يمتلكه فهذا ازدواج ضريبي.

- <u>الابقاء علي الإعفاء</u>

أما مشروع القانون الجديد فيمنع ازدواج الضريبة ويحصل الضريبة العقارية فقط ولكن القانون الحالي يعطي أصحاب العقارات إعفاء عن الوحدة التي يستخدمونها للسكن في العقار الذي يملكونه، أما مشروع القانون المقترح فلا يعطي هذا الإعفاء وهذه أول سلبية للمشروع. ونحن نطالب بالإبقاء علي الإعفاء المقرر للوحدات السكنية للشخص وأسرته، وهناك من يقول: وماذا لو كان الشخص متزوجا بأكثر من زوجة وكل منهن في مسكن منفصل؟ وماذا لو كان يملك وحدات سكنية في مدينة ساحلية مثلاً؟ فنرد عليهم: إن الإعفاء لوحدة واحدة فقط يختارها الممول ويدفع ضريبة علي كل وحدة أخري يملكها.

- <u>طريقة تحديد القيمة الإيجارية للوحدة السكنية:</u>

ففي القانون الحالي تحدد بمعرفة لجان من الخبراء وللممول الحق في الاعتراض علي القيمة التقديرية لايجار وحدته السكنية. لأن العقارات يصعب الزام أصحابها بدفاتر ومستندات تثبت دخولهم فعليا. وفي القانون الحالي تثبت القيمة الايجارية لمدة ١٠ سنوات. أما القانون المقترح فيعاد تقييم الوحدة كل ٥ سنوات، وتبدأ الاستعدادات للتقييم قبلها بسنتين أي كل ٣ سنوات .وهي فترة قصيرة. وعملية التقييم مكلفة وتحتاج للجان متخصصة وتفتح الأبواب الخلفية للتهرب الضريبي. وفي مجال العقارات كلما كانت المدة أطول كان أفضل.. لأن العقارات تمتاز بالعمر الطويل وهناك اقتراح بتقدير قيمة العقار كل ٨ سنوات مثلا وبصفة عامة يجب إعادة النظر في هذه المادة. ويحدد أساس تقدير قيمة الوحدة السكنية بناء علي الموقع والمساحة ونوع التشطيب بما فيها القيمة السوقية للعقار في تاريخ التقدير .وقدم وزير المالية جدولا يحدد قيمة الضريبة من خلال القيمة الايجارية وهذا الجدول بعيد عن نص المشروع. وبالتالي فهو غير ملزم والمهم هو ما يتضمنه نص القانون.

- والمشروع المقدم أيضاً لن يلزم الممول بدفع ضرائب عن السكن المفروش أو المؤجر لفترة محددة. وهو نص غير موجود في أي قانون بالعالم. ويضع مشروع القانون سعرا موحدا للضريبة ١٤ % بدون تفرقة بين الوحدات المخصصة للسكن وغير المخصصة للسكن، وبالتالي لا يحقق المساواة والعدالة بين الاثنين. كما ان سعر الضريبة مرتفع جدا.

• أما العقارات المعفاة من الضرائب العقارية بموجب القوانين ٧٩ لسنة 1977 و١٣٦ لسنة ١٩٨١ باستثناء المستوي الفاخر. فلابد ان ينص القانون المقترح علي جملة (مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بالقوانين كذا وكذا). كما ينص القانون الجديد علي تطبيق الضريبة علي العقارات القديمة إذا انتهت العلاقة الايجارية وتم تأجير الوحدة السكنية من جديد!. وبالرغم من ان الاتجاه العالمي نحو إلغاء الإعفاءات لكن مصر لها ظروف اجتماعية يجب ان تراعي خاصة في ظل الغلاء الذي يعاني منه المواطن.

• <u>أعباء جديدة للمواطن</u>

يجب أن يكون للضريبة دور اجتماعي واقتصادي داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يجب ان تكون الضريبة أداة لفرض الجباية علي الناس وتمويل الخزانة العامة دون مراعاة للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، إذا طبقنا هذا المعيار علي مشروع قانون الضرائب العقارية المطروح حاليا للنقاش بمجلس الشوري فسنجده قانونا للجباية وليس له اثار اقتصادية أو اجتماعية إيجابية.

• في أسعار الضريبة يشير إلي فكر الجباية. فالدول لا تفرض الضريبة علي القيمة الرأسمالية ولكن علي القيمة الايجارية وقيمتها ١ % في معظم الدول وقد تزيد في بعض الدول لتصل إلي ٣ % أو ٥ % . كما ان اعادة تقييم العقار كل ٥ سنوات يفتح امامه المزيد من الفساد، وسوف يجد الأثرياء ابوابا خلفية للتخلص من عبء الضريبة بينما سيضطر محدودو الدخل لدفعها!.

• وعن الآثار الاقتصادية المتوقعة نتيجة قانون الضريبة العقارية المقترح يتوقع ان تصاب الأنشطة الاقتصادية بأزمات شديدة نتيجة لفرض الضريبة علي المصانع والشركات مما سيرفع من أسعار السلع بصفة عامة بالإضافة إلي رفع أسعار العقارات سواء المطروحة للتمليك أو للايجار محدد المدة نتيجة احالة عبء الضريبة للمستهلك. فلن يتحمل الملاك عبء الضريبة وحدهم.

• <u>حلول أخري</u>

ويطالب البعض بإعادة النظر في الضريبة العقارية وتأجيلها لأن الوقت ليس مناسبا لفرض اعباء جديدة علي المواطن، وإعادة النظر في نسبة الضريبة حتي تتناسب مع مثيلتها في الدول الأخري. ولابد من فتح الحوار المجتمعي بين فئات الشعب حول القانون قبل مناقشته في مجلسي الشعب والشوري، ويقترح بدائل لتحصيل مبالغ للخزانة العامة من خلال تحريك الضريبة علي أصحاب الدخول العليا التي تزيد علي ١٠٠ مليون جنيه فتصل إلي ٣٠ % ولمن تزيد دخولهم علي ٢٠٠ مليون جنيه إلي ٤٠ % وهو الحد الأقصي للضريبة.. وبهذا تحصل الحكومة علي مليارات الجنيهات من القادرين علي الدفع.

بالإضافة إلي فرض ضرائب علي الشركات الدولية العملاقة التي تعمل في مصر وتحقق مكاسب طائلة، وهذه الضرائب لن تؤدي للتهرب الضريبي أو لهروب الاستثمارات.مؤكدا ان فرض الضريبة تصاعديا يحقق بعض العدالة الضريبية.. والمفروض ان تفرض الضريبة علي السكن الفاخر وأماكنه معروفة ويمكن ان ينص عليها في القانون مثل القطامية ومارينا والغردقة وشرم الشيخ وأن ينص القانون علي تعريف السكن الفاخر من حيث المساحة والموقع دون الاعتماد علي تقدير اللجان.

• القانون بنصه المقترح يشوبه عدم الدستورية في عدة بنود، لأن المصانع علي سبيل المثال تخضع لضريبة دخل، والقانون يريد أن يخضعها لضريبة عقارية أيضا وهو ما يعني وجود ازدواج ضريبي، كما أنه يفترض أن المصانع تمتلك عقارات تدر دخلا، وذلك ليس صحيحا دائما وبالتالي لا يجب إخضاعها للقانون.

• لا يمكن أن يتم حل مشكلة الوحدات السكنية المغلقة دون استغلال من خلال فرض مثل هذا القانون ويمكن للدولة أن تفرض تشريعات وقرارات أخري تكون ملزمة بتدوير الثروة غير المستغلة.

• إن وزارة المالية لم تتبع نظما تتسم بالشفافية فيما يتعلق بقوانين الضرائب، لأن خفض سعر الضريبة لا يعني خفض العبء الضريبي، كما تزعم الوزارة في حين أن العلاقة بينهما قد تكون علاقة عكسية وهذا ما حدث في ضريبة الدخل،

• القانون يفرض ١٢% غرامات علي التأخير عن سداد الضريبة العقارية المستحقة، لكنه لم يحدد نسبة الفائدة المفترض أن يستردها الممول في حال زيادة حد التمويل علي القيمة الضريبية المفروضة.

• اما أهم التعديلات التي انتهت اليها لجنة الخطة والموازنة فهي: رفع نسبة مصروفات الصيانة من ٢٠ % إلي ٣٠ % للوحدات السكنية و٣٢ % للوحدات التجارية، واعفاء المؤسسات التعليمية والمستشفيات والابنية المملوكة للجمعيات الخيرية. ورفع نصيب المحافظات من الضريبة إلي ٢٥% .

• ولان الضريبة سوف تقدر حسب القيمة السوقية للعقار، وسوف يعاد تقدير القيمة كل خمس سنوات بمعرفة "لجان" متخصصة. فقد اقر القانون ان نسبة الزيادة في قيمة الوحدة لن تزيد علي ٣٥ % بمعني ان الوحدة التي يبلغ ثمنها نصف مليون جنيه ستزيد حوالي ١٧٥ الف جنيه فقط! بعد خمس سنوات لتدخل بعدها في شريحة ضريبية أعلي!

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتغيرات المناخية

إعـــــداد

دكتور منير سعد يوسف

استاذ مساعد

مركز بحوث الصحراء

مقدمة

التغير المناخي مشكلة حقيقية تحدث الآن وتتفاقم بإطراد، لكنها مشكلة نستطيع تجنبها لأننا من تسبب بها ولا احد غيرنا يستطيع إيقافها.

لقد أدى التوجه نحو تطوير الصناعة في القرن الماضي إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الاحفوري لتوليد الطاقة، مما أدي الي زيادة حجم غازات الاحتباس الحراري (بخار الماء، غاز ثاني اوكسيد الكربون، الميثان، غاز فلوريد الكلور)، مما أدي الي الخلل الواضح في التوازن الطبيعي لهذه الظاهرة حيث أصبح يهدد بمشاكل وتعقيدات بيئية وصحية بالغة الخطورة، حيث أدت زيادة نسبة هذه الغازات عن معدلها الطبيعي من رفع درجة حرارة كوكب الأرض بنحو ١,٢ درجة منوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

ما هو التغير المناخي؟

التغير المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والمتساقطات التي تميز كل منطقة على الأرض، وهذه التغيرات تشمل مناخ الأرض بصورة عامة، وتؤدي درجة واتجاهات التغيرات المناخية على المدى الطويل إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية، ولقد أصبح تأثير النشاط البشري يؤثر بشكل كبير في هذه الظاهرة.

ما هي أسباب التغير المناخي؟

أولا: طبيعية

- التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس وما ينتج عنها من تغير في كمية الاشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض: وهذا عامل مهم جدا في التغيرات المناخية ويحدث عبر التاريخ، مما يعني أن أي تغيير في كمية الاشعاع الشمسي الساقط على الأرض سوف يؤثر على المناخ.
- التغير في مكونات الغلاف الجوي.

ثانيا: غير طبيعية

وهي ناتجة من النشاطات الانسانية المختلفة مثل:

- قطع الأعشاب وازالة الغابات
- الإسراف في إستخدام الطاقة

- تزايد الاعتماد علي الوقود الاحفوري
- الحروب وسباق التسلح
- التفجيرات والنفايات النوية
- سحب السوائل والنشاط التعديني المفرط

ما هي ظاهرة الاحتباس الحراري:

الاحتبـــاس الحـــراري هي ظاهرة بيئية يحبس فيها الغلاف الجوي بعضا مـــن طاقـــة الشمس لتدفئة الكرة الأرضية والحفاظ على اعتدال مناخ الأرض بما يضمن استمرار الحياة فوق كوكب الارض، حيث ان الاحتباس الحراري يحول دون ضياع وتبدد الطاقة الحراريـــة التي تصل الى الارض من الشمس .

دور الغازات الدفيئة:

تمتص الأرض الطاقة المنبعثة من الاشعاعات الشمسية وتعكس جزء من هذه الاشـــعاعات إلى الفضاء الخارجي، وجزء من هذه الطاقة او الاشعاعات يمتص من خلال الغازات الدفيئة الموجودة في الغلاف الجوي، حيث تقوم هذه الغازات الطبيعية على امتصاص جـــزء مـــن الأشعة تحت الحمراء المنبعثة من سطح الأرض وتحتفظ بها في الغلاف الجوي لتحافظ على درجة حرارة سطح الأرض ثابتة وبمعدلها الطبيعي (حوالي ١٥°س)، مما يجعـــل الحيـــاة ممكنة على سطح الأرض، ولولا هذه الغازات لوصلت درجة حرارة ســـطح الأرض إلـــى- ١٨°س تحت الصفر. مما يوضح الدور الحيوي والهام الذي تؤدية الغازات الدفيئـــة.إلا أن وجود كميات اضافية من الغازات الدفيئة وتراكم وجودها في الغلاف الجـــوي يـــؤدي إلـــى الاحتفاظ بكمية أكبر من الطاقة الحرارية في الغلاف الجوي، وبالتالي تبدأ درجـــة حـــرارة سطح الأرض بالارتفاع.

مؤشرات بداية حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري:

يتفق العلماء المهتمين بهذا الموضوع على ضرورة العمل للحد من ارتفاع درجات الحرارة ومعالجة أسبابه قبل فوات الأوان، واتخاذ الاجراءات الرسمية في شأنها على مستوى العالم بأكمله، لأن مزيدا من الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مستوى العالم يؤدي إلـــى ارتفاع درجة الحرارة.

ويتفق معظم العلماء على أن التكهن الدقيق لحجم الاحتباس الحراري المستقبلي غير ممكنا على الإطلاق، إلا أنه أصبح واضحا اليوم أن خطر الانبعاثات الغازية الناجمة عن احتـــراق الوقود الاحفوري يهدد العالم بأثره.

وللحكم علي حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري يجب الحصول على سجل طويل لمعدلات درجات حرارة الأرض لمئات السنين، وهذا أمر صعب نظرا لأن القياسات لم تتم بصورة منتظمة إلا على مدى قرن أو قرنين علي أقصي تقدير، واليوم تقاس عناصر طقس الأرض يوميا في جميع إنحاء الكرة الارضية من خلال شبكة عالمية من المحطات تغطي سطح الكرة الأرضية، تعطينا درجات الحرارة والضغط ومعدل الأمطار والرطوبة وغيره، وهي تشكل قاعدة المعلومات الرئيسية لعلم المناخ.

بعض التقارير والتحذيرات من الآثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري

➢ تقارير وتحذيرات الحكومة البريطانية:

- التخوف من انصهار الجليد في جرين لاند والذي سيؤدي الى ارتفاع مستوى البحار حوالي ٧ أمتار خلال السنوات الألف المقبلة.
- ان تزايد النشاط الصناعي والاقتصادي وزيادة البشرية بنسبة ست أضعاف في الـ ٢٠٠ سنة المقبلة يشكلون عوامل مهمة في تفاقم الاحتباس الحراري، حيث أوضحت الدراسات ان كل ارتفاع في الحرارة بنسبة درجة واحدة سيلسيوس يزيد الخطر بنسبة كبيرة تؤثر وبشكل كبير وسريع على الأنظمة البيئية الضعيفة، وان كل ارتفاع يزيد عن درجتين سيلسيوس يضاعف الخطر بشكل جوهري قد يؤدي إلى انهيار أنظمة بيئية كاملة وإلى مجاعات ونقص في المياه وإلى مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة لا سيما في الدول النامية.
- أوضح الباحثون في هيئة الأرصاد وجامعة ايست انجليا البريطانيتين أن درجة الحرارة ارتفعت خلال عام ٢٠٠٥ في النصف الشمالي بمقدار ٠.٦٥°س فوق المتوسط الذي كان سائدا ما بين ١٩٦١ – ١٩٩٠، كما ان درجة الحرارة ارتفعت خلال عام ٢٠٠٥ بحوالي ٠.٤٨°س على مستوى العالم وهذا ما جعل سنة ٢٠٠٥ أشد الأعوام حرارة بعد عام ١٩٩٨.

➢ تحذيرات وكالة البيئة الأوروبية:

- التغير السريع الناتج من الاحتباس الحراري حيث ان ارتفاع الحرارة سيقضي على ثلاثة أرباع الثلوج المتراكمة على قمم جبال الألب بحلول عام ٢٠٥٠ مما تسبب بفيضانات مدمرة في أوروبا واعتبرت هذا تحذيرا يجب التنبه إليه.

➢ يعتقد العلماء أن نصف الكرة الشمالي يزداد سخونة بشكل أسرع من الجنوب لأن نسبة أكبر من تكوينه يابسة، وهي تتأثر بشكل أسرع بالتغيرات المناخية مقارنة بالمحيط.

➢ اشار الباحث ديفيد فاينر من وحدة أبحاث المناخ بجامعة ايست انجليا أن درجة حرارة المياه بالمحيط الأطلسي بنصف الكرة الشمالي هي الأعلى منذ عام ١٨٨٠.

التقرير العلمي الدولي

يعتبر التقرير الذي تشرف عليه عدد من الحكومات ويتمحور حول آثار ظاهرة الاحتباس الحراري، هو الثاني من أصل أربعة تقارير، وعلي الرغم أن أكثر من ألف خبير وعالم من أكثر من ١٠ دول قاموا بوضعه، إلا أن التقرير ما زال يخضع لمراجعة مسؤولين من هذه الدول قبل إصداره.

ومن أبرز نتائج التقرير حول ظاهرة الاحتباس الحراري المحتملة، هو أن مئات الملايين من البشر في أفريقيا، وعشرات الملايين منهم في أمريكا اللاتينية سيواجهون شحا في كميات المياه في فترة أقل من ٢٠ عاما.

كما أنه وبحلول ٢٠٥٠ فإن أكثر من مليار شخص في آسيا قد يواجهون أيضا شحا في المياه، فيما يتوقع أن يهدد شح المياه ما بين ١,١ مليار إلى ٣,٢ مليار نسمة بحلول العام ٢٠٨٠، وذلك وفقا لمستوى انبعاث الغازات الضارة، التي تنبعث على سبيل المثال من مداخن المصانع ومحطات تكرير البترول ومن عوادم السيارات.

أما معدلات الوفيات في الدول الفقيرة نتيجة أمراض ناشئة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، مثل سوء التغذية والاسهال والجفاف، فستشهد ارتفاعا ملحوظا بحلول عام ٢٠٣٠، فيما يتوقع ارتفاع الإصابة بحمى الضنك والملاريا.

أما القمم الجليدية في أوروبا فستختفي بشكل دراماتيكي بحلول ٢٠٥٠، فيما يتوقع أن تتعرض الثروة النباتية في أوروبا لخطر الاضمحلال بحلول عام ٢١٠٠.

كما أن الدببة القطبية ستنتهي في حدائق الحيوانات مع حلول عام ٢٠٥٠، بسبب تدهور أوضاع بيئاتها الطبيعية، فيما سيواجه عشرات الملايين من البشر النزوح من مساكنهم بسبب أمطار السيول والفيضانات، وسط ارتفاع في مستوى الأنهار ودرجات الحرارة.

ومن الاحتمالات الأخرى الواردة في نسخة التقرير المبدئي، تعرض ما بين ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مليون نسمة للمجاعة، بالرغم من ذلك فإن الانتاج الزراعي سيكون أكثر وفرة بسبب الدفء في الحرارة في الأجزاء الشمالية من الكرة الأرضية بسبب آثار الاحتباس الحراري، كما يتوقع أن يتأثر قرابة ١٠٠ مليون نسمة كل عام، بالسيول الناتجة عن ارتفاع في مستوى البحار بحلول ٢٠٨٠، أما أكثر الأماكن المتضررة فهما القارتان الآسيوية والأفريقية، بالإضافة إلى بعض الجزر الصغيرة والمناطق الواقعة في القطبين الشمالي والجنوبي.

العلاقة بين تحولات الطقس والاحتباس الحراري

إلى أي مدى يمكن أن تَصدُق تلك التوقعات المتشائمة؟ الحقيقة أن الأمر لا يخلو من جدل ومعارضة، فعلى الرغم من اتفاق عدد كبير من العلماء على حقيقة سخونة الأرض

واحتمالية تعرض البشرية بالفعل لأخطار محدقة بسببها، فإن هناك علماء يرون غير ذلك، مستندين على نظرة تفاؤلية وعلى حقائق علمية ومؤشرات جدلية لا يمكن تجاهلها.

فبعض العلماء يرى مثلاً أن احترار كوكب الأرض قد يكون جزءاً من دورة مناخية طبيعية، ولا دخل للإنسان أو لغازات الدفيئة فيها، وبرهانهم على هذا مرور الأرض بحالة مماثلة من الدفء العالمي في فترة ما قبل الثورة الصناعية، أي قبل تنامي أنشطة الإنسان وقبل تلوث الجو بغازات الدفيئة، ومرورها أيضاً بحالة من البرودة النسبية خلال حقبة السبعينيات رغم استمرار تنامي الانبعاثات الغازية والملوثات الجوية في تلك الفترة.

ويرتكز تفاؤل هؤلاء العلماء على حقيقة أن مناخ الأرض يتصف بالديناميكية والتغير وتؤثر فيه عناصر وعوامل كثيرة جداً، طبيعية وبشرية، مما يعني صعوبة التمييز بين إسهام الأنشطة البشرية في هذا التغيير

وبين دور العوامل الطبيعية في إحداثه، كما يرتكز أيضاً على أن تزامن زيادة نسبة غازات الدفيئة وتكاثرها في الجو مع ارتفاع متوسط درجة الحرارة على الأرض لا يعتبر دليلاً ولا يكفي لكي نتهمها بالتسبب في حدوث الاحتباس الحراري.

بل إن هناك من العلماء من يذهب في تفاؤله إلى حد القول بأن التغير المناخي حتى لو تحقق لن يخلو من فوائد، منها مثلاً تحسن إنتاجية بعض الغابات والمحاصيل، وزيادة مصادر المياه، وتحسن حالة بعض الموائل الطبيعية، وغير ذلك من التقديرات المتفائلة.

ولقد أوضحت احدي الدراسات ان ارتفاع درجات حرارة الارض هو سبب الرقم القياسي للاعاصير الذي سجل العام الماضي.

ويري الكثير من العلماء بأن ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الارض ليست نظرية مؤكدة، كما أنهم يتفقون على ان اتجاها لزيادة درجات الحرارة في المناطق الاستوائية سبب لزيادة قوة الاعاصير عن المعتاد الا أن بعضهم يرجح بأن ارتفاع درجات حرارة الارض ليس هو المسئول الوحيد، ويرجع البعض زيادة درجات الحرارة الى دورات طبيعية.

أيضا يعتقد بعض العلماء ان زيادة ملوحة الماء وحركة تيارات المحيط يمكن ان تسبب دورات من زيادة ونقص درجات الحرارة، ويتوقع أن تستمر درجات حرارة مياه الكاريبي في الارتفاع لمدة من خمس الى عشر سنوات ثم تبدأ في الانخفاض.

في دراسة "ادم ليا"[1] والتي أوضح فيها ان نصف نشاط الاعاصير الزائد في المناطق الاستوائية يمكن ان يعزى الى ارتفاع درجات حرارة الارض.

وفي دراسة هولاند فقد أوضحت ان التغيرات في العواصف الاستوائية في عقدي الاربعينات والخمسينات كان من الممكن ان يعزى سببها الى تغيرات طبيعية.

---

[1] باحث اكاديمي حاصل على الدكتوراه في جامعة يونيفرستي كوليج لندن في سوري ببريطانيا.

وفي دراسة "هولاند" فقد أوضحت بأن ما نراه الان في درجات حرارة العالم يحمل بصمات التغير المناخي، وأن هناك علاقة مباشرة بين ما يحدث الان وبين ظاهرة الاحتباس الحراري.

وكان الاعصار كاترينا الذي ضرب سواحل لويزيانا ومسيسيبي في ٢٩ اغسطس اب الاكثر قوة في ٧٧ عاما والاكثر تكلفة فقد أدى الى خسائر في الممتلكات قدرت بحوالي ٧٥ مليار دولار.

وهذا العام يتنبأ مركز التوقع الاستوائي بحدوث اعاصير اكثر من المعتاد ولكن ليس بمثل الكثرة التي كان عليها الحال العام الماضي.

وفي دراسة ايريك بليك فقد أوضحت الدراسة أن عام ٢٠٠٦ لا يبدو بمثل نشاط ٢٠٠٥، وان موسم الاعاصير في ٢٠٠٦ ربما سيكون مماثلا بشكل اكبر بموسم الاعاصير في ٢٠٠٤ .

كما تختلف أراء العلماء في وجود علاقة معنوية بين تحولات الطقس وظاهرة الاحتباس الحراري كسبب من أسباب الكوارث الطبيعية الأخيرة، بالرغم من وجود اختلال واضح يكمن في تزايد الفيضانات وموجات الحر والبرد الشديدين، غير أن العلماء يترددون في ربط ذلك بظاهرة الاحتباس الحراري.

ولقد أشارت المنظمة العالمية للأحوال الجوية الى ان العديد من مناطق العالم شهدت احوالا جوية قاسية جدا منذ مطلع العام، والتي تمثلت في قسوة الامطار الموسمية الاستثنائية في جنوب آسيا التي أودت بحياة اكثر من ألفي نسمة في بنجلادش والهند والنيبال، والفيضانات التي اجتاحت بريطانيا، وموجة الحر في جنوب شرق اوروبا، والاعصار غونو الذي اودي بحياة خمسين نسمة في سلطنة عمان وإيران، وتساقط ثلوج غزيرة في جنوب افريقيا.

ولقد أوضح عالم الاحوال الجوية جان جوزيل ممثل فرنسا في المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ ان مسألة حصول اختلال في الاحوال الجوية بالتزامن مع ظاهرة الاحتباس الحراري مطروحة. لكن يجب لزوم الحذر والنظر الى الامور من مسافة.

ولا يوجد هناك حاليا اتفاق حقيقي من العلماء حول وجود علاقة معنوية بين الاحوال الجوية القاسية والاحتباس الحراري، غير ان الخبراء العالميين في التغيرات المناخية سبق واعلنوا عن ارتفاع "وسطي" في معدل درجات حرارة الأرض بلغ ٠,٧٤ درجة منوية في مئة عام ما بين عام ١٩٠٦ وعام ٢٠٠٥، كما يتوقعون زيادة اضافية تتراوح بين درجة واحدة الي أربعة درجات بحلول نهاية القرن.

كذلك تتوقع المجموعة الحكومية لخبراء تطور المناخ تزايد موجات الحر القصوى والأمطار الغزيرة واشتداد الأعاصير الاستوائية والزوابع والعواصف.

لكن جان جوزيل اعتبر انه "ينبغي انتظار بضع سنوات للتمكن من تأكيد وجود او عدم وجود علاقة معنوية بين هذه الحالات الجوية القصوى والاحتباس الحراري".

حيث أوضح بأنه: "يجب اثبات الظاهرة بشكل جيد قبل اي شيء. فهل الحالات الجوية القصوى تتغير فعلا"؟، موضحا ان: "الامر ليس بالبساطة التي تخيل للبعض، اذ ان الحالات الجوية القصوى هي من حيث طبيعتها احداث نادرة، وينبغي الانتظار بعض الوقت للتمكن من وضع احصاء بالارقام، ودراسة العلاقة بينها وبين النشاط البشري، وأوضح: " ان أحدا لا يعرف حاليا ما اذا كانت العواصف التي اجتاحت فرنسا في نهاية ديسمبر ١٩٩٩ كانت مرتبطة ام لا بالاحتباس الحراري؟.

ولقد اوضحت دراسة مركز الابحاث الجوية الامريكي، ومعهد التكنولوجيا في جورجيا ان الاحتباس الحراري وانعكاساته على حرارة المحيطات وعلى الرياح تسببت بتضاعف عدد الاعاصير السنوي المسجل في المحيط الاطلسي في القرن العشرين.

وفي دراسة اجراها فريق دولي ونشرتها مجلة "تيتشر" بعنوان تأثير النشاط البشري على تطور الامطار الغزيرة جغرافياً خلال القرن العشرين، فقد أوضحت النتائج أن كلا من ظاهرتي "النينيو" ، "لا نينيا" بين العوامل المسببة لاختلال الأحوال الجوية، وتعد ظاهرة "النينيو" هي المسبب لموجة الجفاف التي ضربت استراليا العام الماضي، وكانت الأسوأ خلال هذا القرن ، فيما تتسبب ظاهرة "لا نينيا" بعواصف في المنطقة الاستوائية من المحيط الاطلسي وموجات برد في اميركا الشمالية وأمطار موسمية اكثر غزارة من العادة في آسيا.

وأوضح باحثون بريطانيون اجروا دراسات تقوم على محاكاة الظروف الجوية على الكمبيوتر ان الاحتباس الحراري سيبدأ بالظهور بشكل واضح اعتبارا من عام ٢٠٠٩ مع تسجيل درجات حرارة قياسية، بعد ان خضعت تأثيراته في السنتين الماضيتين لظواهر طبيعية موازية خففت من حدتها.

ولقد اعتمد الباحثون البريطانيون في دراستهم على برنامج ادرجوا فيه درجات الحرارة وحركة التيارات في المحيطات وظواهر مناخية مثل "لا نينيا"، ثم اجروا عملية محاكاة من خلال سلسلة زمنية (ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٤)، وخلصت الدراسة الى ان تدني درجات الحرارة في قسم من المحيط الهادي ومقاومة الاحتباس الحراري في المحيط المتجمد الشمالي يوازنان ارتفاع الحرارة الناتجة عن الغازات الدفيئة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتغيرات المناخية

انقسم العلماء فيما بينهم على نتائج ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض، فبينما يرى البعض أن هذا الارتفاع سيعود بنتائج ايجابية تتمثل بزيادة إنتاجية بعض الغابات و المحاصيل، يتخوف آخرون من نتائج الارتفاع التي قد تؤدي إلى قلة الأمطار في المناطق الجافة أو شبه الجافة، ومن شأن ذلك أن يخلف وراءه مشاكل كبيرة في موارد المياه.

ان ارتفاع درجات الحرارة سيعجل بارتفاع منسوب المياه في البحار و البحيرات و المسطحات المائية الأخرى بمعدل يصل الى ٦٥ سم بنهاية القرن الحالي، ومما يعنيه ذلك غرق بعض الجزر المنخفضة والمناطق الساحلية، وبالتالي تشريد الملايين من البشر بالإضافة للخسائر الاقتصادية والاجتماعية الفادحة.، أيضا سوف تؤدي درجات الحرارة المتفاقمة إلى تغير في أنواع الطقس كأنماط الرياح وكمية المتساقطات وأنواعها إضافة إلى تواتر عدة أحداث مناخية قصوى محتملة، مما سيؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير لا يمكن التنبؤ بها.

الآثار الاقتصادية

اشارت دراسة معهد الاقتصاد الالماني في برلين الى ان موجة الحر التي عمت اوربا سنة ٢٠٠٣ الحقت خسائر وصل حجمها الى ١٧ مليار يورو و يتوقع خبراء الاقتصاد بارتفاع حجم الخسائر الى البليون يورو اذا ما ارتفعت درجة حرارة الكرة الارضية درجة مئوية واحدة.

ويقدر خبراءالاقتصاد خسائر شركات التأمين بسبب الكوارث الطبيعية السنوية والمحتملة على المدى القريب بنحو ١١٥ مليار دولار ، منها ٦٥ مليار خسائر امريكية، ٣٥ مليار دولار خسائر اوربا وحوالي ١٥ مليار خسائر اليابان.

سجل عام ٢٠٠٤ رابع اشد الاعوام حرارة خلال هذا العقد وقد تسبب في وقوع خسائر فادحة والتي قدرت بنحو ٣٥ مليار دولار أمريكي (منها ٢٦ مليار دولار بسبب تعرض أمريكا وحدها للأعاصير)، وذلك خلال عام ٢٠٠٤.

أظهرت دراسة بريطانية خاصة بالمناخ أن الكرة الأرضية مقبلة على تحولات مناخية خطيرة، وحذر الباحثون الذين أشرفوا على إنجازها بتكليف من الحكومة البريطانية من عواقب الارتفاع المتسارع والملحوظ في درجة حرارة الأرض نتيجة تزايد انبعاثات الغازات السامة في الغلاف الجوي، وجاء في الدراسة التي عُرضت أمس في لندن إن التحولات ستؤدي إلى تقلص الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات نموه، وقدرت الدراسة نسبة هذا التراجع بنحو ٢٠ في المائة.

قدرت الدراسات تكاليف الإجراءات الطارئة لمكافحة الاحتباس الحراري وتلوث المناخ في الوقت الراهن بأكثر من ٢٧٥ مليار يورو، غير أن هذه التكاليف الباهظة لن تساهم فقط في درئ مخاطر التحولات المناخية، بل أن الاقتصاد الدولي سيستفيد منها إجمالا، لاسيما من الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة، وتتمثل أهم الاثار الاقتصادية المحتمل حدوثها في الآتي:

- خسارة مخزون مياه الشرب: في غضون ٥٠ عاما سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في مياه الشرب من ٥ الي ٨ مليار نسمة.
- تراجع المحصول الزراعي: من البديهي أن يؤدي أي تغير في المناخ الشامل إلى تأثر الزراعات المحلية وبالتالي تقلص المخزون الغذائي.
- تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية: إن تغير مواطن النباتات وازدياد الجفاف وتغير أنماط المتساقطات سيؤدي إلى تفاقم التصحر، مما يؤدي بشكل غير مباشر الي تزايد استخدام الأسمدة الكيميائية وبالتالي زيادة التلوث.
- ارتفاع مستوى البحار: سيؤدي ارتفاع حرارة العالم إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الكتل الجليدية الضخمة ككتلة جرينلاند، مما يتوقع معه إرتفاع مستوى البحر من ٠,١ إلى ٠,٥ متر مع حلول منتصف القرن الحالي، مما يشكل تهديدا للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتها إضافة إلى موارد المياه العذبة على السواحل ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه.
- إنقراض ٢٠% من الأنواع الحية مع حلول عام ٢٠٥٠.
- سوف يكبد صناعات العالم خسارات بمليارات الدولارات كالصناعات الزراعية.
- ارتفاع اسعار النفط بسبب الوضع السياسي الغير المستقر في منطقة الدائرة النفطية مابين بحر قزوين ومنطقة الخليج، اضافة الى احتمال تفاقم ازمة النفط اذا ما تصاعدت حدة النزاع بين دول الاتحاد الاوربي والدول المصدرة للنفط (أوبك) حول اصرار اوربا على دفع دول منظمة اوبك للتعويضات التي تنجم من احتراق النفط (ضريبة الكربون) التي تسورد من دول اوبك.
- قد تنمو حصيلة الحاصلات الزراعية بنسبة ٢٠ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا، وبنسبة ٣٠ في المائة في وسط وجنوب آسيا.
- قد تنخفض الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار بنسبة ٥٠ في المائة في بعض مناطق القارة الافريقية بحلول عام ٢٠٢٠.

لكن ما حدث ويحدث ليس بهول ما قد يأتي في المستقبل، فإذا تقاعسنا عن التحرك لكبح سرعة عواقب التغير المناخي سوف تتزايد أعداد البشر المهددين وترتفع نسبة الأنواع

المعرضة للانقراض من ٢٠% إلى الثلث بينما من المتوقع أن تؤدي العواقب المالية للتغير المناخي إلى تجاوز إجمالي الناتج المحلي في العالم اجمع مع حلول العام ٢٠٨٠.

الآثار الاجتماعية

لقد كشفت بريطانيا تقريرا سريا لوزارة الدفاع الامريكية يؤكد علي ظهور وبروز مشاكل متعددة في اغلب قارات العالم خلال الفترة ما بين (٢٠١٠ -٢٠٣٠) ، حيث يتوقع خبراء البيئة والمناخ بتعرض اوربا الى جفاف مما سينعكس على شكل صدامات وصراعات مسلحة بين الدول في الاتحاد الاوربي حول الغذاء، موارد المياه ومشاكل الهجرة، النفاذ التجاري.

أما في آسيا فسوف تتعمق النزاعات الحدودية بين بعض الدول ،لاسيما التي تعاني من مشاكل المياه ومن الهجرات الجماعية(الصين ، الهند)، وحدوث قلاقل اقليمية مما سيؤدي الى تطوير الامكانيات العسكرية في بعض الدول.

أما في قارة امريكا فيتوقع الخبراء بروز نزاعات حول المياه بين امريكا، كندا والمكسيك، وهجرات بشرية من جزر الكاريبي بأتجاه أمريكا ، وبروز مشاكل الصيد في المياه الاقليمية.

كما سوف تعاني دول منطقة الشرق الاوسط من مشاكل مزمنة، حيث تعاني اغلب الدول من مشاكل الجفاف والتصحر وافرازاتها على القطاع الزراعي والري وفي نضوب مصادر المياه و تدهور مصادر المياه (كما ونوعا) ، اضافةالى التزايد السكاني وتردي الاوضاع الاقتصادية اوالهجرات السكانية، ولذا يتوقع الخبراء الى بروز الصراعا ت والنزاعات حول مصادر المياه وحول مصادر الطاقة وتفعيل الازمات الحدودية بين الكثير من دول منطقة الشرق الاوسط.

أظهرت دراسة بريطانية خاصة بالمناخ أن الكرة الأرضية مقبلة على تحولات مناخية خطيرة. وحذر الباحثون الذين أشرفوا على إنجازها بتكليف من الحكومة البريطانية من عواقب الارتفاع المتسارع والملحوظ في درجة حرارة الأرض نتيجة تزايد انبعاثات الغازات السامة في الغلاف الجوي. ولقد أوضحت الدراسة إن التحولات ستؤدي إلى تقلص الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات نموه، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية بشكل مقلق، كما رأت بأن الكوارث الطبيعية الناجمة عن التحولات المناخية ستدفع ما يزيد على مائتي مليون شخص إلى النزوح بحثا عن مأوى هربا من الفيضانات والجفاف.

الآثار البيئية

ربما تواجه البشرية أزمة بيئية هائلة، ولسوف تعاني الدول النامية التي تقع عليها مسؤولية اقل عن تغير المناخ من أسوأ عواقبه، لذا يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة الآن

لوقف ارتفاع درجات الحرارة عالي الأرض حتي لا نعاني من عواقب لا يمكن مواجهتهـا، وتتمثل أهم العواقب البيئية المتوقعة في الآتي:

- ذوبان أجزاء كبيرة من القارة القطبية الجنوبية وجرينلاند، مما سيؤدي إلـى ارتفـاع مستوى البحر بمقدار قد يصل إلى تسعة أمتار كاملة، وهو ما يعني غرق أجزاء كبيرة من الجزر الاستوائية والدلتاوات البحرية والمناطق الساحلية المنخفضة خاصـة فـي شـمال أوروبا وشرق أميركا ومصر وبنجلاديش والهند والصين.
- زيادة معدل انتشار الأمراض والأوبئة المستوطنة مثل الملاريا وحمى الضنك والتيفـود والكوليرا بسبب هجرة الحشرات والدواب الناقلة لها من أماكنها في الجنوب نحو الـشمال، وكذلك بسبب ارتفاع الحرارة والرطوبة ونقص مياه الشرب النظيفة.
- تدمير أو انخفاض إنتاجية بعض الموائل الطبيعية الحيويـة، وعلـى رأسـها الـشعاب المرجانية والغابات المدارية، وهي من أهم الموائل على ظهر الأرض ومن أكثرها عطـاء للإنسانية، يتبع ذلك زيادة معدلات انقراض الكائنات الحية كنتيجة مباشرة لتدمير مثل هـذه الموائل وعدم قدرة الكثير من كائناتها على التأقلم مع التغيرات الجديدة.
- زيادة نسبة الأراضي القاحلة وانخفاض الإنتاجية الزراعية كنتيجة مباشرة لزيادة نسبة الجفاف وتأثر عدد كبير من المحاصيل الزراعية سلباً بتغير درجة الحرارة والمناخ.
- تغير أنماط الأمطار والثلوج وتيارات المحيطات وارتفاع ملوحة وحموضة مياه البحـر، وما يتبع ذلك من زيادة موجات الجفاف وحرائق الغابات وحدة العواصف وغير ذلـك مـن الاضطرابات المناخية.
- أشارت دراسة أميركية حديثة قامت برصد وتحليل أسباب وفـاة مرضـى القلـب فـي الولايات المتحدة الأميركية في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٣ إلى أنه توجد علاقة بين معدلات الوفاة وارتفاع درجة الحرارة مؤكدة أن النساء سيصبحن أكثـر قـدرة علـى البقاء أحياء خلال السنوات المقبلة وفي ظل الاحتباس الحراري لأن مقـاومتهن لارتفـاع الحرارة تفوق قدرات الذكور(معدلات الوفاة بين الرجال ضعف معدلات الوفاة بين النـساء اللواتي يعشن في نفس الظروف).
- أكد باحثون أمريكيون أن ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجـو وتفـاقم ظـاهرة التسخين الحراري يؤديان الى مضاعفة تركيز حبوب اللقاح المسببة للحساسيات في الجو ، حيث توصل العلماء إلى أن عشبة الريجيد Ragweed المركبة، التـي تعتبـر مـن أهـم مسببات الحساسية التنفسية في الولايات المتحدة، تزيد من إطلاقها لحبوب اللقـاح تحـت تأثير زيادة تركيز ثاني اوكسيد الكربون في الجو.

- أكدت دراسات علمية حديثة، أن ظاهرة الاحتباس الحراري، وما يرافقها من تغيرات مناخية، تتسبب في وصول أعشاب استوائية سامة إلى مياه البحار الباردة بشكل متسارع، مسؤولة عن أكثر من ٥٠ ألف حالة تسمم نتيجة تناول المأكولات البحرية سنوياً حول العالم، وأظهرت الدراسات أن ٩٠ % من تلك الحالات لا يتم التبليغ عنها، مما يرفع من مخاطر عدم إدراك الحجم الحقيقي للمشكلة، خاصة وأنها تمثل أنواعاً شعبية واسعة الانتشار تشكل الغذاء الأساسي للكثير من شعوب العالم وخاصة في آسيا، ويبدو أن الخطر الأكبر يأتي من المرض الفتاك المعروف باسم "التسمم السيجاتيري" وهو مرض استوائي يصيب الأسماك التي تتناول أنواعاً من الأعشاب البحرية التي تفرز أنزيمات سامة، وقد بات ينتشر بسرعة خارج نطاقه الجغرافي التقليدي، مع الانتشار المتزايد لتلك الأعشاب في البحار بسبب ارتفاع حرارة الأرض، ويمثل التهديد بشكل أساسي عشرات فصائل الأسماك التي تقطن الأجراف القارية المحاذية للشاطئ، وخاصة فصائل الباركودا التي تعتمد في غذائها على الأسماك الصغيرة وأعشاب البحر التي تنمو في مناطق تحولت في الغالب إلى مصب للمخلفات.
- حذر الصندوق العالمي للطبيعة مؤخرا من ان التغيير المناخي يهدد عشر مناطق أو لجناس حية تعتبر من روائع الطبيعة، ومن بينها غابات الامازون والكتل الجليدية في الهملايا ونمور البنغال، وحذر الصندوق العالمي للطبيعة من ان ٣٠ الى ٦٠ % من غابات الامازون التي تحوي ٤٠ الف نوع من النباتات و٤٢٧ جنسا من الثدييات قد تتحول الى سهول مقفرة، كذلك ادرجت على لائحة الروائع المهددة صحراء شيواوا الممتدة بين الولايات المتحدة والمكسيك والتي تزوي ٣٥٠٠ نوع من النباتات وحيوانات نادرة، وفي الهملايا حيث اكبر كمية من كتل الجليد في العالم بعد المناطق القطبية فان الجليد قد يذوب بوتيرة متسارعة ما سيؤدي الى تحولات كبرى في المنطقة.
- تواتر موجات الجفاف والفيضانات والعواصف والأعاصير المدمرة والزلازل والبراكين، حيث تزيد التغيرات المناخية من حجم الكوارث الطبيعية.
- تشير التقارير بأن العقدين المقبلين سيشهدان تناقصا كبيرا في كمية الامطار التي ستسقط على بعض المناطق(الصحراء العربية وصحراءشمال افريقيا)، بينما تزداد فرص سقوط الامطار في الجزء الجنوبي من افريقيا وفي دول امريكا الجنوبية)، وحدوث أزمة المياه في المناطق التي تقل فيها كمية سقوط الامطار، وتدهور نوعية المياه المتوفرة.
- أفادت الدراسات العلمية بأن التغيرات المناخية قد تؤدي إلى انقراض ملايين من الكائنات الحية بحلول عام ٢٠٥٠، وفي تقرير يحمل اسم "خطر الإنقراض الناجم عن التغيرات المناخية" والذي نشر في دورية "تيتشر"، والذي تضمن دراسة لستة مناطق تتميز

بالتنوع الأحيائي وتمثل ٢٠% من مساحة الأرض اليابسة على كوكب الأرض، واستخدمت الدراسة نماذج إلكترونية لمحاكاة رد فعل ١١٠٣ أنواع من الكائنات الحية بما فيها الثدييات والنباتات والطيور والزواحف والضفادع والفراشات إزاء أي تغير في درجات الحرارة ومناخ الأراضي التي تعيش بها، ووضع العلماء ثلاثة احتمالات لتغير مناخ الأرض وهي أقل تغير ممكن وتغير متوسط وأقصى تغير ممكن، وتم إعداد هذه الاحتمالات على أساس بيانات مستقاة من اللجنة الحكومية البريطانية للتغيرات المناخية، كما اشتملت الدراسة على تقييم ما إذا كانت تلك الحيوانات والنباتات ستكون قادرة على الانتقال إلى مناطق جديدة، وخلص فريق العمل الذي شارك في الدراسة إلى أن ما بين ١٥%-٣٧% من كافة الكائنات الحية التي تعيش في المناطق التي شملتها الدراسة قد تتعرض للانقراض بسبب التغيرات المناخية خلال الأعوام القادمة وحتى سنة ٢٠٥٠، ولقد اوضحت الدراسة ان هناك العديد من الآثار الخطيرة للتغيرات المناخية سوف تحدث نتيجة للتفاعل بين التهديدات المختلفة، وليس تغير المناخ نفسه، وهو أمر لم نضعه في الحسبان، لكن الدراسة اوضحت أن هناك بعض المؤشرات على أن الأمور لن تتدهور بدرجة كبيرة حيث أكدوا أنه في حالة حدوث أقل تغير مناخي حتى عام ٢٠٥٠، وهو ما اعتبر أمرا حتميا، فإن ذلك يعني أن ١٨ % من أنواع الكائنات الحية المتضررة ستندثر، أما في حالة حدوث تغير مناخي متوسط المستوى فإن معدل الانقراض سيصل إلى ٢٤ %، بينما سيبلغ معدل الانقراض حوالي ٣٥ % إذا وقع أقصى تغير مناخي يمكن أن تتعرض له الأرض خلال الأعوام القادمة، وتتضمن قائمة الأنواع المعرضة للانقراض ما يلي:

- عظاء الغابة الأسترالية التي قد تتناقص أعدادها بنسبة ٢٠%.
- زهرة "كينج بروتيا" وكافة الزهور التي تنتمي لعائلتها وموطنها جنوب أفريقيا.
- شجرة "فيرولا سبيفيرا" وموطنها البرازيل، والتي يتوقع أن تختفي من على وجه الأرض بحلول عام ٢٠٥٠.
- طائر القرزبيل وموطنه إسكتلندا، وقد يحافظ هذا الطائر على وجوده إذا استطاع الهجرة إلى إيسلندا.

➢ حذر الصندوق العالمي للحياة البرية من أن درجات الحرارة ستشهد ارتفاعا كبيرا خلال العقدين القادمين إلى درجة قد تسبب مشاكل خطيرة في مناخ الأرض، وأوضح أن أكثر المناطق المعرضة لخطر ارتفاع درجات الحرارة هي القطب الشمالي، كما أن أنواعا من الكائنات مثل الدببة القطبية سوف تصبح معرضة للانقراض بنهاية القرن الحالي.

➢ المياه في محيطات عالمنا دائمة الحركة تسحبها حركات المد والجزر وتدفعها الأمواج وتدور ببطء حول الكرة الارضية بقوة "الحزام الكبير الناقل لحركة المحيط والمسمى ايضا "الدوران المدفوع بالتباين الحراري والملحي في المحيط"، ويستمد "ناقل الحركة" قوة التشغيل من التفاوت في مستويات حرارة المياه وملوحتها، واكثر عناصره شهرة "تيار الخليج" (تيار سطحي تدفعه الرياح) الذي يؤمن لاوروبا مناخا معتدلا نسبيا، بالاضافة الى تدفئة اوروبا والدور الهام الذي يلعبه في المناخ العالمي، ويعمل "ناقل الحركة" على دفع المياه الغنية بالمواد الغذائية من قاع المحيط الى السطح بفعل المغذيات القاعية في المحيط، كما يزيد من امتصاص المحيط لثاني اكسيد الكربون، وتحذر دراسات مقلقة اجريت مؤخرا من امكانية وجود دليل على ان سرعة دوران "ناقل الحركة" تتباطأ فوق سلسلة الجبال البحرية الممتدة بين اسكتلندا وجرينلاند. وفي حين يبدو ان "ناقل الحركة" كان يعمل بشكل موثوق نسبيا خلال عدة الاف من السنين، الا ان فحص عينات الالباب الجليدية من جرينلاند والقطب الجنوبي يوضح ان الامر لم يكن دائما على هذا النحو في الماضي السحيق، حيث ارتبطت التغيرات التي طرأت على "ناقل الحركة" بحدوث تغير مفاجئ في المناخ، حيث ان تخفيف ملوحة مياه المحيط من خلال ذوبان جليد القطب الشمالي (مثل طبقة جليد جرينلاند) وزيادة كمية المياه المتساقطة قد يوقف أو يقلل من سرعة "ناقل الحركة" أو يحول اتجاهه، وسيؤدي هذا التبريد المفاجئ الى تدمير شامل للزراعة والمناخ في اوروبا وسيؤثر على التيارات البحرية الاخرى ودرجات الحرارة حول الكرة الارضية.

كما أنه من المتوقع في خلال مئة عام حدوث ارتفاع لمستوى سطح البحر في العالم يتراوح بين ٩ : ٨٨ سم وذلك بسبب غازات الدفيئة الاضافية التي تسبب الاحتباس، كما سيحدث ارتفاع مماثل تقريبا بسبب ذوبان الجليد القطبي والتمدد الحراري للمحيطات، وسيؤدي هذا الارتفاع المتوقع والمعتدل نسبيا في مستوى سطح المحيطات الى دمار هائل، كما ان الاضرار الناجمة عن العواصف وفيضان البحر على السواحل، وتأكل السواحل وتلوث مصادر المياه العذبة والمناطق الزراعية بالمياه المالحة واغراق المستنقعات الساحلية والجزر الحاجزة، وزيادة ملوحة مصبات الانهار، ستحدث نتيجة ارتفاع بسيط في مستوى البحر، كما ستتأثر بعض المدن والقرى المنخفضة بهذا الارتفاع الذي سيهدد ايضا الموارد الاساسية لسكان الجزر والسواحل كالشواطئ وموارد المياه العذبة ومصائد الاسماك والجزر المرجانية ومواطن الحيوانات البرية، وعند ارتفاع درجات الحرارة تجنح الحيتان والدلافين الى الشاطئ، كما تتعرض الحيتان الضخمة الى خطر فقدان اماكن غذائها في المحيط المتجمد الجنوبي بسبب ذوبان وانهيار طبقات الجليد البحرية.، وتصبح كافة الانواع البحرية مهددة بالانقراض، وعلى سبيل المثال فقد تراجعت اعداد البطريق بنسبة

٣٣% في بعض انحاء القطب الجنوبي بسبب انحسار مواطنها. كما يؤدي ارتفاع حرارة المياه الى مضاعفة خطر اصابة الكائنات بالامراض.

ولقد اوضحت الباحثة الجامعية نكي نيلسون، إن ارتفاع درجة الحرارة بدرجة مئوية واحدة قد يؤدي إلى انقراض الحيوانات التي تعرف بالتوتورا، وهي خليفة الديناصور المنقرض، وإن درجة مئوية واحدة تحدث تغييرا في الأجواء التي تنمو فيها أجنة الذكور أو الإناث، وتمثل التوتورا آخر ما تبقى من أنواع الزواحف، وكانت قد نشأت في نفس الفترة التي نشأت فيها الديناصورات، وتعيش الآن في إحدى الجزر النيوزيلندية.

الاحتباس الحراري وأجندة الصراع العسكري العالمي

ان تداعيات أزمة ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، لم توقف مشكلة التأثير سلباً على ظواهر المناخ والطقس والبيئة الطبيعية، بل امتدت تأثيراتها إلى التوازنات والتفاعلات الجيو- سياسية العالمية والدولية، وقد انتقلت عدوى أزمة الاحتباس الحراري العالمي إلى مجال العلاقات الدولية والصراع الدولي، وذلك على النحو الذي أدى إلى نزاع روسي- أمريكي، حول السيطرة على القطب الشمالي فقد أدى الاحتباس الحراري العالمي إلى الارتفاع المضطرد في معدلات درجات الحرارة في سائر أنحاء العالم، وقد ترتب على ذلك ذوبان الجليد، وعلى وجه الخصوص في منطقة القطب الشمالي، الأمر الذي أدى بدوره إلى انكشاف الغطاء الجليدي عن سطح الأراضي المرتفعة الموجودة في منطقة بحر اركتيك على الجانب المجاور لأراضي روسيا، حيث نشأت الأزمة السياسية بين روسيا وأمريكا حول من هو الأحق بالسيطرة على هذه الأراضي.

ويقول الخبراء بأن الصراع بهذه الطريقة على منطقة أركتيك ستترتب عليه سابقة خطيرة للغاية في القانون البحري الدولي، وذلك لأن سابقة (وضع اليد) سوف تتيح لأمريكا القيام بالكثير من عمليات وضع اليد الأخرى في العالم، وبالذات في الجزر النائية الصغيرة المنتشرة في مختلف بحار ومحيطات العالم، وذلك على النحو الذي يمكّن الولايات المتحدة من تحويل هذه الجزر إلى قواعد عسكرية نووية جوية وبحرية، على غرار ما حدث في جزيرة دييغو غارسيا الموجودة في المحيط الهندي، وهو أمر سوف يؤثر كثيراً على الميزان العسكري الاستراتيجي العالمي والدولي.

مواجهة المخاطر

➢ على صعيد آخر وفي إطار جهود مواجهة المخاطر يسعى البنك الدولي من جهته إلى تعزيز تلك الجهود من خلال تخصيصه صندوق ودائع بقيمة ٢٠ مليار دولار تستفيد منه الدول الفقيرة لتمويل مشاريع بيئية. تلك المبالغ ستخصص كذلك لدعم دول مثل البرازيل وكوستاريكا من أجل حماية الغابات الاستوائية التي تساعد في امتصاص الغازات السامة .

- يلزم بروتوكول كيوتو ٣٥ دولة نامية بخفض نسب الانبعاث للغازات السامة وخصوصا تلك الناتجة عن احتراق الوقود الاحفوري بنسبة خمسة% أقل من المستويات المحددة في عام ١٩٩٠ بحلول الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ويفضل عدد كبير من الدول مزيدا من خفض الانبعاث فيما بعد ٢٠١٢، لكنها تريد أيضا ان تقدم المزيد من الدول على التوقيع على معاهدة كيوتو،ويفترض أن يكون البروتوكول خطوة أولى لتجنب ما وصفه العلماء بتغييرات حادة في المناخ مثل الموجات الحارة والفيضانات والتصحر وارتفاع منسوب المياه في البحار.
- من بين الأفكار المطروحة للمناقشة الاستثمارات في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية في الدول النامية خاصة في أفريقيا لمساعدتها على تقليل اعتماد الصناعات على الوقود الحفري. ويمكن لبعض الدول الأكثر فقرا تحديد أهداف للحد من الانبعاث، كالصين على سبيل المثال، التي وضعت خطة خمسية تتضمن خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وترغب بعض الدول النامية في الحصول على مساعدات مقابل الحد من إزالة الغابات مثل بابوا غينيا الجديدة وبوليفيا.
- تقديم دعم تقني ومساعدات للدول الفقيرة مقابل الحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري ووضع أهداف مرحلية لبعض الصناعات مثل صناعة الصلب والألمنيوم وتقديم حوافز للحد من إزالة الغابات في أحواض الأنهار في منطقة الأمازون والكونجو.

تعتبر الدول العربية، بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة البيئية الهشة، حيث يلعب المناخ دوراً هاماً في تركيبتها. إلا أن الآثار السلبية لهذه الظاهرة تزداد انتشارا بمعدلات متسارعة نظراً لارتفاع درجة الحرارة الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، ويجتاح التصحر الأراضي العربية في وقت اصبح فيه ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي والحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ضرورة ماسة جداً، كما يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنويا في الدول النامية بسبب التصحر بـ ١٦ مليار دولار.

تكاليف المواجهة

- قدرت الدراسات تكاليف تنفيذ اجراءات فورية لإبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري بنحو ١% من اجمالي الناتج المحلي العالمي مقارنة بنسبة قد تصل من ٥ : ٢٠% في حالة تأجيل مواجهة الظاهرة.
- أوضحت الدراسات ان خفض الانبعاثات سيكلف العالم ٠,٢ في المئة من اجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠ استنادا على استقرار تركيز مستويات الانبعاثات عند

٦٥٠ جزء من المليون في الهواء الجوي بحلول عام ٢٠٣٠ وهي نسبة أعلى من النسبة الحالية وهي ٤٣٠ جزءا من المليون.

- توقعت دراسة رسمية أمريكية أن الالتزام باتفاقية كيوتو قد يكلف الولايات المتحدة نحو ٤,٢ في المئة من اجمالي ناتجها المحلي بحلول عام ٢٠١٠.

مصر ومواجهة تحديات التغيرات المناخية

بدأت اهتمامات مصر بموضوعات التغيرات المناخية Climate Change Phenomena منذ فترة طويلة خاصة في الناحية البحثية ، وقد إتضح ذلك بصفة رسمية بعد أن أنشأت مصر جهاز شئون البيئة Egyptian Environmental Affairs Agency EEAA عام ١٩٨٢م. ولقد كانت مصر من أوائل الدول العربية التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية United Nation Framework Convention on Climate Change UNFCCC في ٩/٦/ ١٩٩٢ ، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٤/٣/٢١ ، ومن هنا بدأت مصر في تحمل مسئولياتها العالمية نحو الحد من ظاهرة التغيرات المناخية خاصة وأن أخطار هذه الظاهرة قد فاقت المشكلات البيئية الأخرى وتعدت حدود الدول وأصبحت ذات طابع عالمي ، بالإضافة إلى ما ثبت من أن مصر تعتبر من أكثر دول العالم تضرراً من التغيرات المناخية طبقاً لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخيةIntergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) عام ١٩٩٥ ، ومنذ ذلك الحين وأصبحت مصر من أنشط دول المجموعتين العربية والأفريقية في موضـــوعات التغيرات المناخية ، ولقد توالت الإنجازات المصرية في هذا الصدد حيث يمكن إيجاز ذلك على النحو التالى :

١- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية في ١٩٩٤/١٢/٥ مما جعل مصر أحد اعضاء الاتفاقية الملتزمين بتنفيذ بنودها منذ بداية تفعيلها .

٢- المشاركة في اجتماعات أطراف الاتفاقية Conference of Parties COP وحلقات العمل الخاصة بموضوعات التغيرات المناخية مما أتاح لمصر فرصة كبيرة للاستفادة من تمويل عدد كبير من المشروعات.

٣- في مارس ١٩٩٥ بدأ مشروع الخطة القومية للتغيرات المناخية بالتعاون مع برنامج الولايات المتحدة للدراسات القطرية وقد تم من خلاله إعداد الخطة الوطنية في مجال التغيرات المناخية والتي تتضمن تقييم أولويات إجراءات الحد من غازات الاحتباس الحراري ، وسياسات التأقلم مع الآثار السلبية لظاهرة التغيرات المناخية بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات القومية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ، وفى إطار هذا المشروع تم إنجاز ما يلى :

أ- إعداد تقرير عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري Greenhouse Gases GHG الناتجة من القطاعات المختلفة في مصر والتي تم حسابها طبقا للمنهجية الخاصة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية .

ب- وضع سياسات وإجراءات الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري كجزء من البرنامج القومى للحد من تلك الانبعاثات .

ج- مراجعة "وثيقة إطار الخطة الوطنية" والسابق إعدادها في يوليو عـــــام ١٩٩٥والتى شملت تأثير الحد من غازات الاحتباس الحراري ، طـــرق التكيف Adaptation مع آثار ظاهرة التغيرات المناخية.

د- تقييم تكنولوجيات الحد من غازات الاحتباس الحراري وقد شـمل هذا التقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والفنية والاجتماعية لتطبيق مجموعة من التكنولوجيات في قطاع الصناعة.

هـ- إعداد الخطة الوطنية للتغيرات المناخية والتي اشتملت على حصـر لغازات الاحتباس الحراري في مصر، السياسات والإجراءات المقترحة للحد من الإنبعاثات والتكيف مع الآثار السـلبية للظاهرة، وتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية ، كمـا اشتملت تلك الخطة على استراتيجية للتنفيذ بالتنسيق مع خطط الدول للتنمية .

٤- في عام ١٩٩٦تم التعاقد مع مرفق البيئة العالمي Global Environmental Facility GEF لتنفيذ مشروع تأهيل القدرات الوطنية في مجال التغيرات المناخية بهدف دعم القدرات لتصبح قادرة على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن توقيع مصر على الاتفاقية ، ولدعم الدور المؤسسي و إصدار تقرير الإبلاغ الوطني وفى اطار هذا المشروع تم انجاز ما يلى :

أ- عقد مجموعة من حلقات العمل للتعريف بقضية التغيرات المناخية للقطاعات المختلفة.

ب- تدريب المتخصصين في قطاعات الدولة المختلفة مثل قطاعات الصحة ، والزراعة ، وتوليد الطاقة ، والصناعة ومعالجة المخلفات مع التركيز على ما يختص بكل قطاع وعلاقته بقضية التغيرات المناخية .

ج- التدريب الخارجي لأعضاء فريق العمل من خـــلال المشاركة في العديد من الندوات وورش العمل الدولية .

د- رفع الوعي بين أطفال مصر من خلال تنظيم مســـابقات للرســـم في مجال التغيرات المناخية والبيئة.

هـ- إصدار نشرة التأثيرات المناخية وكانت نشـــــرة دورية ربع سنوية تغطى الأحداث العالمية والمحلية المتعلقة بقضية التغيرات المناخية وكان يتم توزيعـها على المتخصصين والمهتمين.

و- التعاون الإقليمي لبناء القدرات الذاتية في مجـــال التغيرات المناخية، حيـث شارك الخبراء المصريون في دعم القدرات العربيـــة لكل من الأردن ولبنان عن طريق تدريب الكوادر في كلا البلدين.

٥- في عام ١٩٩٧ تم تشـــكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والمكونـــة مـــن ممثلو الوزارات المختلفة بهدف:

أ- وبالاضـــــافة الى ذلك فقد تم التنسيق على المستوى القومي فيما يتعلق بعضوية مصر في الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ .

ب- ووضع تصور لسياســـات واستراتيجية مصر للتعامل مع قضية التغيرات المناخية.

ج- مراجعة الخطة القومية فى مجال التغيرات المناخية .

د- متابعة تنفيذ الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ .

وجاري الآن الإعداد لتحديث هذه اللجنة على ضوء المستجدات العالمية ودخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.

٦- بدءاً من عام ١٩٩٦ قامت مصر بإعداد تقرير الإبلاغ الوطـــــني National Communication الأول على مدى ثلاث سنوات وقد تم تقديمه لسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للتغيرات المناخية في عام ١٩٩٩.

٧- قامت مصر بالتوقيع على بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol في ١٩٩٩/٣/٥ والذي تمت صياغته خلال اجتماع الأطراف الثالث باليابان بمدينة كيوتو عام ١٩٩٧م بغرض فرض التزامات على الدول الصناعية لخفض إنبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري ، حيث اعتبرت سنة ١٩٩٠ هى سنة الأساس.

٨- في عام ٢٠٠١ تم الانتهاء من إعداد استراتيجية آلية التنمية النظيفة في مصر ، التي تعتبر احدى آليات بروتوكول كيوتو للحد من غازات الاحتباس الحراري والتي تهدف إلى مساعدة الدول المتقدمة في الوفاء بالتزاماتها ضمن بروتوكول كيوتو عن طريق تنفيذ مشروعات لخفض غازات الاحتباس الحراري في الدول النامية تحصل الدول المتقدمة في مقابلها على شهادات خفض الإنبعاثات وتستفيد الدول النامية بالاستثمارات ونقل التكنولوجيا والعائد المادي من بيع الشهادات.

٩- تم الانتهاء من مشروع مراجعة الطاقة والبيئة في عام ٢٠٠٢ ، والذي تم بالتعاون مع البنك الدولي ، والذي كان يهدف إلى تحليل سياسات قطاع الطاقة والآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذه السياسات ، وقد طبق المشروع منهجية Cost-benefit Analysis ، وتم من خلاله عقد أربع دورات من خلال المشروع دُعي إليها كافة الأطراف المعنية بالطاقة بوزارات البترول - الكهرباء - الزراعة - جهاز تخطيط الطاقة - المواصلات.

١٠- في عام ٢٠٠٣ تم البدء في مشروع تنمية القدرات لآلية التنمية النظيفة في مصر ، والذي ينتهي في عام ٢٠٠٦ ، حيث يهدف الى وضع البناء المؤسسي اللازم لتنفيذ مشروعات الآلية في مصر ، بالإضافة إلى تدريب عدد من المتخصصين وبناء قدراتهم وعقد عدد من حلقات العمل للقطاعات المستهدفة وتنفيذ حملة ترويجية لعدد من مقترحات المشروعات التي يتم إعدادها خلال المشروع بالإضافة إلى إنشاء موقع الكتروني لآلية التنمية النظيفة في مصر [١] .

١١- تم تصديق مصر على بروتوكول كيوتو في ٢٠٠٥/١/١٢ مما يتيح لمصر الاستفادة من مشروعات آلية التنمية النظيفة .

١٢- إنشاء اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة والتي تتضمن المجلس والمكتب المصري لآلية التنمية النظيفة برئاسة معالي وزير الدولة لشئون البيئة.

١٣- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تقرير الإبلاغ الوطني الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية ، والذي يتم من خلاله عمل حصر لغازات الاحتباس الحراري الناتجة من مختلف القطاعات في مصر بالإضافة إلى الوقوف على آخر تطورات الوضع فيما يخص التغيرات المناخية سواء من ناحية تأثيراتها على مختلف القطاعات أو الأبحاث العلمية التي أجريت في مصر عليها وكيفية التعامل معها وكذا ما تم في مجال التعليم والإعلام وزيادة الوعي والبناء المؤسسي وتنمية القدرات.

١٤- استمرار تنفيذ فعاليات مشروع تنمية القدرات لآلية التنمية النظيفة من خلال المشاركة في حلقات العمل والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية لمشروعات الآلية.

١٥- في عام ٢٠٠٥ البدء في تنفيذ مشروعات استرشادية للترويج لإقامة مشروعات آلية التنمية النظيفة في مجال الطاقة المتجددة مثل مشروع "تعظيم الاستفادة من الطاقة الشمسية في المنتجعات السياحية ومناطق الاستصلاح الجديدة" ، وكذا الإعداد لمشروعات أخرى مثل مشروع "الوقود الحيوي".

---

١) www.cdmegypt.org

١٦- منح المجلس المصري لآلية التنمية النظيفة خطابات عدم الممانعة وذلك لتنفيذ عشر مشروعات باستثمارات تبلغ ٦٤٠ مليون دولار تحت مظلة آلية التنمية النظيفة أحدها في مجال خفض إنبعاثات أكسيد النيتروز من مصانع الأسمدة والذي ينفذ بشركة أبي قير للأسمدة وخمس مشروعات في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة منها اثنان لتوليد الطاقة من الرياح وثلاث لتوليد الطاقة من المساقط المائية على نهر النيل ، ومشروع لتحويل الوقود بمصنع طره للأسمنت، والتوليد المشترك في أحد مصانع الورق ، وجمع وحرق غاز الميثان من الدفن الصحي للمخلفات الصلبة.

١٧- دعم تنفيذ مشروعات الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف منها في الوزارات والهيئات المختلفة مثل مشروع الحد من غازات الاحتباس الحراري وزيادة كفاءة الطاقة والذي تنفذه وزارة الكهرباء والطاقة ، بالإضافة إلى مشروعات آلية التنمية النظيفة ، كما أنه يتم تنفيذ خطة لرفع الوعي بقضية التغيرات المناخية وكيفية الحد من مخاطرها على مصر سواء عن طريق حلقات العمل المختلفة أو عن طريق وسائل الإعلام والمقررات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة بالإضافة إلى المجهودات التي تقوم بها المراكز البحثية والأكاديمية المختلفة.

وبالاضافة الى ذلك فان لمصر دور بارز ومشاركة فعالة في مختلف النشاطات ذات الصلة بقضايا تغير المناخ سواء على المستوى المحلي أو العالمي ومنها ما يلي:

أ - المشاركة في اجتماعات الشعبة القومية لمجلس الطاقة العالمي بمصر.

ب- المشاركة في الاجتماعات الدورية لجامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول للتنسيق مع كافة الأطراف العربية لتحقيق رؤية عربية مشتركة للتعامل مع قضية التغيرات المناخية وكيفية تنفيذ قرارات مؤتمرات الأطراف المختلفة بما يتوافق مع مصالح كافة الدول.

ج- المشاركة في اجتماعات اللجان الفرعية (الهيئة الفرعية للتنفيذ ، والهيئة الفرعية للمشـــــورة العلمية والتكنولوجية) واجتماعات الأطراف السنوية ، وذلك وفاءاً لالتزامات مصر وللتعاون مـــــع المجتمع الدولي للوقوف على أحدث ما يتعلق بالتغيرات المناخية على مستوى العالم ســـواء مـــن لنواحي العلمية أو السياسية أو التنفيذية.

<u>رؤية مصر المستقبلية للعمل في التغيرات المناخية</u>

١- تحديث وتفعيل دور اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية بمصر واســتكمال تطوير الأطر المؤسسية اللازمة للتعامل مع قضايا تغير المناخ وإدماج تلك القضايا في خطة التنمية للدولة.

٢- تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع الدولي في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا صديقة البيئة ، والترويج لإقامة مشـــروعات آلية التنمية النظيفة في مختلف القطاعات وبالأخص قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة والصناعة والنقل وإدارة المخلفات.

٣- تعظيم مشـــاركة الخبراء المصريين في فعاليات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وباقي الأنشطة القائمة في إطار الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

٤- التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية والهيئات ذات الصـــلة وذلك في بناء نموذج إقليمي لمحاكاة التغيرات المناخية أكثر دقة وواقعية من النموذج العام.

٥- تنفيذ برامج زيادة الوعي العام بقضايا تغير المناخ وتأثيراتها على تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، وتطوير مناهج التعليم في كافة المراحل للتعريف بتغير المناخ.

٦- تشجيع تبادل المعلومات والخبرات علي المستوي الإقليمي في مجالات الحد من تغير المناخ وســياسات وإجراءات التكيف مع الآثار السلبية له.

٧- التعاون الإقليمي في مجال مراقبة التغيرات المناخية ، والمشاركة في نظم المراقبة الدولية والتعاون في استخدام أساليب حساب الإنبعاثات والاهتمام بإعداد البلاغات الوطنية.

٨- دعوة المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته تجاه الدول النامية ومنها مصر وذلك بشأن :

أ- توفـــير الدعم المالي والفني اللازم لتنمية القدرات المؤسسية والبحثية في مجال تغير المناخ.

ب- تقييم الآثار البيئية والاقتصادية والتي قد تنجم عن التغيرات المناخية في مصر ، والمساهمة في تنفيذ إجراءات التكيف مع تلك الآثار.

ج- تســهيل ودعم تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة مع الدول المتقدمة في مجال مجابهة التغيرات المناخية والحد من آثارها.

٩- التعاون مع المؤسسات الدولية في مجالات نقل التكنولوجيا لتخفيف التغيرات المناخية.

١٠- تعظيم الاستفادة من الدعم الدولي المتاح لمجالات التأقلم مع مردودات التغير المناخي.

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء
حول
الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
للتغيرات المناخية

تمهيد

فى الفترة الأخيرة أصبح هناك اهتماماً متزايداً بظاهرة التغيرات المناخية والآثار الخطرة التى تترتب عليها والتى سو ف تصل إلى كافة أنحاء الكرة الأرضية وستخص منها الدول النامية ومنها مصر ، ومع لزدياد الاهتمام الدولى بهذه الظاهرة ومع ضرورة زيادة الاهتمام فى الدول النامية – ومنها مصر – بآثار هذه الظاهرة وطرق التعامل معها أصبح من الضرورى بأن تكون هناك شراكة بين الأطراف المعنية حكومية وخبراء ومنظمات أهلية وإعلام ومجالس نيابية ، حتى تكون هناك مواجهة تشاركية لآثار هذه الظاهرة ، ومن هذا المنطلق عقد المعهد ندوة بتاريخ ١٤/ ٥ /٢٠٠٨ لمناقشة هذه الظاهرة واشترك فى هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل المعهد وخارجه . وقد أتاح اللقاء بعض النواتج من مقترحات وتوصيات قد تساعد متخذي القرار في التوصل إلي تصورات ورؤي لكيفية مواجهة آثار هذه الظاهرة .

التوصيات

- من الضرورى بأن تكون هناك شراكة بين الأطراف المعنية حكومية وخبراء ومنظمات أهلية وإعلام ومجالس نيابية ، حتى تكون هناك مواجهة تشاركية لآثار هذه الظاهرة .
- وهناك أدوار لابد أن تقوم بها الأطراف الفاعلة فى القضية وأن يكون هناك تنسيق وتعاون بين كل هذه الأطراف لمواجهة المخاطر والاضرار التى يمكن أن تتسبب فيها التغيرات المناخية فى مصر

وفيما يلي رؤية تحدد أدوار الفاعليات الاجتماعية المختلفة لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية على مصر ، ونلزم أنفسنا ببذل الجهد الجاد اللازم فى سبيل تحقيق هذه الرؤية على أن نعمل من الآن على إعداد شبكة تضم كافة فعاليات المجتمع المدنى المعنية بقضية آثار التغيرات المناخية على مصر .

❖ **الجهات الحكومية المختصة**

- ☒ تضمين قضية التغيرات المناخية وآثارها على مصر فى الخطط التنموية والتربوية لكافة الوزارات خاصة فى مجالات الزراعة والرى والمياه والبناء والتعليم والصحة.
- ☒ إنشاء معهد قومى يقوم بالأبحاث والدراسات الخاصة بظاهرة الاحترار العالمى والتغيرات المناخية وآثارها على مصر.
- ☒ إتاحة المعلومات المرتبطة بقضية التغيرات المناخية إلى كل من يطلبها .

- ☒ تجميع الدراسات الفردية والجماعية الصادرة من مراكز الأبحاث كأساس بحثى يستفاد منه فى الدراسات والأبحاث الجديدة ووضعها تحت تصرف اللجنة الوطنية للتغير المناخى.
- ☒ تشجيع عمل البحوث وتوفير التمويل.
- ☒ إتاحة الفرص للمشاركة فى المحافل الدولية لكافة أطراف المجتمع الفاعلة.
- ☒ اتاحة الفرصة لكل أطراف المجتمع الفاعلة لمشاركة المؤسسات المنشأة والمتخصصة وعلى رأسها اللجنة الوطنية.
- ☒ إعداد خطة للطوارئ والكوارث المرتبطة بقضية التغيرات المناخية وإعداد الكوادر المدربة المطلوبة ، وإعداد المواطنين وتأهيلهم للتعامل معها.
- ☒ إنشاء صندوق قومى للكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية .
- ☒ الإعلان عن الجهود المبذولة أولا بأول مع إعطاء الفرصة كاملة لتقييمه.
- ☒ انشاء انشاء مراكز بحوث ودراسات للتغيرات المناخية وتأثيراتها

❖ **<u>الخبراء واساتذة الجامعات</u>**

- ☒ ترجمة وتبسيط وإتاحة البحوث التى تفسير القضية ، لأفراد المجتمع .
- ☒ إصدار المطبوعات الشارحة لآثار التغيرات المناخية والمخاطر المتوقعة .
- ☒ تشجيع الأبحاث والدراسات ومعاونة الجهات المسئولة فى تجميعها .
- ☒ تخصيص أوقات مع الطلاب لشرح قضية التغيرات المناخية وآثارها والدور المطلوب من الشباب .
- ☒ جذب اهتمام البرلمانيين .
- ☒ الإعلان عن الأنشطة التى يتم القيام بها داخلياً وخارجياً ومنها القاءات التليفزيونية التى يعقدها الخبراء واساتذة الجامعات.

❖ **الإعلاميين**

- ☒ تشكيل رابطة للإعلاميين المهتمين بقضية التغيرات المناخية .
- ☒ تنسيق الجهود مع الإعلاميين البرلمانيين .
- ☒ إعداد البرامج الإعلامية والتحقيقات والمقالات الصحفية المرتبطة بهذه القضية وآثارها ونشرها ، مع العمل على تخصيص مساحات محددة ودورية فى الصحف والإذعة والقنوات التليفزيون الأكثر انتشاراً والتى تتمتع باتساع جمهورها .
- ☒ إنشاء موقع الكترونى مصرى متخصص.

❖ **المنظمات الأهلية**

- ☒ إعداد وتنظيم حملات توعية بطبيعة المشكلة وآثارها على مصر للمواطنين خاصة الشباب والأطفال من الجنسين .
- ☒ القيام بدور الرصد والتقييم للجهود الحكومية فى المجال مع الاستعانة بالخبراء.
- ☒ مد جسور التعاون مع المنظمات الأهلية على المستوى الدولى لمطالبة الدول المتسببة فى زيادة الاحترار العالمى فى البدء فوراً فى اتخاذ خطوات تخفيض انبعاثاتها ، مع الزامها بتقديم التمويل اللازم للدول المضارة من هذه الظاهرة ومنها مصر حتى تتمكن من المواجهة .

- ضرورة تطوير وسائل إنذار مبكر وتطوير شبكات إنقاذ اجتماعية بتكوين إطارات الإنقاذ وتدريبها على كيفية التصرف في حال وقوع كارثة طبيعية. وهذا بالطبع الى جانب توفير الأموال الضرورية لتلك الحملات وتفادي تعمير المناطق القريبة من المجاري المائية ومراعاة أساليب البناء المقاوم للزلازل.
- دعوة شركاء التنمية والدول الصديقة لمساعدة مصر في إنشاء مركز بحوث للتغيرات المناخية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإجراء البحوث والدراسات ، ووضع مقترحات الحلول والبدائل للتأقلم مع مردودات التغيرات المناخية التي يمكن أن تصيب دول هذه المنطقة.
- أهمية التوصل إلى أفكار مبتكرة لحلول غير تقليدية منها مثلا إيجاد قائمة بالدول الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ طبقا لمعايير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لتكون أساسا في تقديم الدعم لهذه الدول من خلال صناديق التأقلم والتكيف وآليات التمويل المختلفة وكذا إيجاد آليات تمويل مبتكرة وتفعيل الآليات القائمة حاليا.

- تسهيل الإجراءات وتكاليف تسجيل المشروعات وتشجيع طرق وأساليب مبتكرة مثل البرنامج متعدد الأنشطة لدمج وتجميع أنشطة ومشروعات صغيرة ومتنوعة في الدول النامية، وتشجيع استخدام وإنتاج الطاقة النظيفة وعلى رأسها الطاقة الجديدة والمتجددة بالإضافة إلى تحسين كفاءة الطاقة وقد تم إنشاء المجلس الأعلى للطاقة فى مصر للإشراف على تطوير وتنظيم هذا القطاع الهام بالدولة.
- يجب أن تتبنى الدولة مشروعا قوميا لتحويل وقود المركبات للغاز الطبيعي ، كما تشارك مع شركاء التنمية في تنفيذ مشروع التحكم في التلوث الصناعي لمنع وخفض الغازات الملوثة الناتجة عن العمليات الصناعية.
- إن مستقبل وآفاة الاعمار فى مصر تستوجب منا استراتيجية قومية للطاقة النظيفة ومصادر المياه البديلة، خاصة بعد انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب زراعة الصحارى ومحدودية حصتنا فى مياه النيل مع توقع زيادة عدد السكان الى ١٥٠ مليون نسمة عام٢٠٥٠ ، والواجب يقضى بضرورة الحد من الانبعاثات الغازية، خاصة بعد اعتماد مجلس الشعب لبرتوكول كيوتو، و ان نعمل بجد مع المجتمع الدولى حسب خطة طموح و برنامج رائد نحو منع التلوث بجميع اشكاله سواء الجوى(السحابة السوداء بالقاهرة والعواصف الترابية طول الغام؟)" أو البحرى (تلوث الشواطئ) او النهرى (تلوث مياه النيل و البحيرات) او السمعى "(الضوضاء الجارفة في المدن) او البصرى(فوضى البناء و التخطيط والألوان والأشكال والطرز المعمارية و الاعلان و الاعلام) او العمرانى (العشوائيات وتأريف الحضر وتحضير الريف!) .

على المستوى الدولى

- ضرورة وضع برنامج عربى لإدارة المخلفات باستخدام أساليب وتقنيات الإنتاج الأنظف لتقليص وإعادة استخدام وتدوير هذه المخلفات بما يتفق والاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة كما ستتيح فرصا استثمارية للقطاع الخاص العربى والوطنى لتمويل هذه البرامج والمشاريع وإشراك مؤسسات المجتمع المدنى وتوفير فرص عمل.
- تنظيم حملات دعائية من أجل تحفيز الحكومات والأسرة الدولية والمجتمع المدنى والأفراد على اتخاذ ما يلزم من إجراءات، وذلك لحماية الفئات الفقيرة والغير قادرة من آثار تغير المناخ ولاسيما فى أفريقيا.
- إشراك أكبر عدد مُمكن من سكان العالم فى الجهود الرامية إلى عدم تجاوز تغير المناخ الحدود للحفاظ على الصحة.

- تأمين مستقبل الاجيال القادمة و تحقيق التنمية الشاملة المستدامة يستوجب هذا الالتزام و الحد من التلوث بكافة أنواعه الهوائى و المائى و الصوتى والأخلاقي و البصرى و الحضارى و السلوكى و الجسدى و المدنى و غيرها و غيرها . ومن الضرورى الحفاظ على التوازنات الطبيعية والتنوع البيولوجى من أجل الانسانية جمعاء ومستقبل البقاء كرماء ، وصون الأمانة الالهية فى قريتنا الكونية!.

الأمن الغذائى فى ضوء تطور الأسعار العالمية ونمط استهلاك الغذاء فى مصر

اعـــداد .

أ.د. عزة عمر الفندرى
مستشار ومدير
مركز دارسات التنمية البشرية

د. طارق نوبـــر
خبير بمركز
العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومى

الورقة الأولى

هيكل نمط إستهلاك الغذاء في مصر
نحو تغذية صحية منخفضة التكلفة

إعـــداد

أ.د. عزة عمر حسن الفندرى
مستشار ومدير مركز دراسات التنمية البشرية
معهد التخطيط القومى

التغذية ضرورة أساسية ومطلب لاغنى عنه لبقاء الانسان ، وهى حق أصيل من حقوق الانسان ، ومن ثم تستمد شرعيتها ، لأنها إحدى الحاجات الأساسية للإنسان . فعدم الحصول على الغذاء الكافى يقلل من مقاومة الجسم للأمراض ، والجوع وإعتلال الصحة يضعفان الإنتاجية ويحدان من قدرة الفرد على تأمين المزيد من الغذاء وإكتساب القدرة على مقاومة الأمراض .

وما يتناوله الانسان من طعام وشراب يتأثر كماً ونوعاً بالحالة الاقتصادية ، وأيضا بالوعى وبالثقافة التغذوية ، مما يشكل النمط الغذائى للمجتمع ، فإذا ما كان النمط الغذائى يتكون من غذاء صحى تتوافر فيه جميع العناصر الغذائية الأساسية وبنسب متوازنة وخالية من الميكروبات والجراثيم وسهلة الهضم ومتاحة لجميع فئات المجتمع ، فإن ذلك يوفر على الدولة الكثير من الأعباء التى تتمثل فى مقاومة الأمراض المختلفة الناجمة عن سوء التغذية ، مما يؤثر بصفة عامة على نشاط الأفراد وعلى إنتاجهم ، وبالتالى على خطط التنمية .

التغذية ركيزة أساسية للحياة وللصحة وللتنمية طوال رحلة عمر الإنسان فمنذ بداية تكوين الجنين وأثناء الولادة والرضاعة ومراحل الطفولة والبلوغ والشباب والنضج إلى مرحلة كبر السن ، يظل الغذاء الصحى والتغذية السليمة أمران ضروريان للبقاء والنمو الجسدى والعقلى وتطور الأداء والإنتاجية والصحة .

أيضا التغذية أساس ضرورى للتنمية البشرية ،وقد كان الهدف الرئيسى لمنظمة الصحة العالمية الخاص بإتاحة " الصحة للجميع " بحلول عام ٢٠٠٠ يعنى أن يتمكن كل أفراد المجتمع فى كل مكان وخلال جميع مراحل العمر من الحصول على فرص متساوية للوصول إلى أعلى مستوى صحى ممكن والحفاظ عليه ، وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق فى وجود الجوع والمجاعة وسوء التغذية .

فبعد مضى عشر سنوات (١) على إنعقاد مؤتمر القمة العالمى للأغذية فى روما ١٩٩٦ لا يزال عدد ناقصى التغذية فى العالم مرتفعاً للغاية . ففى الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٣ وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة ، كان عدد ناقصى التغذية فى العالم لا يزال

---

(١) الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية والزراعة ، القضاء على الجوع فى العالم ، حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمى للأغذية ، تقرير حالة انعدام الامن الغذائى فى العالم ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .

بحدود ٨٥٤ مليون نسمة : ٨٢٠ مليون منهم فى البلدان النامية ، و ٢٥ مليون فى البلدان التى تمر بمرحلة التحول ، و ٩ مليون فى البلدان الصناعية.

ولم يحرز أى تقدم ملحوظ لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمى للأغذية المتمثل فى تخفيض عدد ناقصى التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

ومنذ الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢ وهى الفترة المرجعية للهدف المذكور ، لم ينخفض عدد ناقصى التغذية فى البلدان النامية إلا بحدود ٣ ملايين نسمة أى : من ٨٢٣ مليوناً إلى ٨٢٠ مليوناً. ويتناقض هذا العدد إلى حد كبير مع الإنخفاض البالغ ٣٧ مليوناً فى السبعينات و ١٠٠ مليوناً فى الثمانينات. كما أن آخر الإتجاهات المسجلة تبعث على القلق ، فالانخفاض فى عدد ناقصى التغذية الذى بلغ ٢٦ مليوناً بين الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ و ١٩٩٥ - ١٩٩٧ ، أعقبته زيادة قدرها ٢٣ مليوناً حتى الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ .

تشير الإسقاطات السكانية الحالية إلى أنه سيبقى هناك نحو ٥٨٥ مليوناً من ناقصى التغذية ، أى أكثر بكثير من (١٧٣ مليوناً) العدد الذى حدده مؤتمر القمة العالمى للأغذية كهدف والبالغ نحو ٤١٢ مليوناً.

كما تشير الإحصاءات (٢) إلى أنه يعانى شخص من كل خمسة أشخاص فى العالم النامى من نقص التغذية المزمن ، بما مجموعة ٧٧٧ مليون شخص ، كما يتوفى ١٢ مليون طفل سنوياً بسبب سوء التغذية.

أيضاً مما يزيد من سوء حال التغذية فى العالم ما يشاهد الآن من الإرتفاع فى أسعار السلع الغذائية إلى مستويات قياسية وسوف تستمر خلال السنوات القليلة القادمة ، بل من المتوقع أن تزيد حتى عام ٢٠١٠ .

وأشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٣) (الفاو) إلى أن المؤشر الذى يحدد إرتفاع أسعار المواد الغذائية فى العالم إرتفع بنسبة حوالى ٤٠% عام ٢٠٠٧ . وفى مقدمة هذه المواد الغذائية يأتى القمح الذى سجل إرتفاعاً بنسبة ٢٨٧% فى الأسواق العالمية للمواد الأولية من يناير ٢٠٠٦ ، فيما إرتفعت أسعار الذرة ١٤٩% ، والصويا ١٢٩% ، الأرز ٦٠% ، البن ١٣٩% ، عصير الفاكهه ٢٣%.

وقدرت منظمة الأغذية والزراعة فى نشرتها بعنوان " توقعات الأغذية" ، لشهر نوفمبر ، أن مجموع تكلفة المواد الغذائية المستوردة للبلدان ذات الدخل المنخفض لعام ٢٠٠٧ سترتفع بنحو ٢٥% مقارنة بالعام الماضى ومتجاوزة ١٠٧ مليار دولار.

---

(٢) الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية والزراعة ، نطاق سوء التغذية ، ٢٠٠١ ، www.fao.org .

(٣) الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية والزراعة ، توقعات المستقبل ،مركز أنباء المنظمة ، مقالات إخبارية ، ٢٠٠٧

ومن أهم الأسباب التى أدت إلى تزايد أسعار المحاصيل (٤) :

- التغيرات المناخية خلال العامين السابقين خاصة فيما يتعلق بالجفاف.
- إنتاج محاصيل رديئة كما فى أستراليا.
- سوء التقدير على المستوى الأوروبى حيث أدت السياسة الزراعية المشتركة إلى خفض المساحات المزروعة بحجة تراجع الطلب.
- التغيرات فى طريقة حياة الدول الناشئة مثل الصين والهند التى تعتمد على نظاماً غذائياً يستند كثيراً للحوم مما يتطلب المزيد من الماشية وبالتالى المزيد من الذرة والقمح والصويا لإطعامها.
- تزايد إستخدام الطاقة النظيفة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بإستهلاك الحبوب والزيوت لإنتاج أنواع من الوقود رخيص الثمن أصبح ينافس الإستهلاك الغذائى لتلك المنتجات.
- حدد الإتحاد الأوروبى فى العام الماضى (عام ٢٠٠٧) مستوى مستهدف ، هو أن يمثل الوقود الحيوى ١٠% من الوقود المستخدم فى النقل فى دول الإتحاد بحلول عام ٢٠٢٠ .

وبناءً على ما سبق تراجع حجم المعروض من السلع الغذائية من الأسواق العالمية وتزايد حجم الطلب عليها ، فارتفعت الأسعار بنسب غير مسبوقة ، وقد تأثرت جميع الأسواق العالمية خاصة بالبلدان النامية ومنها مصر . وقد اتخذت الحكومة المصرية (٥) عدة إجراءات لمواجهة تلك الظاهرة ، فزاد الدعم على السلع الغذائية التموينية الأساسية كالخبز والسكر ، والزيت ، وكذلك بعض السلع الإضافية مثل الأرز والعدس والفول . وقد ارتفع هذا الدعم من ٣٦٧٣,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ووصل الى ٩٤٠٦,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ثم انخفض قليلا ووصل الى ٩٤٠٥,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، ثم عاد وارتفع الى ٩٤٨٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

ويوضح الجدول التالى تطور دعم السلع التموينية خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧ :

---

(4) - WWW.masrawy.com/News/economy/AFP/2008/February/25/431110/aspx.

(5) عبدالفتاح الجبالى ، السياسة الحالية للدعم - المشكلات والحلول ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة اوراق اقتصادية ، لقاء الخبراء ، العدد الحالى رقم (٦) ، ٢٠٠٨ ، ص ٦.

جدول (١)

تطور دعم السلع التموينية (القيمة بالمليون جنيه)

السلع	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
قمح مستورد	٢٠٣١	٤٥٨٣,٢	٤٣٩٣	٣٤٩٥	٣٨٣٦	٤١٣٧
قمح محلى	٨٠٥,٣	١١٢٧,٢	١٥٥٥	٢٠٨٨	٢٠٤٠	٢٧٥٨
مخبوزات			١٨٦	٩٧		١٩٩
الذرة المحلية	١٨٨,٣	٦٥٣,٧	٣٨٠	٤٩٧	٤٢٤	١٦٦
السكر	٦٣١,٦	٤٥٤,٩	٦٣٣	٧٠٨	٧٤٢	٧٠١
زيت الطعام	٥٥٥,٦	٧٢٣,٢	٦٩٩	٦٣٧	٨٦٢	٨٥٩
جملة السلع الأساسية	٤٢١٢	٧٥٤٢	٧٨٤٦	٧٥٢٢	٧٩٠٤	٨٨١٧
السلع الإضافية زيت الطعام		١٢٤,٨	٢٨٨	٢١٧	١٨٣	١٥٧
المسلى النباتى		٤٢,٧	٥٧	٦		
الأرز		٩٣,٦	٤٢٢	٤٢٨	٤٥١	
الفول		١٧,٣	٦٨	٢٨		
العدس		١٢,٧	١٤٢	٦٧		
المكرونة		١٠٤,٩	٣٣٠	١٥٢		
الشاى		- ٥,٢	-٢٣	- ١٨	٢	١
سكر إضافى					٢٧٠	٢٧٠
جملة الإضافى		٣٩٠,٨	١٢٨٣	٨٨٠	٩٠٦	٤٢٨
الإجمالى العام	٤١٠٩,٢	٧٨٤٦,٩	٩١٢٦	٨٤٠٢	٨٨١٨	٩٢٤٥

المصدر : عبد الفتاح الجبالى ، السياسات الحالية للدعم – المشكلات والحلول ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد الحالى رقم (٦) ، ٢٠٠٨ ، ص ٨ .

أشارت احدى الدراسات (٦) الى أن العناصر الغذائية فى قائمة الغذاء المصرى غير متوازنة ، وتعتمد على الحبوب كمصدر رئيسى للسعرات الحرارية والبروتين من الوجبات الغذائية التى يتناولونها .

فى إطار ما تم استعراضه ، فإن مصر ليست بعيدة عن التأثير المباشر بتلك الأحداث من إرتفاع معدلات سوء التغذية ، وإرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية ، لذلك سوف يكون الهدف من هذه الورقة هو " إلقاء الضوء على أهم المتغيرات التى تؤثر على هيكل نمط الإستهلاك الغذائى والتوجه نحو إتجاه تغذية صحية أكثر وتكلفة أقل " .

(6) مجلس الوزراء المصرى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ماذا يأكل المواطن المصرى ، تقارير معلوماتية ، أغسطس ، ٢٠٠٧ ، ص٣

وللوصول إلى هذا الهدف سوف يتم إستعراض ومناقشة بعض المتغيرات ذات الصلة مثل :

- تطور أسعار أهم السلع الغذائية عالميا و محليا .
- الحق فى الحصول على الاحتياجات الغذائية .
- سياسات دعم الغذاء فى مصر .
- دعم الخبز البلدى فى مصر.
- تدعيم القيمة الغذائية للخبز البلدى فى مصر بالحديد .
- بعض الأنماط استهلاكية للأسرة المصرية :
  - السلع الضرورية.
  - تناول الوجبات خارج المنزل .
  - سلة غذاء الأسرة المصرية .
- الإنفاق على الغذاء فى مصر :
  - تقدير خط الفقر الغذائى
  - نسبة الانفاق على الغذاء من إجمالى الدخل .
- أساسيات التغذية :
  - الهرم الإرشادى للأغذية .
  - الطاقة أو السعرات الحرارية .
- بعض قضايا الصحة العامة ذات الصلة بسوء التغذية :
  - الوجبات السريعة .
  - السمنة .
- نماذج لبعض وجبات مصرية صحية متوازنة العناصر الغذائية .

تطور أسعار أهم السلع الغذائية عالميا و محليا

تشير البيانات التى تصدرها منظمة الفاو إلى ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء FAO food price index من ١٣٩ فى شهر براير ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠ فى شهر يناير ٢٠٠٨. وشهدت كل من منتجات الألبان والحبوب والزيوت والدهون ارتفاعاً شديداً فى مؤشر أسعارهم. حيث ارتفع مؤشر أسعار الألبان من ١٧٦ فى فبراير ٢٠٠٧ إلى ٢٨١ فى شهر يناير ٢٠٠٨ بينما ارتفع مؤشر أسعار الحبوب من ١٥٤ فى شهر فبراير ٢٠٠٧ إلى ٢٣٩ فى يناير ٢٠٠٨ . كما ارتفع مؤشر أسعار الزيوت والدهون من ١٣٦ إلى ٢٥٠ فى خلال نفس الفترة الزمنية.

ويشير الشكل رقم (١) إلى تطور أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية التى شهدت ارتفاعا على المستوى العالمى. وتوضح الأشكال البيانية التالية تطور هذه الأسعار.

الشكل رقم ١

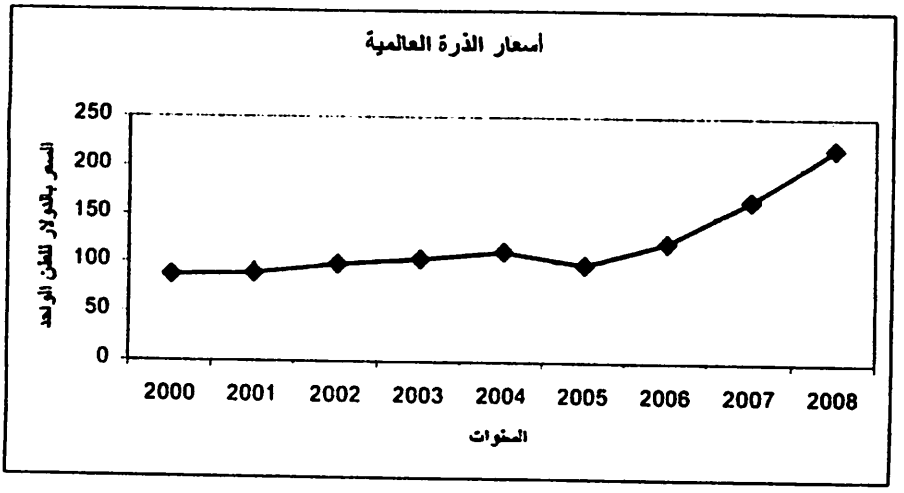

المصدر: www.fao.org /es/esc/prices/pricesServelet.jsp?lang=en

يشير الشكل رقم ١ إلى تطور أسعار الذرة خلال الفترة ٢٠٠٠- إلى الربع الأول من ٢٠٠٨. ويتضح أن أسعار الذرة قد شهدت ارتفاعاً شديداً خصوصاً خلال العامين الماضيين. فقد ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٣,٩٦% عام ٢٠٠٦ ثم بنسبة ٣٤,٤٩% عام ٢٠٠٧ وأخيراً بنسبة ٣٢,٨٩% خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٨.

وبالرغم من انخفاض سعر الارز العالمى فى عام ٢٠٠٦ إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. حيث ارتفع بنسبة ٢٦% ثم ٤٧% فى العامين المذكورين على التوالى (كما يوضح الشكل رقم٢).

الشكل رقم ٢

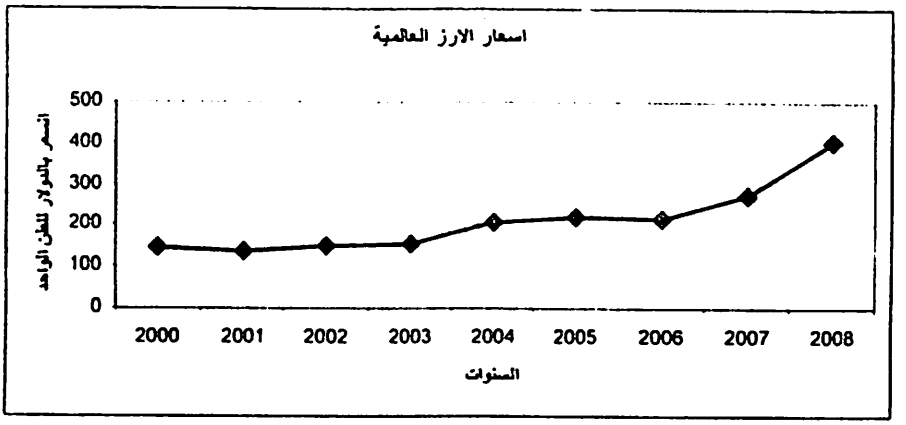

المصدر: www.fao.org /es/esc/prices/pricesServelet.jsp?lang=en

الشكل رقم ٣

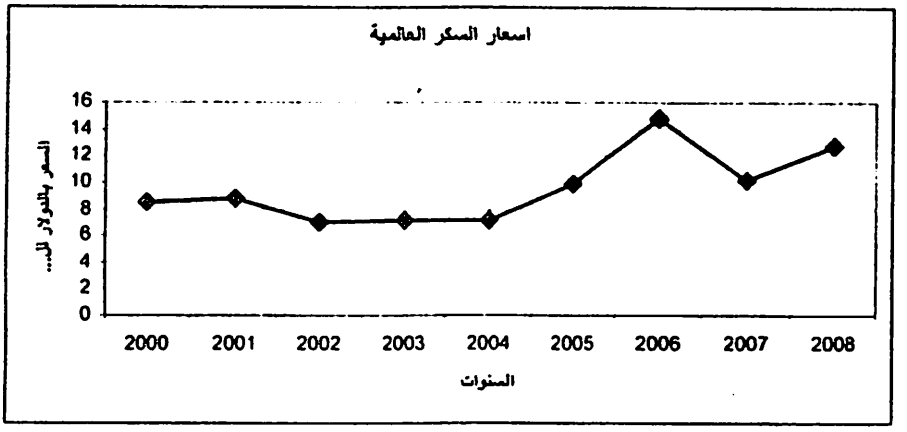

المصدر: www.fao.org /es/esc/prices/pricesServelet.jsp?lang=en

وقد شهدت أسعار السكر العالمية مساراً مختلفاً، حيث ارتفع سعره فى عام ٢٠٠٦ بنسبة ٤٩% بينما انخفض سعره ثانية عام ٢٠٠٧ ولكنه لم يلبث أن عاود سعره الارتفاع مرة أخرى بنسبة ٢٥%.

الشكل رقم ٤

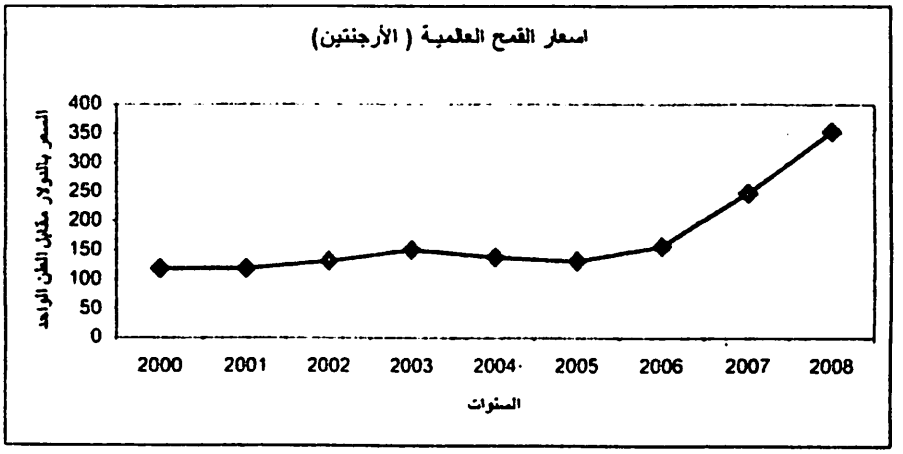

المصدر: www.fao.org /es/esc/prices/pricesServelet.jsp?lang=en

الشكل رقم ٥

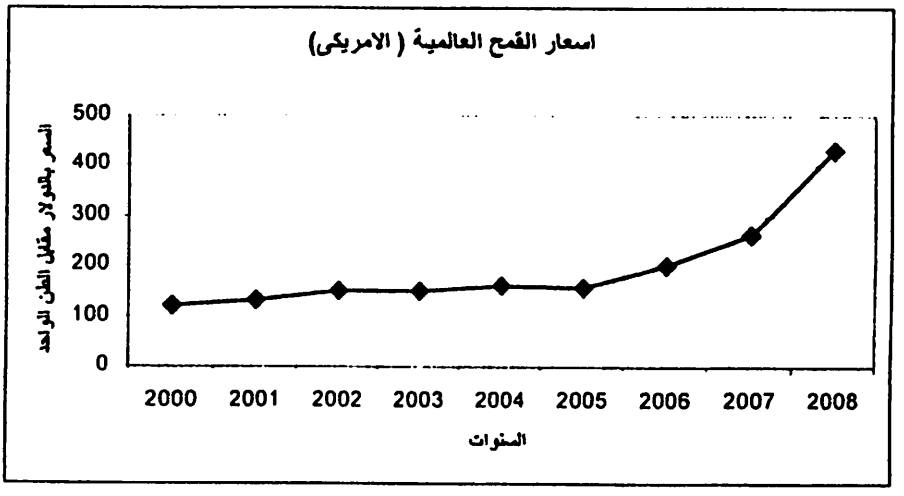

المصدر: www.fao.org /es/esc/prices/pricesServelet.jsp?lang=en

أما بالنسبة لسعر القمح العالمى، فيوضح الشكلان السابقان أن سعر القمح سواء الأمريكى أو الأرجنتينى قد شهدا ارتفاعاً شديداً وبالأخص خلال عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حيث ارتفع سعر القمح الارجنتينى بنسبة ٥٦% ثم ٤٣% على التوالى. بينما ارتفع سعر القمح الامريكى بنسبة ٣٢% و٦٣% خلال العامين الأخيرين المذكورين.

الشكل رقم ٦

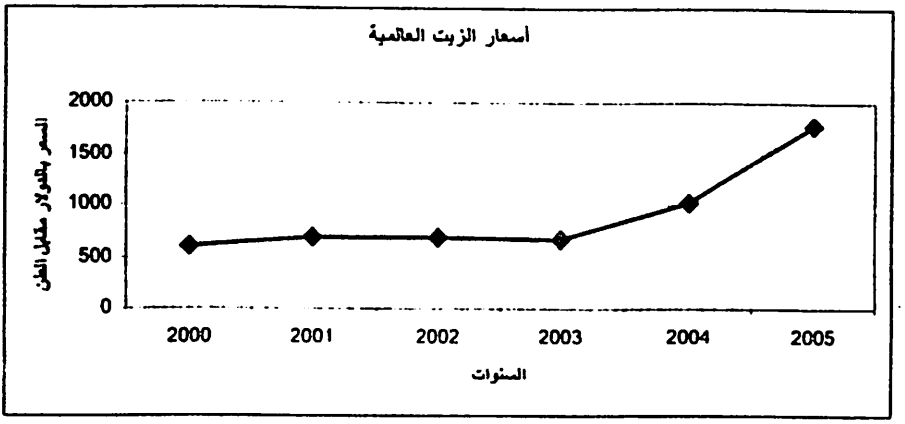

المصدر: www.fao.org /es/esc/prices/pricesServelet.jsp?lang=en

الشكل رقم ٧

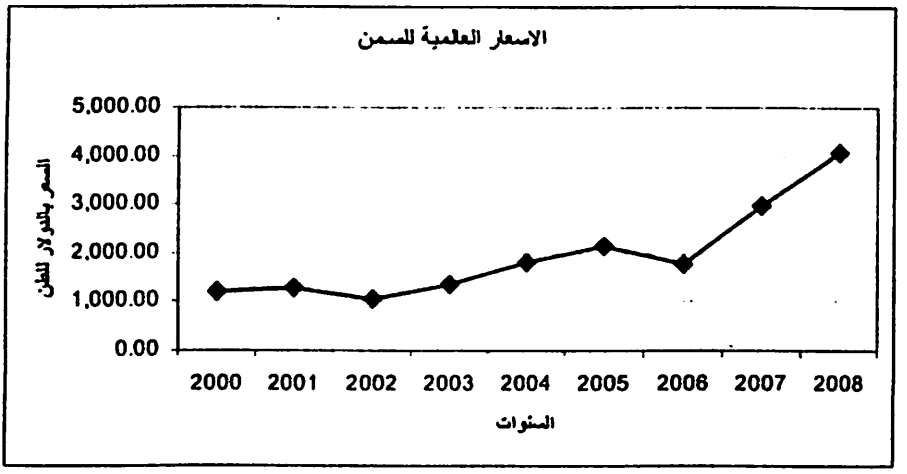

المصدر: www.fao.org /es/esc/prices/pricesServelet.jsp?lang=en

أما بالنسبة لأسعار الزيت والسمن فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً. حيث ارتفعت أسعار زيت الشمس بنسبة ٥٥% عام ٢٠٠٧ ثم استمرت فى الارتفاع بنسبة ٧٣% خلال الربع الاول فقط من عام ٢٠٠٨. بينما شهدت أسعار السمن ارتفاعاً أيضاً بنسبة ٣٦% عام ٢٠٠٨. ومما سبق يتضح تعرض أسعار السلع الغذائية الأساسية إلى الارتفاع الشديد خلال عام ٢٠٠٧ بل ويتوالى ارتفاعها خلال العام الحالى ٢٠٠٨ بنسب مرتفعة وتشير التوقعات الى

استمرار ارتفاعها فى الاجل المتوسط. وقد شعر المستهلك النهائى بهذا التضخم من خلال ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك الغذاء النهائى مثل الخبز والسمن واللبن.
ويحاول الجزء التالى التعرف على الأسباب التى ادت إلى هذه الارتفاع الشديد غير المسبوق فى أسعار اهم السلع الغذائية على مستوى العالم.

أولاً: الاسباب من جانب العرض:

- قصور فى جانب العرض العالمى من جانب أهم الدول المنتجة عالمياً. حيث تفضل بعض الدول زيادة المساحة المنزرعة بالمحاصيل الزيتية فى مقابل تخفيض مساحات المناطق المنزرعة بالحبوب نتيجة ارتفاع ربحية المحاصيل الزيتية.
- تعرض بعض المناطق المنزرعة فى جنوب شرق أوروبا للجفاف فى أواسط عام ٢٠٠٧.
- تمتع المنتجين الزراعيين فى كلا من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة بالدعم مما أدى إلى انخفاض درجة ربحية المشروعات الزراعية فى المناطق الأخرى بالعالم.
- الانخفاض التدريجى فى مستويات التخزين(نتيجة ارتفاع تكلفة تخزين السلع القابلة للتلف).
- ارتفاع تكلفة الوقود مما جعل الانتاج الزراعى والنقل أكثر تكلفة.

ثانياً: الأسباب من جانب الطلب:

- ازدياد حجم الطلب المتزايد على السلع الغذائية خصوصاً من أسواق الدول الناشئة (الصين والهند) نتيجة تغير أنماط الغذاء داخلها وارتفاع مستوى دخل الفرد بهما.
- ازدياد الطلب على الوقود الحيوى biofuels ويعتمد الوقود الحيوى على السلع الآتية: السكر والذرة والبذور الزيتية وفول الصويا.
- الدور المتزايد للمضاربين فى سوق السلع الزراعية الذين يتوقعون استمرار الاتجاه بارتفاع الاسعار نتيجة ارتفاع ازدياد الطلب على الوقود الحيوى.

ومن المتوقع أن يتسبب ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الغذائية فى توليد بعض الآثار ومنها التالى:

- ارتفاع دخول المزارعين والنهوض بالاستثمار فى قطاع الزراعة مما يساعد على امكانية التركيز على التنمية الريفية.

- توقع بازدياد المساحات المنزرعة قمحاً على مستوى العالم للسيطرة على الاسعار.
- تأثر المستهلكين سلباً من جراء ارتفاع الاسعار خصوصاً الفقراء منهم حيث يعتبر الغذاء أهم بند داخل سلة استهلاكهم.
- ارتفاع تكلفة المعيشة عن طريق التأثير على ارتفاع معدل التضخم الكلى. حيث يولد ارتفاع أسعار البنود الغذائية تأثيراً مباشراً على ارتفاع معدل التضخم الكلى، كما تظهر آثار غير مباشرة تتمثل فى انتقال الآثار المباشرة لارتفاع أسعار البنود الغذائية إلى أسعار البنود الغذائية.
- إلحاق الضرر بالدول التى ترتفع بها نسبة الواردات الغذائية من اجمالى الواردات، نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية. ومن ثم قد تتحمل العديد من الدول المستوردة للغذاء خسائر قد تترجم فى شكل تسجيل عجز فى الميزان التجارى السلعى.
- اتجهت بعض الدول المصدرة للسلع الغذائية إلى اتخاذ بعض الاجراءات والسياسات فمنها من قام بتقييد الصادرات الزراعية ومنها من قام بالاتفاق مع المنتجين المحليين على تجميد الاسعار المحلية على بعض السلع كالخبز واللبن والخضروات وأنواع الجبن المختلفة . ومنها من قام بتخفيض وازالة التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية.

أما بالنسبة لأسعار أهم السلع الغذائية فى مصر، يوضح الشكل رقم ٨ تطور الرقم القياسى لأسعار الطعام خلال ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ويتبين اتجاه الرقم القياسى لأسعار الطعام للزيادة خلال الفترة المذكورة. حيث ارتفع من ١٤٠.٥ عام ٢٠٠٤ إلى ١٧٩.٩ عام ٢٠٠٧.

الشكل رقم ٨

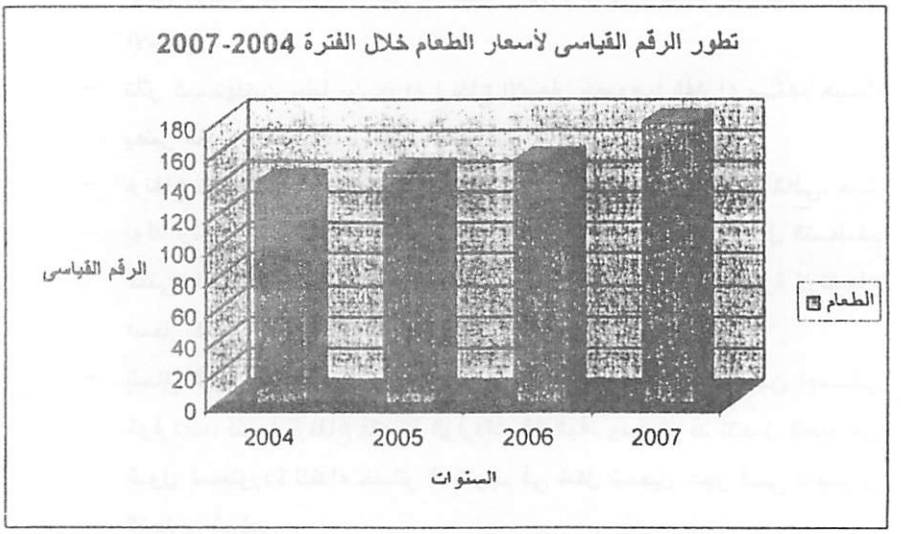

المصدر : www.capmas.gov.eg

وبالنظر إلى أسعار بعض السلع الغذائية، يوضح الشكل رقم (٩) ارتفاع الرقم القياسى لمجموعة الخبز والحبوب من ١٣٨,٣ عام ٢٠٠٤ إلى ١٥٢,٢ عام ٢٠٠٧. كما ارتفعت أسعار مجموعة الزيوت والدهون حيث ارتفع الرقم القياسى للأسعار الخاص بهذه المجموعة من ١٤١,٨ عام ٢٠٠٤ إلى ١٥٢ عام ٢٠٠٧.

الشكل رقم ٩

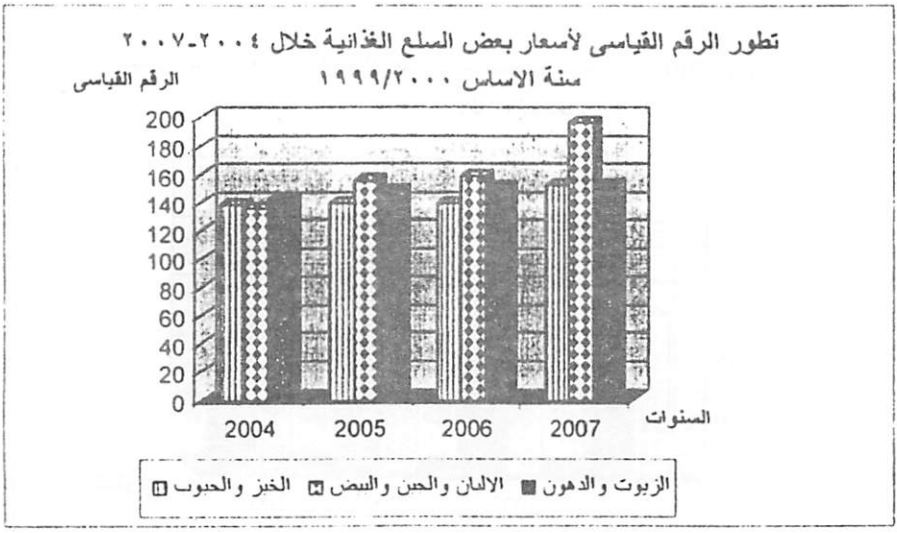

المصدر: www.capmas.gov.eg

إلا أن مجموعة الألبان والجبن والبيض قد شهدت الارتفاع الأكبر حيث ارتفع الرقم القياسى للأسعار من ١٣٥ عام ٢٠٠٤ إلى ١٩٥,٦ عام ٢٠٠٧.

ويوضح الشكل رقم ١٠ تطور الرقم القياسى لأسعار الفاكهة والخضروات خلال الفترة المذكورة. ويتبين اتجاه الرقم القياسى لأسعار الفاكهة إلى الإرتفاع خلال ٢٠٠٤-٢٠٠٦ حيث بلغ ١٣٤,٧ ثم ٢٠٢ على التوالى، إلا أنه اتجه للانخفاض عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١٨٧,٣.

الشكل رقم ١٠

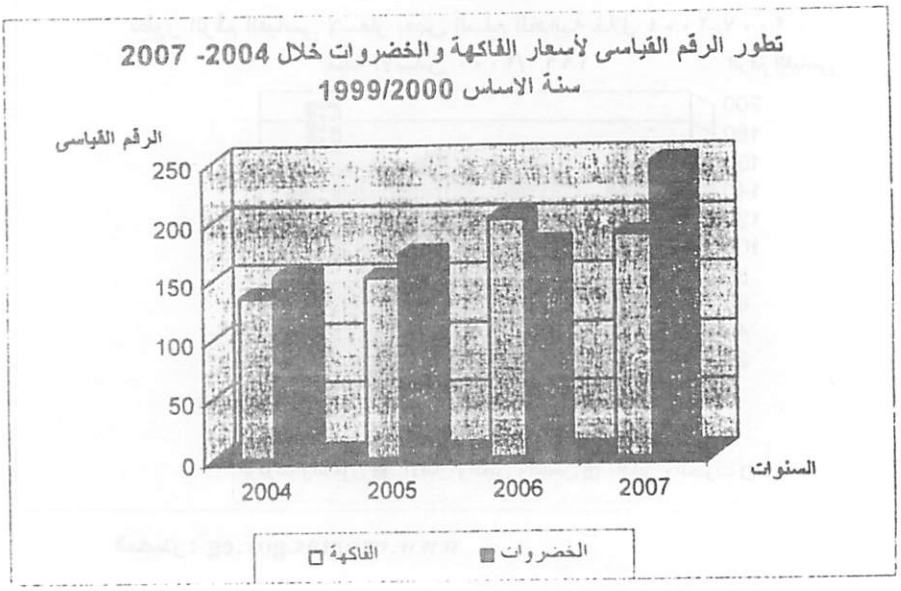

المصدر : www.capmas.gov.eg

أما بالنسبة لأسعار الخضروات، فقد ارتفع الرقم القياسى لأسعار الخضروات ارتفاعاً كبيراً من ١٥٣,٥ عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٢٤٨,٨ عام ٢٠٠٧.

الحق فى الحصول على الاحتياجات الغذائية (٧)

أكدت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ على أن " لكل فرد الحق فى مستوى معيشة مناسب لتحقيق الصحة والرفاهية له ولأفراد أسرته ، ويتضمن ذلك الطعام "، وفى عام ١٩٧٦ تم تنفيذ العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذى يتضمن " حق كل فرد وأسرته فى الغذاء المناسب " ، وأيضاً " حق التحرر من الجوع" كحقوق أساسية للأفراد . ويقصد بأن يكون التحرر من الجوع حق أساسى هو إلتزام الدولة بأن تضمن عدم معاناة كافة فئات الشعب من الجوع عن طريق توفير الغذاء الصحى الآمن بالكميات المناسبة ، وبالأسعار التى تضمن توفره لجميع الأفراد بما لا يتعارض مع أو يحد من أو على حساب إشباع الحاجات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى .

كفالة حق الغذاء تتطلب تحقيق ثلاث عناصر أساسية :

---

(7) إبتسام الجعفراوى ، حق الغذاء فى المجتمع المصرى : مؤشرات إقتصادية ودلائل ميدانية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد (٤٣) ، العدد (١) ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٦٣ - ٦٥ .

- توفر عرض كافٍ من الغذاء الآمن صحياً لإجمالى السكان. availability
- قدرة كافة الأفراد على الوصول لإحتياجاتهم من الغذاء الصحى. accessibility
- القدرة المالية على شراء الغذاء. affordability

إن إتاحة الغذاء بكميات وفيرة لا يضمن أن يحصل عليه كافة أفراد المجتمع ، فالإتاحة تحتاج إلى توافر القدرة للحصول على الغذاء وهذا يتطلب قدرة إقتصادية – مالية – جغرافية – ثقافية.. مما ييسر الحصول على الحق – أيضاً يجب أن لا تقتصر نظم الغذاء على إنتاج الغذاء فقط ، ولكنها فى ذات الوقت تشمل على تداوله وإستهلاكه والعلاقة بين حجم الأسواق فى العرض والطلب.

تتأثر قدرة الأفراد فى الحصول على إحتياجاتهم الغذائية بنوعين من الآليات : الأولى (مباشرة الأثر) ترتبط بالإطار المؤسسى لتوزيع وتداول الغذاء ، من حيث القواعد التنظيمية والأطر القانونية والتشريعية والقضائية ، بالإضافة إلى البنية التحتية الفيزيقية والتكنولوجية لنقل وحفظ وتداول الغذاء. وكفاءة هذا الإطار تتناسب طردياً مع قدرة الأفراد على الحصول على إحتياجاتهم الغذائية. ايضا خلال هذا الإطار قد يؤدى الى نمو ممارسات إحتكارية تتسبب فى إرتفاع الأسعار وبالتالى التأثير على القوة الشرائية للأفراد . وقد تنخفض كفاءة هذا الإطار مثلا بسبب توافر الغذاء فى أماكن دون أخرى ، أو أوقات دون أخرى ، مع مراعاة أن يكون الغذاء آمناً صحياً عن طريق نظم الرقابة الفعالة على الجودة. أما الآلية الثانية (غير مباشرة الأثر) فهى تمكين الأفراد من الحصول على حقوقهم الأساسية السياسية والاجتماعية ، والتى تتيح لهم فرصاً متساوية فى الحياة وتمنع عدم تهميشهم أو الإضرار المؤسسى بحقوقهم ، أو زيادة حدة التفاوتات بينهم لأسباب ترجع لحرماتهم من أحد حقوقهم الأساسية.

وأيضاً آليات التمكين التى قد تحرم بعض الفئات من فرصهم الاقتصادية فى الحصول على عمل لائق ، أو الحصول على مميزات من الضمان الإجتماعى (معاشات – تأمين صحى ... الخ) ، ومن ثم تؤثر على الدخل الذى يحصلون عليه. أيضاً هناك إعتبار الإقتصاد السياسى للتنمية على المستويين العالمى والمحلى. فمساعدات التنمية فى صورتها النقدية أو العينية (الغذاء) تم تحويل مسارها فى غير صالح دول العالم الثالث ، والأزمة المالية فى أوائل الثمانينات مهدت الطريق أمام سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى وسيادة الفكر الليبرالى وإقتصاديات السوق ، متطلبة تخفيضاً واضحاً فى الإنفاق العام وتخفيض الإنفاق على الدعم بصفة عامة والغذاء بصفة خاصة ، كما أنها تعيد تخصيص الموارد فى غير صالح الفقراء.

سياسات دعم الغذاء في مصر :

يرجع إهتمام الدولة(٨) بتوفير السلع الأساسية والضرورية لكافة فئات الشعب إلى ما قبل قيام ثورة ١٩٥٢ ، وذلك بإنتهاج سياسات إقتصادية وإجتماعية يتم بمقتضاها دعم السلع الأساسية من غذاء وكساء ووقود وتيسير حصول المواطنين عليها من خلال بطاقات توزيع السلع الغذائية أو ما يسمى بالبطاقات التموينية.

وقد إعتمدت الدولة فى البداية لتنفيذ تلك السياسات على التخطيط الموجه الذى يحكمه إطار إشتراكى يعتمد على مؤسسات القطاع العام. وقد إستمر هذا النمط من الإهتمام حتى منتصف السبعينات تقريباً من القرن العشرين عندما تبنت الدولة سياسات الإنفتاح الإقتصادى وسياسات السوق الحر ، وكانت الرؤى التى إعتمد عليها أن تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة يعتبر عبء لا مردود له ، لأن هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه المستهدفين ، وأن هناك من يستغل هذا الدعم فى التربح ، وبناءً على ذلك فإن الأمر يستوجب الإلغاء. وقد تم ذلك فعلاً حينما تخلت الدولة عن مؤسسات القطاع العام وعرضتها للبيع بحجة عدم قدرة الدولة على تحديثها وتطويرها ، وأيضاً فتح المجال أمام القطاع الخاص ليصبح شريك للدولة فى إدارة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهو قطاع يهدف الى الربح دون مراعاة للمستوى الاجتماعى أو الاقتصادى للشرائح المختلفة للمجتمع .

وقد طبقت مصر سياسات لدعم الغذاء من خلال برنامجين أساسيين (٩):

<u>البرنامج الأول :</u> هو برنامج دعم حكومى عام يستهدف دعم جميع أفراد الشعب المصرى بالخبز والدقيق . <u>أما البرنامج الثانى</u> : يضم بقية الأغذية المدعمة التى توزع شهرياً من خلال نظام بطاقات التموين ، والذى يضمن صرف حصص من المواد التموينية المدعمة للأسر الحاملة لهذه البطاقات.

ونظراً للضغوط الاقتصادية التى تمر بها مصر ، فقد إضطرت الدولة إلى الحد من تكلفة برامج دعم السلع الغذائية ، وذلك من خلال:

- زيادة أسعار السلع المدرجة تحت نظام بطاقات التموين.
- تقليص عدد المنتفعين من هذا النظام.
- تقليص عدد وكمية السلع التموينية الموزعة وفقاً للنظام.

---

(8) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(9) أحمد جويلى ، خالد زكريا أمين ، أحمد إسماعيل ، سياسات دعم الغذاء فى مصر ، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، منتدى السياسات العامة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠- ٢١ .

- تقليص عدد حملة البطاقات التموينية (بداية من عام ١٩٨٩ لم يسمح بتسجيل المواليد ببطاقات التموين أو إصدار بطاقات تموين جديدة) .

هناك إرتباط وثيق (١٠) بين قدرة الدولة على دعم الغذاء والسياسات الغذائية والسياسات المرتبطة به من إنتاج وإستيراد وتوزيع وإستهلاك. وقد خضع قطاع الزراعة بأكمله (حتى عام ١٩٨٧) إلى إدارة مركزية تتحكم فى قرارات الإنتاج والتمويل والتسويق ، بهدف التحكم فى حجم ونوع وأسعار السلع .

وتمثلت أدوات تحقيق ذلك فى نظم التركيب المحصولى ، وتوفير ودعم مستلزمات الإنتاج ، والتوريد الإجبارى للمحاصيل ، وتسعير المحاصيل. وقد وفرت هذه السياسات والنظم دعماً غير مباشراً للسلع الغذائية (دعم ضمنى) ، وساعدت على خفض أسعارها.

وخضع توزيع الغذاء للإدارة المركزية لوزارة التموين ، التى كانت مسئولة مسئولية كاملة ومباشرة عن توزيع الطعام ، حيث تسيطر على معظم الإنتاج المحلى ، كما تحتكر عرض واردات الغذاء ، وكان إستهلاك الغذاء يتم طبقاً لعرض المتاح وليس للطلب الحقيقى.

وكان توزيع الغذاء على مستوى المحافظات يتم شهرياً وفقاً لنظام الحصص. ومن بين السلع التى تحكمت وزارة التموين فى توزعها : دقيق القمح الفاخر والعادى ، والأرز ، والفول ، والعدس ، والسمسم ، والسكر ، وزيت الطعام ، والشاى ، واللحوم المستوردة ، والدواجن ، والأسماك. وكانت كل السلع التى تتداول من خلال نظام التوزيع الحكومى سلعاً مدعمة. وقد خضعت بعض تلك السلع الأساسية – مثل زيت الطعام ، والسكر ، والزيت ، والشاى ، و الأرز – للتوزيع المباشر للأفراد عن طريق بطاقات التموين لضمان وصولها للمستهلك.

ومع بداية تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى – والتى ترتب عليها تقليص دور الدولة وتشجيع ونمو القطاع الخاص وتحرير الأسواق – تغيرت سياسات إنتاج وتوزيع الغذاء ، وفى عام ١٩٨٧ إتخذت إجراءات جذرية لتحرير القطاع تدريجياً عن طريق :

- الإلغاء التدريجى لنظم التركيب المحصولى ، والتوريد الإجبارى ، ودعم مستلزمات الإنتاج.
- السماح للقطاع الخاص بممارسة أنشطة إستيراد وتصدير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى والسلع الغذائية مع رفع كل القيود التى تضعها وزارة التموين على نقل وتداول السلع الغذائية.

---

(10) إبتسام الجعفراوى ،مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٨ – ٧٠

- الإلغاء التدريجى لدعم الغذاء ، وقصره على دقيق القمح المستخدم فى صناعة الخبز ، وزيت الطعام ، والسكر الموزع عن طريق البطاقات .
- إلغاء نظام الحصص من توزيع المواد الغذائية على المحافظات ، بإستثناء سلع السكر المدعمة ، وتخفيض نصيب الفرد فى البطاقات التموينية من كل من السكر وزيت الطعام مع رفع سعرهما .

ما سبق من إجراءات تم إتخاذها لتحرير القطاع الزراعى فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع الغذاء لم يواكبه ويتزامن معه إتخاذ إجراءات تضمن جودة ووفرة وتوزيع السلع مثل :

- تطوير البنية الفيزيقية اللازمة مثلاً لنقل وتخزين وحفظ المواد الغذائية .
- إصدار الإطار المؤسسى والتشريعى والقانونى الذى يضمن تدفقات منتظمة من السلع الغذائية ، ويمنع الممارسات الإحتكارية ، ويحافظ على مستويات الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب ، كما يضمن جودة صحة الغذاء المعروض بالأسواق .

وقد ترتب على ذلك عدم القدرة على الرقابة على الواردات من السلع الغذائية ، فدخلت الأسواق أنواع رديئة من السلع الغذائية بما يخل بمبدأ الحق فى الحصول على غذاء صحى وآمن . كما لم تستطيع الدولة منع القطاع الخاص من الممارسات الإحتكارية والسيطرة على أسعار السلع الغذائية الأساسية .

وأدركت الدولة تلك الآثار السلبية وتم عام ٢٠٠٥ إصدار قانون منع الإحتكار بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك وبدأت مؤسسات المجتمع المدنى تفعل دورها فى مراقبة الأسواق .

أيضاً فى إطار منظومة حماية المستهلك(١١) وتنظيم الأسواق وزيادة القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية فى مصر تقوم الدولة بإنشاء الهيئة المصرية لسلامة الغذاء تتولى عملية الرقابة على إنتاج وتداول وتوزيع الأغذية ، وهى هيئة مستقلة لها كل السلطات للسيطرة على منظومة الأغذية لضمان توافر غذاء صحى وآمن للمواطن المصرى ، وذلك على نمط منظمة الأغذية العالمية ، كما تتولى الهيئة المصرية لسلامة الغذاء جميع مسئوليات الغذاء فى مصر تشريعاً ورقابياً وسوف تلتزم بالمرجعيات الدولية فى التشريع والأداء لتكون هويتها الدولية أساساً وضماناً لمرجعياتها محلياً وعالمياً ، ويكون لديها من المقومات الفنية والمادية ما يمكنها من الرقابة الحقيقية على الغذاء فى جميع مراحل تداوله بالتعاون مع الوزارات المختلفة خاصة وزارة الصحة والسكان .

---

(11) WWW. Tpegypt.gov.eg / news ADet.aspx? news A-id=253.

يشهد المجتمع المصرى فى الوقت (١٢) الحالى ضغوطاً إقتصادية تتطلب ضرورة إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائى وتوفير الغذاء الصحى الآمن. وتحاول الدولة إعمال وتفعيل السياسات الخاصة بإنتاج السلع وتداولها وذلك فى إطار الإلتزام بتخفيف العبء عن المواطن بتوفير وإتاحة السلع الغذائية – خاصة الأساسية – بأسعار تناسب القدرة الشرائية لجميع المواطنين.

وفى ظل التقلبات الاقتصادية فيما يتعلق بإرتفاع أسعار السلع الغذائية – بالأسواق العالمية ، وأيضاً فى ظل الإعتماد على إستيراد السلع الغذائية ذات الأسعار الآخذة فى الإرتفاع السريع مما يؤثر على تكلفتها وعلى برامج الدعم الغذائى مما يؤدى إلى زيادة الفجوة بين العرض والطلب . وبالرغم من ذلك توجه الحكومة جزءاً كبيراً من مخصصات الموازنة العامة للدعم الغذائى ويشمل توفير الخبز والسلع التموينية الرئيسية. وقد إعتمدت الحكومة على نظام الدعم العينى لضمان توفير الإحتياجات الأساسية للفئات المستحقة من السكان وتمكين الطبقات الفقيرة من الحفاظ على حد أدنى من مستوى المعيشة ، وقد نجحت الحكومة فى إستمرار الإلتزام بسياسة دعم الغذاء الذى يغطى حوالى ٨٠% من السكان.

وعلى الرغم من جهود الدولة لضمان إستمرار الدعم الغذائى ومحاولة تطويرة ، إلا أن هناك العديد من المشكلات التى تعوق تلك الجهود ، وتتمثل أهمها فى :

- عدم كفاية وتغطية السلع المدعمة للإحتياجات الفعلية للمواطنين محدودى الدخل أو معدومى الدخل.
- إرتفاع التكلفة المطلقة لبرامج الدعم الغذائى فى مقابل العائد الذى يحصل عليه الفقراء من هذا البرنامج ، على نحو يعكس مشكلات إدارية وفنية للأجهزة الحكومية المعنية فى تقديمها للدعم الغذائى.
- يذهب نحو ثلثى الدعم الحكومى تقريباً للـ ٦٠% الأغنى من السكان ، بينما يصل فقط ثلث الدعم الحكومى للـ ٤٠% الأفقر من السكان ، حيث يتسرب الدعم ويحصل عليه غير المستحقين له ولا يصل إلى المستحقين له . وفى هذا الشأن يستفيد من الخبز المدعم ٧٥% من الأغنياء ،و ٦٦% من الفقراء.
- عدم إضافة المواليد الجدد للبطاقات التموينية القائمة والإمتناع عن إصدار بطاقات تموينية جديدة منذ عام ١٩٨٩ ، رغم الإرتفاع فى أسعار السلع الغذائية وعدم تناسبها مع إرتفاع مستوى دخل الأسرة.

---

(12) أحمد جويلى ، خالد زكريا أمين ، أحمد إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥١ – ٥٣ .

- إنخفاض جودة السلع الغذائية المدعمة ، وعدم مراعاة تفضيلات المواطنين .
- عدم القدرة على سد الفجوة الغذائية على نحو يضطر الحكومة إلى الإعتماد على الإستيراد والوقوع تحت تأثير تقلبات السوق العالمية .

الدعم النقدي للخبز البلدي في مصر :

عرف رغيف الخبز منذ قدماء المصريين ، فقد عثر عليه فى مقابر الفراعنه . ترتبط صحة الإنسان المصرى (١٣) برغيف الخبز الذى لا يخلو منه غذاء الغنى والفقير فى جميع وجباته . ويعتبر الخبز البلدى القوت الرئيسى للشعب ، فهو الدعامة الرئيسية للغذاء فى مصر ، حيث إنه يمد المستهلك بحوالى ٧٠% من إحتياجاته الحيوية من المواد النشوية والبروتينية ، بالإضافة إلى إحتوائه على بعض المعادن كالحديد والزنك ، ويحتوى على طاقة من ٢٥٨ إلى ٢٨٢ سعر حرارى .

تهتم الدولة إهتماماً كبيراً برغيف الخبز ، من حيث توفره بجودة مقبولة ومطابق للمواصفات وبسعر مناسب للقوة الشرائية . وقد سنت له القوانين والقرارات المنظمة لصناعته ، ونوع الدقيق الذى يتم تصنيعه منه ، ووزنه ، وسعره ، وذلك منذ عام ١٩٤٥ ، ومراقبة إنتاجه من مختلف الأجهزة التموينية فى جميع مراحل تصنيعه .

كان توفر رغيف الخبز مستقراً ولم تكن حوله مشاكل ولكن منذ بداية التسعينات أصبح رغيف الخبز والحصول عليه بالجودة وبالمواصفات وبالأسعار المحددة ، أمراً شاقاً ، بل أصبح مشكلة إجتماعية يعانى منها جميع فئات الشعب خاصة الفقراء ، وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للقمح .

ولمواجهة تلك المشكلة (١٤) قامت الحكومة بزيادة الدعم المخصص لرغيف الخبز بحوالى ٣٧,٩% خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، إذ خصص حوالى ٨ مليار جنيه لدعمه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقابل حوالى ٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ . وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن نسبة دعم الخبز الى إجمالى قيمة الدعم قد انخفضت من ٥٦,٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الى حوالى ١٤,٣% من إجمالى مخصصات الدعم عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ويرجع هذا الانخفاض الملحوظ الى التغيرات فى هيكل الدعم بداية من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حيث بدء يظهر دعم المنتجات البترولية . وتقدر نسبة الفاقد من إجمالى قيمة دعم رغيف الخبز حوالى ٣٠% وتتحمل الدولة عشرين قرشا من تكلفة

---

(13) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للإنتاج وللشئون الاقتصادية ، وسائل توفير الخبز البلدى وضمان جودته ، الدورة (٣٠) ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ص ص ٢٩٣ - ٢٩٧ ، ص ٢٠٣ .

(14) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الدعم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، تقارير معلوماتية ، يناير ٢٠٠٨ ، ص ٦

الرغيف الواحد والمواطن خمسة قروش ، ويبلغ متوسط نصيب الفرد حوالى ثلاث أرغفة يومياً . كما أن كل ستة أرغفة يتم إستهلاكها فى مصر يساهم الإنتاج المحلى فيها برغيفين ويتم استيراد الأربعة أرغفة الباقية .

وأهم آليات حل مشكلة توفر رغيف الخبز هى علاج الفجوة بين إنتاج القمح وإستهلاكه والحد من استيراده وقد يكمن أحد الحلول الجذرية فى إضافة الذرة الشامية ،مع إعادة النظر فى التركيب المحصولى لهذين المحصولين والعودة بهما وبغيرهما إلى الدورة الزراعية الموجهة ، مع الإهتمام بإجراء الدراسات والبحوث الزراعية فيما يتعلق بزيادة إنتاجية فدان القمح والعمل على التوسع الأفقى والرأسى لزراعة القمح.

أيضاً توفر رغيف الخبز يرتبط بحل مشكلات التخزين والطحن ، وتحديث وتطوير المطاحن لخلط القمح بالذرة. وقد أثبتت الدراسات أن خلط الذرة يفيد صحياً وله قيمه غذائية لإحتوائها على نسبة من السكر والزيت أكبر من دقيق القمح. كما أن عملية الخلط تحقق وفراً فى حجم الدعم ، وأيضاً فى خفض قيمة الإستيراد. كما أن إضافة الذرة الشامية إلى الدقيق تقلل من تسرب الدقيق لأنه لا يصلح فى هذه الحالة لعمل الحلويات.

<u>تدعيم القيمة الغذائية للخبز البلدى فى مصر بالحديد :</u>

تعتبر مشكلة نقص الحديد (١٥) من أكبر المشاكل الصحية التى تستحوذ على إهتمام العلماء ومتخذى القرار ، ذلك لآثارها السلبية صحياً وتعليمياً وإنتاجياً فالإصابة بنقص الحديد فى تزايد مستمر فى كثير من دول العالم وبين جميع الفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرية . وفى مصر أشارت نتائج المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٠، عام ٢٠٠٥ ، فيما يتعلق بإنتشار نسبة الإصابة بالأنيميا ، إتضح أن هناك إرتفاع فى نسب الإصابة بين الفئات العمرية المختلفة . فالسيدات فى الفئة العمرية ١٥ – ٤٩ سنة كانت نسبة الإصابة ٣٠% عام ٢٠٠٠ وصلت الى ٤٨,٥% عام ٢٠٠٥ ، أما الأطفال فى الفئة العمرية ٦ – ٥٩ شهرا فكانت نسبة الإصابة بالأنيميا ٢٦% عام ٢٠٠٠ وصل الى ٤٨% عام ٢٠٠٥ ، أما الأطفال فى السن المدرسى فإن نسبة الإصابة بالأنيميا تتراوح بين ٣٠% عام ٢٠٠٠ الى ٤٥% عام ٢٠٠٥ ، وتعتبر منظمة الصحة العالمية أن ارتفاع نسبة الإصابة بالأنيميا عن ٤٠% يعتبر مشكلة صحة عامة ومشكلة مجتمعية تتطلب تدخل الدولة لآثارها السلبية على صحة الأفراد والمجتمع ، وتدخل الدولة يعتمد على أسباب الإصابة بها ، أى لابد من التشخيص أولاً للتعرف على أسباب المشكلة ثم وضع خطط للوقاية والعلاج .

---

(15) عزة صلاح جوهر ، مشكلة الأنيميا وطرق الوقاية والعلاج - الرؤية العلمية والعملية للمعهد القومى للتغذية لتدعيم دقيق الخبز البلدى بالحديد ، المعهد القومى للتغذية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٧ .

أسباب نقص الحديد قد تكون فسيولوجية أو تغذوية أو بيئية مثل :

- عدم كفاية عنصر الحديد فى الغذاء .
- عدم إتاحة عنصر الحديد فى الغذاء .
- التلوث البيئى .
- التداخلات الغذائية والدوائية المعوقة والمثبطة للإمتصاص .
- حالات النزيف خاصة المتكرر .
- الإصابة بالوبائيات والطفيليات .

توصى منظمة الصحة العالمية بأن الوقاية والعلاج من أنيميا نقص الحديد يتطلب عدة تدخلات معاً ألا وهى : تناول أقراص الحديد الدوائية وتعزيز الأغذية الغنية بالحديد وتغيير العادات الغذائية للإكثار من تناول الأطعمة المحفزة لامتصاص الحديد وتقليل الأطعمة المثبطة لإمتصاص الحديد وذلك عن طريق التثقيف الغذائى ، والوقاية والعلاج من الأمراض مثل الإصابة بالديدان المعوية فمثلا :

- تناول أقراص الحديد تعتبر تدخل قصير المدى وسريع ويتخذ للعلاج وليس للوقاية .
- تعزيز الأغذية بالحديد مثل الدقيق يعتبر تدخل طويل المدى لأنه يهدف الى تناول كميات صغيرة يومية منتظمة من الحديد دون الحاجة الى تغيير فى العادات الغذائية .
- التثقيف الغذائى لتغيير العادات الغذائية يعتبر تدخل طويل المدى ، حيث يحتاج هذا التغيير الى سنوات طويلة .
- علاج الطفيليات المعوية تدخل طويل المدى حينما يكون الهدف تغيير من السلوكيات الصحية للأفراد فيما يتعلق بالنظافة الشخصية ، وتلوث المياه والبيئة ، وهذا يتطلب وقت طويل لإحداث التغيير ، أما إذا تم تناول الدواء للقضاء على الطفيليات فهذا تدخل قصير المدى . وفى هذه الحالة هناك إحتياج لكل من التدخل طويل المدى والتدخل القصير المدى.

إجراءات الحكومة المصرية للحد من إرتفاع إنتشار أنيميا الحديد :

قامت الحكومة المصرية ، ممثلة فى وزارة الصحة والسكان والمعهد القومى للتغذية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة ، ومنظمة اليونيسيف ، ووزارة التضامن الاجتماعى ، وقطاع الأعمال للمطاحن ، بإتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة ارتفاع نسبة أنيميا الحديد مثل :

- توزيع أقراص الحديد على السيدات الحوامل وطلبة المدارس فى سن المراهقة .
- توزيع بسكويت مدعم بالحديد على تلاميذ المدارس الإبتدائى .
- علاج الطفيليات فى بداية العام الدراسى بأقراص البندازول .
- إضافة الحديد الى دقيق الخبز البلدى .
- وضع إستراتيجية قومية للغذاء والتغذية حتى عام ٢٠١٧.
- البدء التجريبى للمبادرة العالمية للمدارس الصديقة للتغذية للقضاء على أمراض سوء التغذية فى السن المدرسى وخاصة الأنيميا والسمنة .
- تشجيع الرضاعة الطبيعية والفطام السليم وتعميم المستشفيات الصديقة للأم للقضاء على أمراض سوء التغذية بين الأطفال الصغار تحت ٥ سنوات .

وقد أجريت الدراسات والبحوث بالمعهد القومى للتغذية حول أثر تعزيز الخبز بأملاح الحديد فتبين أن أفضل تركيز هو ٣مجم من الحديد لكل ١٠٠ جرام من الدقيق وهى النسبة التى تحافظ على الصفات الحسية لرغيف الخبز وفى نفس الوقت ذات تأثير جيد على حالة الحديد فى الجسم وليس لها أى آثار جانبية على المدى الطويل .

وفى هذا السياق أشارت الدراسات الى أن الحد الآمن للحديد يبلغ ٥.٥ ضعف متوسط الاحتياجات الغذائية . أى أنه إذا كان متوسط الاحتياجات اليومية يبلغ ١٥مجم حديد فى اليوم ، فإن الحدود الآمنة تصل الى حوالى ٨٢ مجم من الحديد يومياً ولايمكن الوصول الى هذا الحد بالغذاء أو بالخبز المعزز حتى لو تم نظرياً تناول ١٠ أرغفة يومياً (متوسط الاستهلاك اليومى من الخبز فى مصر هو حوالى ثلاث أرغفة) .

وقد أجرى المعهد القومى للتغذية دراسة عام ٢٠٠٠ حول نمط إستهلاك الغذاء بين فئات الشعب المختلفة فى جمهورية مصر العربية ، وقد كان من نتائج تلك الدراسة :

- الأطفال من ٢ – ٦ سنوات :

  ٢٢% منهم يتناولون ٥٠% من احتياجاتهم من الخبز .

  ٣٣% منهم يتناولون ٥٠ – ٧٥% من احتياجاتهم من الخبز .

- الأطفال من ٦ – ١٠ سنوات :

  ٣٥% منهم يتناولون ٥٠% من احتياجاتهم من الخبز .

  ٣٥% منهم يتناولون ٥٠ – ٧٥% من احتياجاتهم من الخبز .

- الأطفال من ١٠ – ١٤ سنة :

  ٤١% منهم يتناولون ٥٠% من احتياجهم من الخبز .

  ٣٠% منهم يتناولون ٥٠ – ٧٥% من احتياجاتهم من الخبز .

- الأطفال من ١٤ – ١٨ سنة :

٥٢% يتناولون اقل من ٥٠% من احتياجاتهم من الخبز .

سوف نتناول فى الجزء التالى (١٦)إستعراض الأنماط الإستهلاكية للأسرة المصرية والإنفاق على الغذاء ، وذلك بالإستناد إلى البيانات المشتقة من المسح الموحد على مستوى الأسرة والذى أجرى عام ١٩٩٨ ، بواسطة المعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء (IFPRI) بالتعاون مع وزارتى الزراعة وإستصلاح الأراضى والتموين والتجارة الداخلية لعدد ٢٥٧٤ أسرة سحبت كعينة عشوائية ممثلة جغرافياً لأسر المجتمع المصرى (بعد إستبعاد محافظات الحدود). وأيضاً تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول " ماذا يأكل المواطن المصرى " .

<u>بعض الأنماط الإستهلاكية للأسر المصرية :</u>

سوف يتم التعرف على الأنماط الإستهلاكية للأسرة المصرية من خلال إلقاء الضوء على أهم السلع الغذائية الضرورية التى يتناولها المصريون وإستحداث نمط تناول الوجبات الغذائية خارج المنزل بالإضافة الى التعرف على بعض ملامح سلة غذاء الأسرة المصرية .

<u>السلع الضرورية (١٧):</u>

فيما يتعلق " بالأنماط الإستهلاكية للأسر " ،وجد أن الأسر المبحوثة تعتبر أن السلع الرئيسية هى : الخبز ، والسكر ، والزيت ، والأرز ، والمكرونة. أما السلع الكمالية فهى : المشروبات (خلاف الشاى والقهوة) والحلوى ، والمكيفات . كما أن نسبة كبيرة من الأسر المبحوثة فى الريف لا تعتبر الألبان ، والأسماك ،والبيض والدواجن من السلع الضرورية مقارنة بالأسر فى المناطق الحضرية، وفى المقابل إرتفعت نسبة الأسر التى تعتبر الفول والطعمية من السلع الضرورية ، مما يعكس نمطاً إستهلاكياً جديداً فى الريف المصرى يبدل مصادر البروتين الحيوانى بمصادر لبروتين نباتى.

كما أشارت الأسر المبحوثة إلى أنه فى حالة إرتفاع الأسعار فإن السلع التى يمكن أن تستغنى عنها أولاً هى الحلويات ثم المشروبات ثم الفاكهة ، ثم الأسماك ، ثم اللحوم الحمراء ، ثم الدواجن .

<u>تناول الوجبات خارج المنزل :</u>

يعتبر تناول الأسر للوجبات خارج المنزل (١٨)نمطاً إستهلاكياً مستحدثاً خاصة بالقاهرة والمدن الكبرى ، وهو نمط ثقافى حضرى ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذا النمط

---

(16) إبتسام الجعفراوى ،مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

(17) إبتسام الجعفراوى ، المرجع السابق ، ص ص ٨٤-٨٦ .

(18) إبتسام الجعفراوى ، المرجع السابق ، ص ص ٨٧ – ٨٩

الغذائى لم يمارسه سوى ٦,٢% من الأسر المبحوثة ، ويزداد وضوحاً مع إرتفاع مستوى الدخل ، وإنخفاض حجم الأسرة.

كما دلت نتائج الدراسة على أن نمط تناول الوجبات خارج المنزل أكثر شيوعاً بين أفراد الأسره منفردين. كما إرتبط سبب تناول الوجبات خارج المنزل بطبيعة العمل التى تقتضى ذلك. وأن المبحوثين يتناولون وجباتهم فى صورة ساندويتشات. وكانت الوجبات الأكثر تناولاً خارج المنزل الفول والطعمية ثم الكشرى. أما تناول الهامبورجر ، والبيتزا والكنتاكى فنسبة تناولها كانت مرتفعة بالقاهرة مقارنة بالمدن الأقل تحضراً والقرى ، ويرتبط ذلك بدرجة توافر هذه المطاعم المتخصصة فى هذه الأنواع من الأطعمة وبمستوى الدخل.

سلة غذاء الأسرة المصرية :

تعتبر المنتجات الغذائية النباتية (١٩) هى المصدر الرئيسى لغذاء المواطن المصرى ، إذ تمده بحوالى ٩٢,٣% من إجمالى السعرات الحرارية اليومية ، ويستكمل باقى احتياجاته من الطاقة من اللحوم بنسبة ٧% تقريبا ومن الأسماك حوالى ٠,٧% وذلك وفقاً لبيانات ٢٠٠٥ كما موضح بالجدول التالى (٢) .

جدول (٢) .

تطور التوزيع النسبى لمتوسط نصيب الفرد اليومى من السعرات الحرارية من المجموعات الرئيسية للمنتجات الغذائية المختلفة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٥)

إجمالى المنتجات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦ *	مقدار التغيير (١٩٩٥-٢٠٠٥)
النباتية	٩٣,٦	٩٢,٧	٩٢,٣	-١,٣
الحيوانية	٦,٠	٦,٦	٧,٠	١,٠
السمكية	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٣
الإجمالى العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-

* مبدئى

المصدر : دراسة الميزان الغذائى ، أعداد مختلفة ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى

أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد اليومى من الأغذية الرئيسية فقد أشارت دراسة الميزان الغذائى بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى لعام ٢٠٠٥ الى أن التوزيع النسبى لمتوسط

(19) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ماذ يأكل المواطن المصرى ، ٢٠٠٧ ، ص ٧

نصيب الفرد اليومى من السعرات الحرارية من المجموعات الغذائيـــة الرئيـــسية للمنتجـــات الغذائية يتشكل على النحو التالى :-

- الحبوب بشكل عام حوالى ٦٠,٣% من السعرات الحرارية اليومية .
- القمح حوالى ٢٩,٣% من السعرات الحرارية اليومية .
- الذرة الشامية حوالى ٢٩,٤% من السعرات الحرارية اليومية .
- مجموعة المنتجات الحيوانية حوالى ٧% من السعرات الحرارية اليومية .
- الألبان حوالى ٤,٥% من السعرات اليومية .
- اللحوم البيضاء والحمراء حوالى ٢,٣% من السعرات الحرارية .

الإنفاق على الغذاء فى مصر

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية (٢٠) أن الإنفاق على الغذاء يحتل النسبة الأكبر من ميزانية الأسرة المصرية ، وتزداد هذه النسبة فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية. إلا أن القيم المطلقة لمتوسط إنفاق الأسر على الغذاء تزداد مع زيادة درجة التحـــضر وإرتفـــاع مستوى الدخل.

أيضاً أوضحت النتائج أن الأسر عندما تخطط للإنفاق على الغذاء تأخذ فى إعتبارها تقلبـــات الدخل ، وتحرص على ألا يتعدى إنفاقها الضرورى (معظمه على الغذاء) مستوى أدنى دخل متحقق لها ، وهى بذلك تسلك سلوكاً رشيداً يأخذ فى إعتباره الأوضـــاع المـــستقبلية مـــن إحتمال إنخفاض الدخل إلى أدنى مستوى متوقع من الأسره.

أنماط الإنفاق على الغذاء(٢١):

يرتبط مستوى الإنفاق على الغذاء بمستوى الدخل ومدى إستقراره ، فكلما إرتفـــع الـــدخل وكان مستقراً أمكن للأسر أن تحدد مستقبلاً مقدار ما يمكن أن يخصص للإنفـــاق عـــلى الغذاء ، وأن تخطط بطريقة أفضل أنماطها الإستهلاكية . مما يساهم فى ضمان كفالة حـــق الغذاء بطريقة أفضل.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية عدم قدرة ثلثى العينة من الأسر المبحوثة تقريباً على تحديد المبلغ المصروف على الغذاء مقدماً. وقد أرجعت الأسر السبب فى ذلك إلى :

- عدم ثبات الدخل.
- عدم إستقرار الأسعار.

---

(20) إبتسام الجعفراوى ، المرجع السابق ، ص ص ٨٩ ـ ٩٠ .
(21) -إبتسام الجعفراوى ، المرجع السابق ، ص ص ٩١ ـ ٩٣ .

- الإعتقاد فى القدرية فى الرزق.
- مساعدة الأبناء بالإنفاق عليهم.

وبناءً على ما سبق فإن عدم قدرة الأسر على تحديد حجم إنفاقهم على الغذاء مسبقاً يرتبط به عدم القدرة – أيضاً – على تخطيط الوجبات الغذائية وفقاً للأسس التغذوية ، مما يؤثر على القدرة على كفالة حق الغذاء الصحى الآمن .

أما فيما يتعلق بطريقة دفع ثمن الغذاء ، فقد أشارت الدراسة إلى أن أغلب الأسر المبحوثة تدفع نقداً خاصة فى المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية التى تنتشر بها طريقة الدفع الآجل أو وسائل أخرى مثل العمل أو المبادلة.

كما دلت النتائج على أن إرتفاع نسبة اللجوء للدفع الآجل وللوسائل الأخرى للدفع غير النقدى تتركز فى فئتى الدخل الدنيا ، وفى فئتى الإنفاق الدنيا على الغذاء. ويتسق ذلك مع إنتشار اللجوء إليها فى الريف ، حيث يقل مستوى الدخل ومستوى الإنفاق النقدى على الغذاء ، كما تزداد ظاهرة عدم إستقرار الدخل وبالتالى عدم القدرة على تخطيط الإنفاق.

وقد أشار تقرير لمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار(٢٢) بمجلس الوزراء إلى أن حجم إنفاق الأسرة المصرية على الطعام والشراب قد تطور ووصل إلى ٤٤.٩% فى المتوسط من إجمالى الإنفاق السنوى لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، وقد زادت هذه النسبة بمقدار ٢,٥% عما كانت عليه عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ . كما أشارت بيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى إنخفاض نسبة إنفاق الأسرة المصرية على الطعام والشراب كلما إرتفع مستوى معيشتها ، وتزداد أولويات الإنفاق على بنود الإنفاق الأخرى ، وهو ما يتضح من خلال إنخفاض نسبة إنفاق الأسرة على الطعام والشراب إلى إجمالى الإنفاق السنوى كلما زادت شريحة الإنفاق السنوى للأسرة ، كما هو موضح بالجدول التالى (٣).

---

(22) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ،ماذا يأكل المواطن المصرى ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٤- ٥ .

جدول (٣)

تطور نسبة الإنفاق السنوى للأسر المصرية على الطعام والشراب

إلى إجمالى إنفاقها السنوى وفقاً لفئات الإنفاق لعامى ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٠٠٥

فئات الإنفاق (جنيه مصرى)	نسبة الإنفاق على الطعام والشراب		مقدار التغير(%)
	١٩٩٩/٢٠٠٠	٢٠٠٤/٢٠٠٥	
أقل من ٢٠٠٠	٦٠,٤	٥٥,٤	- ٥,٠
٢٠٠٠ -	٥٧,٠	٥٢,٦	- ٤,٤
٣٠٠٠ -	٥٤,٦	٥٣,١	- ١,٥
٤٠٠٠ -	٥٣,١	٥٢,٤	- ٠,٧
٥٠٠٠ -	٥١,٩	٥١,٩	٠,٠
٦٠٠٠ -	٥٠,٦	٥١,١	٠,٥
٧٠٠٠ -	٤٨,٣	٥٠,٢	١,٩
١٠٠٠٠ -	٤٢,٩	٤٦,٤	٣,٥
٢٠٠٠٠ -	٣٣,٨	٣٨,٤	٤,٦
٣٠٠٠٠ -	٢٦,١	٣٠,٤	٤,٣
٥٠٠٠٠ -	١٨,٣	٢٢,٧	٤,٤
المتوسط العام	٤٢,٤	٤٤,٩	٢,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥

كما أشارت بيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (جدول ٤) إلى أن نسبة إنفاق الأسر الريفية على الطعام والشراب إلى إجمالى إنفاقها السنوى أكبر من نسبة إنفاق الأسر الحضرية ، حيث بلغت النسبة حوالى ٥٠,٣% فى المتوسط من إجمالى إنفاقهم السنوى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمتوسط ٣٧٩,٨ جنيهاً شهرياً للأسرة الواحدة - مقارنة بنسبة ٤٠,٨% للأسر الحضرية بمتوسط ٤٥٨,٢ جنيهاً شهرياً للأسرة الواحدة. وتجدر الإشارة إلى إختلاف ذلك النمط عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ للأسر التى يقل حجم إنفاقها السنوى عن ٢٠٠٠ جنيهاً ، إذ تنفق الأسرة الحضرية ٥٦,٥% من إجمالى إنفاقها السنوى على الطعام والشراب فى مقابل ٥٥,١% للأسر الريفية .

جدول (٤)

تطور نسبة إنفاق الأسر المصرية على الطعام والشراب

من إجمالى إنفاقها السنوى وفقاً لفئات الإنفاق موزعة بين الريف والحضر

لعامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥

فئات الإنفاق (جنيه مصرى)	نسبة الانفاق على الطعام والشراب				مقدار التغير(%)	
	١٩٩٩/٢٠٠٠		٢٠٠٤/٢٠٠٥			
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
أقل من ٢٠٠٠	٥٩,٧	٦٠,٩	٥٦,٥	٥٥,١	- ٣,٢	- ٥,٨
٢٠٠٠ -	٥٥,١	٥٨,٥	٥٠,٢	٥٣,٧	-٤,٩	-٤,٨
٣٠٠٠ -	٥٢,٥	٥٦,١	٥١,٠	٥٤,٠	- ١,٥	- ٢,١
٤٠٠٠ -	٥٠,٨	٥٤,٩	٥٠,٣	٥٣,٤	- ٠,٥	- ١,٥
٥٠٠٠ -	٤٩,٤	٥٤,١	٥٠,٤	٥٢,٧	١,٠	- ١,٤
٦٠٠٠ -	٤٨,١	٥٣,٢	٤٨,٩	٥٢,٣	٠,٨	- ٠,٩
٧٠٠٠ -	٤٦,٢	٥١,٣	٤٧,٨	٥١,٨	١,٦	٠,٥
١٠٠٠٠ -	٤١,٢	٤٨,٢	٤٣,٩	٤٩,٦	٢,٧	١,٤
٢٠٠٠٠ -	٣٣,١	٤٠,٦	٣٧,٤	٤٢,٥	٤,٣	١,٩
٣٠٠٠٠ -	٢٥,٨	٣١,٣	٣٠,٢	٣٤,٢	٤,٤	٢,٩
٥٠٠٠٠ +	١٨,١	٢٩,٧	٢٢,٢	٣٢,٧	٤,١	٣,٠
المتوسط العام	٣٨,٨	٥٠,٩	٤٠,٨	٥٠,٣	٢,٠	- ٠,٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

تقدير خط الفقر الغذائى :

تم تقدير خط الفقر الغذائى (٢٣) فى كل من الحضر والريف إستناداً إلى تقدير قيمة الوجبة الغذائية التى توفر الحد الضرورى من الإحتياجات اليومية للأسرة ، وذلك بالإستعانة بعدد من الوجبات المتنوعة التى تم إعدادها بواسطة متخصص فى التغذية ، والتى تتفق مع النمط الغذائى فى كل من الحضر والريف على حدة. حيث تم إعداد سبع وجبات متنوعة

(23) إبتسام الجعفراوى ، المرجع السابق ، ص ص ٩٣ - ٩٤ .

للأسرة الحضرية ، وست وجبات متنوعة للأسرة الريفية . وقد تم تقدير متوسط قيمة هذه الوجبات بإستخدام أسعار الغذاء ، وأوضحت التقديرات أن :

- متوسط إنفاق الفرد الضرورى على الغذاء فى الريف كل شهر = ٣٩,٨٣ جنيه
- متوسط إنفاق الفرد الضرورى على الغذاء فى الحضر كل شهر = ٤٤,٩٨ جنيه متوسط إنفاق الفرد الضرورى على الغذاء فى القاهرة كل شهر = ٤٩,٤٨ جنيه

وفى ذات الوقت اتفقت دراسة أخرى فى تقديرات خط فقر الغذاء للفرد فى الشهر:

فى المدن الكبرى = ٥٠,١٨ جنيه حضر الصعيد = ٤٥,١٩ جنيه

حضر الدلتا = ٤٥,٩٤ جنيه ريف الصعيد = ٤٠,٣٦ جنيه

ريف الدلتا = ٤٤,٢٩ جنيه

ويجدر الإشارة الى أن التقديرات السابقة ينتقدها البعض (أسعار السلع الغذائية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٩ بإعتبار أنها اقل من الأسعار الحقيقية ، وعلى ذلك يكون حظ فقر الغذاء أعلى من ذلك .

نسبة الإنفاق على الغذاء من إجمالى الدخل :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية(٢٤) تقدير نسبة إجمالى إنفاق الفرد على الغذاء لدى الفقراء وغير الفقراء على النحو التالى :

نسبة الإنفاق على الغذاء لدى الفرد الفقير بالريف ٦٩,٩٧ % جنيه ، وبحضر المحافظات ٦٩,٢٠ % ، وبالقاهرة ٧٤,٨٦% ،

أما نسبة الإنفاق على الغذاء لدى الفرد الفقير فقد قدر بـ ٦٧,٨٨ % بالريف ، ٦٤,٩٢% بحضر المحافظات ، ٦٥,٩٧ جنيه بالقاهرة.

أساسيات التغذية الصحية

التغذية هى(٢٥) "عملية إمداد الجسم بالعناصر الغذائية الضرورية للقيام بوظائفه الحيوية على أكمل وجه".

---

(24) إبتسام الجعفراوى ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(25) نبال عبدالرحمن ابو العلا ، أساسيات التغذية ، المعهد القومى للتغذية ٢٠٠٧ www.nni.org.eg

التغذية لابد أن تكون متوازنة بمعنى أن تشتمل على مجموعات الطعام الستة الرئيسية (النشويات والخضروات والفاكهة والألبان ومنتجاتها واللحوم وبدائلها والدهون) بالإضافة الى الأملاح والمعادن والكثير من الماء والسوائل .

التغذية السليمة والصحية تمد الإنسان بإحتياجاته من الطاقة اللازمة للنمو والحركة ، وتقوى جهازه المناعى وتقاوم الأمراض ، وتعتبر مرحلتى الطفولة والمراهقة من أهم المراحل التى تتأثر بسوء التغذية بنوعيها بالإفراط فى تناول الأطعمة أو بالنقص أو عدم تناول الاحتياجات الغذائية اللازمة .

الهرم الإرشادى للأغذية

يتكون الهرم الغذائى (٢٦) من جميع العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لاحتياجات الإنسان بما يتناسب مع سنه وطبيعة نشاطه ، ويشتمل على النشويات والبروتينات والدهون بالإضافة الى الفيتامينات والأملاح المعدنية ، تشكل النشويات قاعدة الهرم أو الجزء الأكبر من كمية الطعام التى يجب أن يتناولها الإنسان يومياً ، يليها الخضروات والفاكهة ثم الألبان واللحوم ، بينما تشكل الدهون أو الزيوت والحلوى قمة الهرم أو الجزء الأصغر من كمية الطعام اليومية ، مع مراعاة الحرص على تناول ٨ أكواب من الماء يوميا وممارسة الرياضة على الأقل لمدة ٣٠ دقيقة يومياً .

وقد إقترحت الهرم الغذائى وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية دليل بحصص يومية من الغذاء ويعكس هذا الهرم التوازن بين الأغذية الواجب تناولها ، بحيث يأتى معظم الطعام الصحى من ثلاثة أنواع من الأغذية تتميز جميعها بإنخفاض محتواها من الدهنيات .

الطاقة أو السعرات الحرارية

يحتاج الانسان الى الطاقة(٢٧) لكى يقوم بنشاطه اليومى وهذه الطاقة تساوى عدد السعرات الحرارية والتى تُعَرف بأنها " كمية الحرارة اللازمة لرفع درجة حرارة واحد كيلو جرام ماء واحد درجة مئوية" ، وقد اتخذ السعر الحرارى مقياساً لقوة الغذاء ووحدة لقياس الطاقة التى يحتاجها الجسم لكى يعيش ويتحرك ويقوم بجميع الوظائف الأساسية للحياة . فالإنسان يحتاج الطاقة لتقوم أجهزة جسمه بوظائفها مثل القلب والتنفس وحركة الأمعاء وغيرها . كما يحتاج الطاقة لنشاطه وحركته بصفة عامة خلال يومه . فكل حركات الانسان الإرادية وغير الإرادية تقاس بالسعرات الحرارية (الطاقة) .

---

(26) نبال عبدالرحمن أبو العلا ، الهرم الغذائى ، المعهد القومى للتغذية ، ٢٠٠٧ .
www.nniorg.eg

(27) نبال عبدالرحمن أبو العلا ، أساسيات التغذية ، المعهد القومى للتغذية ، ٢٠٠٧

فالسعر هو : مقياس (٢٨) كمية الحرارة الناتجة من إحتراق الطعام ، وهو وحدة الطاقة فى المواد الغذائية ، وتختلف الأغذية فى مقدار الطاقة التى تولدها على ماتحتويه من العناصر الأساسية فى الغذاء ألا وهى النشويات والبروتينات والدهون ، وإحتراق واحد جرام بروتينات أو نشويات يمد الجسم بطاقة حرارية قيمتها ٤ سعرات ، بينما إحتراق واحد جرام دهون يمد الجسم بطاقة حرارية قيمتها ٩ سعرات .

ويمكن تقسيم الأغذية بناءً على تأثيرها على جسم الانسان إلى أربع مجموعات رئيسية هى:

-المجموعة الأولى أو أطعمة الطاقة والمجهود :

وهى الأغذية التى تمدنا بالطاقة الحرارية اللازمة للحركة والعمل وتشمل الحبوب والبقول والأرز والخبز والنشا والأغذية الغنية بالدهنيات والسكر والمعجنات .

-المجموعة الثانية أو أطعمة البناء :

وهى الأغذية التى تستعمل فى بناء الخلايا أو تجديدها (٢٩) وهى التى تحتوى على البروتينات والكالسيوم ، وأغناها ما يشتمل على البروتينات الحيوانية الكاملة أى المحتوية على الأحماض الأمينية اللازمة . وهذه الأغذية تضم اللحوم والألبان والأسماك . كما توجد البروتينات فى ثمار والفاكهة والخضروات والمكسرات ، وهذه البروتينات النباتية غير كاملة ، ولكن يمكن رفع كفاءتها عن طريق تكوين خليط من عدة مصادر نباتية بحيث يكون الخليط متكامل من ناحية الأحماض الأمينية .

-المجموعة الثالثة أو أطعمة الوقاية :

وتتكون من الأطعمة الغنية بالفيتامينات والأملاح المعدنية مثل الخضروات وخصوصاً الطازجة ، والفواكه بأنواعها ومنتجاتها .

-المجموعة الرابعة :

وهى مجموعة الماء النقى الصالح للشرب الآدمى .

-الألياف الغذائية :

لا تعتبر من المغذيات إلا أن وجودها ضرورى ، فهى أطعمة نباتية غير قابلة للهضم ، وبذلك تزيد من حجم الكتلة الغذائية والشعور بالشبع وتساعد على حركة الأمعاء وإخراج الفضلات ، كما أنها تعوق إمتصاص الكولسترول الموجود بالغذاء ، كما أنها تقلل من إحتمال الإصابة بسرطان القولون . ومصادرها الحبوب الكاملة .

---

(28) صفاء الحسين توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣

(29) جمهورية مصر العربية ، وزارة الصحة والسكان ، الهرم الإرشادى للأغذية ، ٢٠٠٧ ، www.mohp.gov.eg

حددت التوصيات الدولية أنماط مختلفة للغذاء الصحى المتوازن أخذاً فى الإعتبار إختلاف الاحتياجات الجسماتية اليومية بين الذكور والإناث وذلك بالإضافة الى معايير أخرى مثل السن ،الحالة الفسيولوجية ونوع العمل والنشاط أو المجهود ، وفصول السنة والعادات الغذائية السائدة والحالة الاقتصادية للأسرة والأطعمة المتوفرة وأسعارها وكيفية الحصول عليها بالإضافة الى شروط الغذاء الصحى المتوازن .

وسوف نعرض فى الجدول التالى (٥) مقارنة بين المتوسط اليومى للسعرات الحرارية التى يحصل عليها الأفراد من سن سنتين فأكثر للمصريين والمعدلات الموصى بها دولياً ، أخذاً فى الاعتبار النوع (ذكور – إناث) .

جدول (٥)

المتوسط للسعرات الحرارية التى يحصل عليها الأفراد

من سن سنتين فأكثر موزعة وفقاً للنوع

الفئة العمرية	النوع	مصر*		التوصيات الدولية
		الحد الأدنى	الحد الأقصى	
٢ – ٦	ذكور	٩٢٣.٦	٢٦٩٦.٦	١٣٥٦.٢
	إناث	٨٥٧.١	٢٦٣٠.١	١٢٤٠.٤
٧ – ١٠	ذكور	١٥٢٠.٩	٢٩٣٢.٣	١٩١٢.٥
	إناث	١٠٩٨.١	٣٠٦٠.١	١٧٧٨
١١-١٣	ذكور	١٥١٨.٨	٢٩٩٣	٢٥٥٣
	إناث	١٥٣٠.٤	٣١٩٥	٢٢٦٨
١٤-١٧	ذكور	٢٩٤٢.٨	٤٥٠٧.٧	٣٢٢٥
	إناث	١٢٨٨.٤	٣١٩٥.٧	٢٤٨٦.٥
١٨ +		١٥١٠.٢	٣٦٢٧.٥	٢١٥٠.٩

* عام ١٩٩٨

المصدر : المعهد القومى للتغذية ، تقرير نمط الاستهلاك الغذائى والمغذيات بين المجموعات السكانية المختلفة ٢٠٠٠ ، دليل الغذاء الصحى للأسرة المصرية ، ٢٠٠٦ .

يتضح من الجدول السابق أن الحد الأقصى للسعرات الحرارية اليومية التى يحصل عليها المصريين (ذكور – إناث) تتعدى المعايير العالمية للغذاء الصحى والتى أوصت بها كل من منظمتى الصحة العالمية والفاو، وضعاً فى الإعتبار أن هذه البيانات لا تعكس التفاصيل التى يتكون منها غذاء المصرى ، سواء إذا كانت متوازنة أم لا .

وفى هذا الشأن اشارت منظمة الفاو الى أن الفرد فى الدول الصناعية يستهلك يومياً حوالى ٣٣٤٠ سعر حرارى ، وهو متوسط قامت بتقديره المنظمة بالتعاون مع منظمة الصحة

العالمية كدليل للإحتياجات الغذائية الأساسية اللازمة للفرد يومياً وبالمقارنة ، فإن إجمالى السعرات الحرارية اليومية للفرد بالدول الأقل نمواً لاتتعدى ٢٠٢٠ سعر حرارى يومياً .

النمط الغذائى للمصريين يتكون من عناصر غذائية تمد الفرد بـ ٣٢١٠ سعر حرارى كل يوم أغلبها من الحبوب (٦٦%) ونسبة ضئيلة من اللحوم والأسماك (٤%) واللبن والبيض (٤%) . أما المحاصيل الزراعية والعسل فنسبتها (١١%) ، وتمثل الخضر والفاكهة والتوابل والنشويات ٩% والزيوت والدهون الحيوانية ٥% من السعرات الحرارية اليومية ، للفرد المصرى . والجدول التالى (٦) يوضح مقارنة متوسط نصيب الفرد فى مصر من السعرات الحرارية اليومية من المجموعات الغذائية المختلفة ببعض الدول التى تقع ومصر ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل عام ٢٠٠٥ .

مقارنة متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية من المجموعات الغذائية المختلفة ببعض الدول التى تقع ومصر ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل* عام ٢٠٠٥

الدولة	الحبوب والبقوليات والمكسرات	الفئر والفاكهة والتوابل والنشويات	الألبان والبيض	اللحوم والأسماك	المحاصيل السكرية والعسل	الزيوت والدهون الحيوانية	الإجمالى **
المغرب	٢٣٩٩	٢٧٣	١٠٢	١٢٠	٣١٥	٢٣٦	٣٤٤٥
تركيا	١٨٦١	٣٤٠	٢٧٢	١٢٦	٣٤٦	٤٢٤	٣٣٦٩
تونس	٢٠٣١	٢٧٥	١٩٤	١٤١	٣٨٣	٣٤٠	٣٣٦٤
الأردن	١٧٦٢	١٦٣	١٥٧	١٣٤	٣٦٣	٦٦٥	٣٢٤٤
البرازيل	١٣١٤	٣٠٤	٣١١	٤١٧	٥٧١	٤١٥	٣٢٣٢
مصر	٢١٢٩	٣٠٠	١٢٩	١٢٨	٣٦١	١٦٣	٣٢١٠
سوريا	١٦٢٢	٢١٤	٢٣٠	١٤٣	٥٦٠	٣٤٥	٣٠١٤
الصين	١٤٣٤	٤٣٣	١١٥	٤٩٣	١١٩	٣٦٧	٢٩٦١
إندونيسيا	١٧٨٧	٢٩٧	٢٧	١٠٦	١٦٥	٥٥٣	٢٩٣٥
الفلبين	١٤١٠	٢١٩	٥٣	٢٨٠	٢٨٢	١٩٥	٢٤٣٩

* وفقا لتصنيف البنك الدولى للدول حسب مجموعات الدخل

** لاتشمل المنبهات

المصدر : قاعدة بيانات منظمة الفاو .

بعض قضايا الصحة العامة ذات الصلة بسوء التغذية :

يعانى حوالى ثلث سكان العالم من أمراض سوء التغذية ، ويمكن أن يرجع السبب فى أكثر من نصف أسباب الأمراض الى نقص التغذية . وفى نفس الوقت يعانى مئات الملايين من أمراض ناتجة عن الإفراط فى النظام الغذائى أو نظام غذائى غير متوازن .

وسوف نلقى بالضوء على مشكلتين صحيتين كنموذج للمشكلات الصحية التى تؤثر سلبياً على الخريطة المرضية للمجتمع ، لما ينجم عنهما من مضاعفات صحية خطيرة . وهما : الوجبات السريعة ومرض السمنة .

الوجبات السريعة :

هى الوجبات التى تحتوى على أطعمة سريعة التحضير وعالية السعرات ، مثل الساندوتشات (الشاورما – البرجر – الطعمية – الفطائر – البيتزا) وقطع الدجاج المقلية ، مع المشروبات الغازية أو العصائر المحفوظة والمحلاة وشرائح البطاطس المقلية .

الوجبات السريعة لا تحتوى على العناصر الغذائية فى صورة متوازنة ، فهى لا تحتوى على الفاكهة الطازجة والسلطات (خاصة الخضراء) التى تكون قاعدة الهرم الغذائى ، كما أنها تؤكل على عجل وفى تسرع مما يحدث إضطرابات هضمية ، بالإضافة الى أنه من المعتاد أن يشرب معها المشروبات الغازية التى تتسبب فى سوء الهضم وتحتوى على معدلات عالية من السكر وأيضاً المواد الحافظة .

ومن سوء الحظ أن هذا النمط من الأغذية يقبل عليه الأطفال والمراهقين حتى أنها أصبحت جزءاً من عادتهم الغذائية اليومية ومن أهم عناصر الترفيه التى يمارسها أفراد الأسرة منفصلين وبذلك فهى تساهم فى عدم الترابط الأسرى الذى يجمع جميع أفراد الأسرة حول مائدة الطعام .

من أهم المخاطر الصحية الناجمة عن تناول الوجبات السريعة :

- تلعب دوراً أساسياً فى ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض العصر ، وذلك لعدم توازن عناصرها الغذائية ، فتحتوى على نسبة عالية جداً من الدهون والسكريات والبروتين ونسبة قليلة جداً من الألياف الغذائية والفيتامينات والمعادن المفيدة ، مما يؤدى الى تراكم الدهون والسكريات فى الجسم ومن ثم زيادة الوزن والبدانة والإصابة المبكرة بأمراض السكر والقلب وتصلب الشرايين والسرطان خاصة سرطان القولون والثدى .
- تتسبب فى ارتفاع ضغط الدم لاحتوائها على نسبة عالية من الصوديوم الموجود فى ملح الطعام .

- تؤدى الى الإمساك وعسر الهضم نظراً لأنها تؤكل على عجل بدون مضغ جيد ولا تحتوى على الفاكهة والسلطات الغنية بالألياف الغذائية الضرورية لحركة الأمعاء وعملية الإخراج .

- تزيد من مخاطر التعرض للتسمم الغذائى ، وخاصة فى فصل الصيف ، فغالبا ما تفتقر أماكن تداولها الى التخزين والحفظ الجيد ، والتبريد والطهو اللازمة لمنع التلوث بالجراثيم المميتة كالسالمونيلا التى تؤدى الى مرض التيفود . كما أن عدم توفر مياه جارية مستمرة والبيئة الصحية يزيد من فرص نقل البكتريا الخطيرة الى الزبائن .

ما سبق رصده من مخاطر صحية بسبب تناول الوجبات السريعة يمكن تلافيه بإحداث بعض التغير فى مكوناتها وجعلها متوازنة العناصر الغذائية وأكثر ملاءمة للصحة ، فمثلا :

- يفضل عند طلب "البيتزا" إختيار الأنواع التى تحتوى على كميات كبيرة من الخضروات وأقل من اللحوم والجبن ، وأن تكون القاعدة (العجينة) رقيقة ، للتقليل من السعرات الكلية للعناصر الغذائية .
- يفضل عند طلب "البرجر" إختيار الخبز الأسمر صغير الحجم ، ويفضل المشوى بدلاً من المقلى ، وتجنب أكل البطاطس المقلية وشرب المياه الغازية وإستبدالها بعصائر طازجة من الفاكهة غير المحلاه .
- إختيار أنواع السلطات التى تحتوى على أنواع مختلف من الخضروات ذات الألياف ، والبعد عن الإضافات الدسمة مثل المايونيز والخبز المحمص والبقول والجبن والزيوت.
- إختيار الحلويات التى تعتمد على الفاكهة الطازجة ، مثل سلطة الفواكه ، أو لختيار الحلويات ذات الحجم الصغير لتقليل كمية السعرات فيها .
- محاولة تجنب جميع المواد المضافة للمواد الغذائية مثل الألوان ومحسنات الطعم والرائحة ..الخ .
- يجب عدم تناول هذه الوجبات أكثر من مرتين أسبوعياً .

مرض السمنة :

يعتقد الكثير من الناس أن زيادة الوزن عن المعدلات الطبيعية هو أمر طبيعى خاصة مع التقدم فى مراحل العمر ، وأن مشكلة زيادة الوزن تنحصر فقط فى مجرد أنها تشويه للشكل الخارجى لأجسادنا ، ولكن حقيقة الأمر ، فإن زيادة الوزن تعنى الإصابة بأحد الأمراض الخطيرة وهو مرض السمنة ، وهى بداية الإصابة بسلسلة أخرى من الأمراض العضوية والنفسية .

وتشير الإحصاءات الى تزايد أعداد المصابين بزيادة الوزن فى جميع الشرائح العمرية ، والاجتماعية والاقتصادية وفى مصر تشير التقديرات (٣٠) الى أن أكثر من ٧٥% من النساء ممن تتجاوز أعمارهن ٣٩ عاماً تعانين من زيادة الوزن ، طبقاً لتقدير منظمة الصحة العالمية فى سبتمبر ٢٠٠٧ ،

وفيما يلى سوف نستعرض بعض الحقائق والمعلومات حول مرض السمنة :

- تعريف السمنة :

السمنة هى " زيادة تراكم الدهون بالجسم ، وهذا التراكم ناتج عن عدم التوازن بين الطاقة المتناولة من الطعام والطاقة المستهلكة فى الجسم " أو هى " زيادة وزن الجسم عن حدة الطبيعى نتيجة تراكم الدهون فيه ، بحيث تزيد نسبة الدهون فى الجسم عن : ٢٤% عند الرجال ، ٣٣% عند النساء .

- تشخيص السمنة :

إن قياس أو معرفة الكمية المضبوطة لكمية الدهون الموجودة فى الجسم ليست بالأمر الهين وهى عملية صعبة لذلك يتم الاعتماد على بعض المؤشرات لقياس السمنة . وسنعرض لأهمها وأكثرها إنتشاراً وهو مؤشر كتلة الجسم .

- مؤشر كتلة الجسم : Body Mass Index (BMI)

هو المقياس المتعارف عليه عالميا لتمييز الوزن الزائد عن السمنة ، عن النحافة ، عن الوزن المثالى ، وهو يعبر عن العلاقة بين وزن الشخص وطوله . وهو حاصل على إعتراف المعهد القومى الأمريكى للصحة ومنظمة الصحة العالمية كأفضل معيار لقياس السمنة .

ويحسب مؤشر كتلة الجسم بتقسيم الوزن بالكيلو جرام على مربع الطول بالمتر فإذا كانت النتيجة .

أقل من		١٨,٥	نحيف
١٨,٥	-	٢٥	وزن طبيعى
٢٥	-	٣٠	وزن زائد
٣٠	-	٣٥	سمنة بسيطة (درجة أول)
٣٥	-	٤٠	سمنة متوسطة (درجة ثانية)
أكثر من		٤٠	سمنة مفرطة

(30) صفاء الحسين توفيق ، السمنة ، المعهد القومى للتغذية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢
www.nnI.gov.eg

يعطى هذا المؤشر فكرة عن نسبة الدهون فى الجسم ، ولكن يجب مراعاة بعض الإستثناءات لاسعماله فمثلاً (٣١):

- الأشخاص الرياضيين لديهم كتلة عضلات أكبر ، لذلك يكون المؤشر لديهم عالى بالنسبة لطولهم وهذا لا يعنى زيادة نسبة الدهون .
- نسبة الدهون لدى السيدات (٣٠%) أعلى من الرجال (٢٥%) .
- الفئة العمرية خاصة بالنسبة للأطفال فى مراحل النمو المختلفة .

أسباب السمنة : (٣٢)

يصاب الشخص بالسمنة عندما يحدث عدم توازن بين السعرات الداخلة للجسم والسعرات التى يقوم الجسم بحرقها ، وتختلف من شخص لآخر إعتمادا على بعض العوامل الوراثية أو الظروف المحيطة والمهيئة والتى لها دوراً فى هذا الشأن . ويمكن تقسيم أسباب الإصابة بالسمنة الى نوعين من الأسباب الرئيسية :

- أسباب السمنة العضوية .
- أسباب السمنة غير العضوية .

أسباب السمنة العضوية :

أ- الخلل الهرمونى :

- نقص هرمونات الغدة النخامية خاصة هرمون النمو .
- نقص هرمونات الغدة الدرقية .
- زيادة إفراز هرمون الكورتيزول الذى يفرز من الغدة الكظرية (الجاركلوية) .
- زيادة أكياس المبيض عند السيدات .
- زيادة فى نسبة الأنسولين بالدم .
- نقص الهرمونات الجنسية سواء كانت ذكرية أو أنثوية .

ب - أمراض المخ :

إصابة المراكز العصبية بالمخ (الهيبوثالامس) المسئولة عن التحكم فى شهية الانسان.

ج- الأمراض الوراثية :

هناك بعض الأمراض التى تكون فيها السمنة سمة غالبة نتيجة لخلل فى الكروموزومات والجينات المسئولة عن حمل الصفات الوراثية للإنسان .

---

(31) المعهد القومى للتغذية ، مؤشر كتلة الجسم ، ٢٠٠٧

(32) "ماذا تعرف عن السمنة "، WWW.abarglab.com

م- تعاطى بعض الأدوية مثل :

الكورتيزون ، مضادات الاكتئاب ، مضادات الحساسية ، حبوب منع الحمل .

أسباب السمنة الغير عضوية :

نمط الحياة والبيئة المحيطة بالانسان لها تأثير قوى على إصابته أو عدم إصابته بالسمنة ، فمثلا إستخدام وسائل النقل بدلاً من المشى ، أو الإستجابة المتكررة لتناول وجبات سريعة (عالية الدهون والسكريات) خارج المنزل ، بالإضافة الى تدنى مستوى الوعى فيما يتعلق باختيار الوجبات الغذائية ذات العناصر الغذائية المتوازنة الملائمة لفئة العمر والنشاط اليومى ..الخ . فكل هذه العوامل يمكن إجمالها فى :

- عدم التوازن فى تناول الوجبات الغذائية وإرتباط نمط غذائى يعتمد على تناول غذاء غنى بالسعرات الحرارية دون أن يقابله نشاط يحرق الزائد من هذه السعرات مما يؤدى الى تراكمها فى جسم الانسان .
- العادات والتقاليد التى تعتبر أن الزيادة فى الوزن دليل على الجسم الصحى ، وقد أثبتت الدراسات أن الأطفال المصابين بالسمنة هم أبناء لأمهات وآباء أيضا مصابين بالسمنة .
- قلة النشاط والحركة ، فمن المعروف أن السمنة نادرة الحدوث فى الأشخاص دائبى الحركة أو الذين تتطلب أعمالهم النشاط المستمر ، ولكن أيضا فإن قلة حجم النشاط بمفرده ليس بالسبب المباشر للإصابة بالسمنة ، ومن المعروف أن ممارسة أنشطة رياضية يساعد فى الأساس على التخفيف من حدة الترهلات من الجسم البدين ، ولا يساعد كثيرا على إنقاص الوزن .
- العوامل النفسية لها أثر مباشر على الإصابة بالسمنة خاصة بين السيدات . فالتعرض لمشكلات تؤثر على الحالة النفسية مثل الفرح أو الحزن أو الاكتئاب أو الأرق ينعكس ذلك فى صورة تناول كميات كبيرة من الأطعمة خاصة فى فترة الليل .

الأخطار الصحية الناجمة عن الإصابة بالسمنة :

الانسان المصاب بالسمنة يصبح معرضاً للعديد من المخاطر الصحية أكثر من الشخص ذى الوزن الطبيعى ، ومن أهم لمخاطر الصحية المصاحبة للسمنة :

- أمراض القلب والموت المفاجئ .
- مرض السكرى من النوع الثانى (الغير معتمد على الأنسولين).
- ارتفاع ضغط الدم .

- آلام بالمفاصل والأربطة .
- الالتهابات الجلدية نتيجة الإصابة بالبكتريا والفطريات بين الإثناءات بالجلد .
- عدم تحمل الجو الحار .
- آثار نفسية نتيجة رد فعل المجتمع للشخص الزائد وزنه حيث يتعامل معه المجتمع على أنه شخص كسول بطئ .

علاج السمنة

المفهوم الحديث لعلاج السمنة (٣٣) هو الوصول الى الوزن الصحى ، والوزن الصحى هو الوزن الذى يحافظ على صحة المريض ، ويجنبه الإصابة بالأمراض المصاحبة للسمنة مثل السكر وارتفاع ضغط الدم ..الخ ، بصرف النظر عن الوزن المثالى ولكل فرد مدى من المقادير للوزن الصحى يعتمد على معامل كتلة الجسم .

إن التخلص من الوزن الزائد ليس بالأمر الصعب ، ولكن الصعوبة هى فى الإستمرار فى عدم إكتساب الوزن الزائد (الإرتداد) مرة أخرى . فالتغيير لنظام غذائى صحى ومتوازن والمحافظة عليه أمر فى غاية الصعوبة . لذلك فإن وسائل علاج السمنة يجب أن يخطط لها جيداً وتنفذ بدقة تبعاً لأهداف محددة كمياً وزمنياً . ونجاح خطة العلاج تتوقف على التعاون بين الفريق الطبى (الطبيب – أخصائى تغذية – أخصائى نفسى – مدرب تربية بدنية) وبين الشخص البدين ومدى إقتناعه بوسائل تنفيذ الخطة العلاجية . وهذه الوسائل تشمل على:

- إتباع نظام غذائى وذلك بتقليل عدد السعرات الحرارية المتناولة لحدود اقل من حاجة الجسم من الطاقة .
- تقليل الإستفادة من الغذاء عن طريق منع الإستفادة من الكربوهيدرات ، وإستخدام الألياف الغذائية، وإستخدام بعض الأدوية التى تمنع إمتصاص الدهون .
- إستخدام الأدوية ، وتنقسم الى مجموعتين أساسيتين :

النوع الأول : أدوية تعمل على المركز المختص بالشبع فى المخ ،

أما النوع الثانى: يمنع إمتصاص بعض أنواع الدهون من الأمعاء .

- التدخل الجراحى ، ينصح الأطباء بالتدخل الجراحى فى حالة السمنة المفرطة ، إلا أن الجراحة لها مخاطر ومضاعفات وتعتبر مكلفة جداً مقارنة بالخيارات الأخرى ، وهى أيضا تحتاج لتغيير النظام الغذائى حتى لايعود الجسم مرة أخرى للسمنة .

يعتمد برنامج علاج السمنة على ثلاث محاور رئيسية : نظام غذائى منخفض السعرات ، مع زيادة النشاط البدنى ، مع ممارسة أسلوب حياة صحى . وتوصى منظمة الصحة العالمية

---

(33) صفاء الحسين توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ ـ ١٢

بتناول كل مجموعات الطعام الرئيسية ، بمعنى تناول الخضروات والفواكه واللحوم والحبوب والألبان يوميا ، وذلك للحصول على جميع العناصر الغذائية الهامة .

وللأسرة دور هام فى تنمية السلوكيات الصحية حيث يمثل الوالدان القدوة التى يسير على نهجها الأولاد فى حياتهم ، ولذا ينصح بأن يراعى :

_ أن يجتمع جميع أفراد الأسرة على المائدة ، وتقديم الخضروات والفواكه وتناول الطعام الصحى ، مما يجعل من الوجبة الغذائية درساً عمليا فى التربية الغذائية .

- تخصيص وقت لأفراد الأسرة ولو بسيط لممارسة الرياضة المنتظمة وذلك لتنمية السلوكيات الصحية والبعد عن الكسل والخمول ، كالقيام بزيارة الحدائق والمنتزهات ، أو المشى أو المشاركة فى أى لعبة رياضية .

نماذج لبعض وجبات مصرية صحية متوازنة العناصر الغذائية

فيما يلى سوف نعرض لبعض نماذج لوجبات طعام مصرية صحية ومتوازنة العناصر الغذائية وفقاً للفئة العمرية والنوع وتكلفتها الاقتصادية ، والتى قام المعهد القومى للتغذية بإعدادها بدليل الغذاء الصحى للأسرة المصرية عام ٢٠٠٦ ، بداية من الفئة العمرية للطفل فى الشهر السابع إلى الفئة العمرية ٧٠ سنة فأكثر .

وقد تم إختيار نماذج وجبات الطعام التالية :

- الأفراد فى الفئة العمرية ١ - ٣ سنوات .
- الأفراد فى الفئة العمرية ١٣ - ١٥ سنة .
- الأفراد فى الفئة العمرية ٢٠ - ٣٩ سنة .
- الأفراد فى الفئة العمرية ٧٠ سنة فأكثر .

نماذج لوجبات مصرية صحية متوازنة العناصر الغذائية

وذات تكلفتها الاقتصادية ليوم كامل

الفئة العمرية	الوجبه	التكلفة		
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة
من سن ١-٣ سنوات	إفطار	ربع رغيف بلدى + ملعقة كبيرة فول مدمس بالزيت + كوب لبن متوسط + ثمة صغيرة طماطم	ربع رغيف بلدى + عجة(بيضة + ربع حزمة بقدونس) + كوب لبن متوسط.	ربع رغيف بلدى + بيضة مقلبة + ثمرة متوسطة طماطم.
	بين الوجبات	٢ ملعقة من خلطة العدس والدقيق والطحينة + كوب لبن متوسط قبل النوع.	كوب زبادى + ثمرة صغيرة طماطم .	كوب لبن متوسط + ثمرة كبيرة من فاكهة الموسم + كوب زبادى.
	غذاء	ربع رغيف بلدى + طبق غير أرزمطهى + عجة (بيضة + ربع حزمة بقدونس) طبق صغير من خضار الموسم + ثمرة صغيرة طماطم.	ربع رغيف بلدى + منعقة نصف كبيرة أرز + قطعة لحم فى حجم البيضة + طبق صغير من خضار الموسم + ثمرة صغيرة من فاكهة الموسم.	ربع رغيف بلدى + طبق أرز صغير + سمكة مشوية صغيرة + ملعقة طحينة كبيرة + ثمرة صغيرة من فاكهة الموسم .
	عشاء	ربع رغيف بلدى + قطعة جبن أبيض فى حجم النسنو + ثمرة صغيرة طماطم .	ربع رغيف بلدى + قطعة جبن أبيض فى حجم النسنو + ثمرة طماطم .	بليلة باللبن (نصف كوب لبن + قمح + سكر).

نماذج لوجبات مصرية صحية متوازنة العناصر الغذائية وفقاً لتكلفتها الاقتصادية ليوم كامل

الفئة العمرية	الوجبه	التكلفة		
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة
من سن ١٣- ١٥سنوات	افطار	الذكور : عدد ٤ وحدات طعمية + ربع حزمة جرجير + رغيف بلدى . الإناث : طبق صغير فول مدمس بالزيت والليمون + ثمرة متوسطة طماطم +رغيف بلدى	الذكور : قطعة حلاوة طحينية في حجم ٢ نستو + ٣ قطع جبنة نستو + ٣ قطع جبنة نستو + ثمرة كبيرة طماطم + رغيف بلدى . الإناث : بيضة مسلوقة + عدد ٦ قطعة طعمية صغيرة + نصف حزمة جرجير + رغيف بلدى .	الذكور : رغيف بلدى + ٢ قطعة كبيرة مربى + نصف ملعقة صغيرة زبدة + قطعة جبن بيضاء في حجم البيضة + كوب متوسط كاكاو بالبن + ثمرة متوسطة طماطم . الإناث : رغيف فينو كبير + ٢ ملعقة كبيرة مربى + ملعقة صغيرة زبدة + كوب متوسط لبن + كوب عصير من فاكهة الموسم
	الغذاء	الذكور : طبق ارز متوسط + سمكة كبيرة مقلية + رغيف بلدى + طبق صغير + سلطة خضراء الاناث : طبق متوسط بصارة + ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم + رغيف بلدى + طبق صغير سلطة خضراء .	الذكور : رغيف بلدى + ربع فرخة مشوية + طبق تورلى + طبق صغير سلطة خضراء + طبق أرز متوسط . الإناث : نصف رغيف بلدى + ٥ أصابع متوسطة كفتة لحم بالأرز + طبق متوسط من خضار الموسم + ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم + طبق متوسط سلطة خضراء + طبق أرز متوسط	الذكور والإناث : طبق صغير مكرونة بالصلصة + طبق صغير بطاطس محمرة + قطعة لحم مشوية متوسطة + طبق صغير سلطة خضراء + ثمرة من فاكهة الموسم .

تابع نماذج لوجبات مصرية صحية متوازنة العناصر الغذائية
وفقاً لتكلفتها الاقتصادية ليوم كامل

الفئة العمرية	الوجبه	التكلفة		
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة
من سن ١٣-١٥سنوات	عشاء	الذكور: طبق صغير بطاطس محمرة + جبن قريش فى حجم ٢ قطعة نستو + رغيف بلدى + ثمرة طماطم متوسطة. الإناث : جبن قريش فى حجم النستو + ٣ ملاعق كبيرة عسل أسود + قطعة كبيرة طحينة + رغيف بلدى + ثمرة طماطم متوسطة.	الذكور: قطعة جبن ابيض فى حجم ٢ نستو + ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم + رغيف بلدى. الإناث : قطعة جبن أبيض فى حجم البيضة + نصف حزمة جرجير + رغيف بلدى.	الذكور: عجة (بيضة + ملعقة دقيق) + قطعة جبن أبيض فى حجم النستو + ثمرة من فاكهة الموسم + رغيف بلدى + ثمرة متوسطة طماطم. الإناث: قطعة جبن بيضاء فى حجم البيضة + شريحة لحم مشوى متوسطة + رغيف بلدى + ثمرة متوسطة طماطم .

نماذج لوجبات مصرية صحية متوازنة العناصر الغذائية وفقا لتكلفتها الاقتصادية ليوم كامل

الفئة العمرية	الوجبة	التكلفة		
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة
٢٠ – ٣٩	إفطار	(رغيف ونصف بلدى – طبق صغير فول مدمس بالطحينة (ملعقة كبيرة طحينة)- نصف حزمة جرجير الإناث (رغيف بلدى – قطعة جبن أبيض نصف دسم فى حجم البيضة – كوب لبن صغير – ثمرة طماطم)	الذكور (٢ ملعقة كبيرة عسل أسود – طبق صغير فول مدمس بالزيت والليمون – ثمرة طماطم متوسطة). الإناث (طبق فول مدمس بالزيت – قطعة جبن بيضاء فى حجم البيضة – ثمرة خيار صغيرة – كوب صغير عصير ليمون). الذكور والإناث (رغيف بلدى)	الذكور (ملعقة كبيرة مربى – قطعة زبدة فى حجم قطعة نسكو – ٢ بيضة مسلوقة – ٢ قطعة جبن نستو) . الإناث (٢ ملعقة كبيرة مربى – بيضة مقلية – قطعة جبن نستو) . الذكور والإناث (رغيف بلدى – ثمرة صغيرة طماطم).
	غذاء	الذكور (رغيف ونصف بلدى – طبق بصارة متوسط – طبق متوسط سلطة خضراء – طبق متوسط ارز باللبن) الإناث (رغيف بلدى – طبق ارز صغير – ٥ اصابع كفتة بالأرز – طبق متوسط من خضار الموسم – ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم .	الذكور (رغيف بلدى – ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم – كوب صغير عصير ليمون) للإناث (ربع رغيف بلدى). الذكور والإناث (طبق أرز صغير – قطعة لحم متوسطة – طبق متوسط من خضار الموسم – طبق صغير سلطة خضراء).	الذكور (رغيف بلدى – طبق متوسط مكرونة بالزبدة – طبق صغير بطاطس محمرة – ربع فرخة مشوية – طبق صغير سلطة خضراء) الإناث (طبق ارز صغير – طبق متوسط من خضار الموسم – قطعة لحم متوسطة – طبق متوسط سلطة خضراء) . الذكور والإناث (ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم).
	عشاء	الذكور (قطعة حبن فريش بالزيت فى حجم ٢ نستو – ثمرة طماطم متوسطة – ثمرة كبيرة من فاكهة الموسم). الإناث (عدد ٣ ظعمية صغيرة – ثمرة طماطم صغيرة) الذكور والاناث (رغيف بلدى)	الذكور (رغيف بلدى – ٢ سلطة مربى كبيرة – قطعة جبن أبيض فى حجم ٢ نستو – ٢ ثمرة متوسطة طماطم). الإناث (نصف رغيف فينو – ٢ قطعة جبن نستو – نصف كوب لبن صغير – ثمرة كبيرة من فاكهة الموسم	الذكور (رغيف بلدى – قطعة – قطعة حلاوة طحينة فى حجم ٢ نستو – كوب كبير عصير ليمون – ثمرة خيار صغيرة) . الإناث (نصف رغيف بلدى – ٢ سلطة عسل أبيض – كوب متوسط زبادى – ثمرة طماطم صغيرة) . الذكور والإناث (٢ شريحة جبن رومى) .

نماذج لوجبات مصرية صحية متوازنة العناصر الغذائية

وفقا لتكلفتها الاقتصادية ليوم كامل

الفئة العمرية	الوجبة	التكلفة		
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة
٧٠ سنة فأكثر	إفطار	الذكور (طبق متوسط بليلة باللبن – ثمرة من فاكهة الموسم) . الإناث (نصف رغيف بلدى – طبق صغير فول مدمس بالزيت والليمون – ثمرة طماطم متوسطة).	الذكور (رغيف بلدى – عدد ٣ طعمية كبيرة– كوب متوسط لبن خالى الدسم) الإناث (نصف رغيف بلدى – قطعة جبن أبيض فى حجم النسترو) . الذكور والإناث (ثمرة طماطم متوسطة) .	الذكور (نصف رغيف بلدى – ٢ ملعقة عسل أبيض كبيرة – قطعة جبن أبيض متوسطة – كوب صغير لبن خالى الدسم – ثمرة خيار متوسطة) . الإناث (رغيف بلدى – بيضة مسلوقة – كوب متوسط لبن خالى خالى الدسم – ثمرة طماطم متوسطة – ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم).
	غذاء	الذكور (نصف رغيف بلدى – طبق ارز صغير – سمكة مشوية متوسطة – ربع حزمة جرجير). الإناث (طبق كشرى متوسط – طبق متوسط سلطة خضراء). الذكور والإناث (ثمرة متوسطة من فاكهة الموسم	الذكور (رغيف بلدى – قطعة متوسطة لحم بتلو – ثمرة خيار + ثمرة طماطم). الإناث (طبق أرز صغير – ربع فرخة – طبق صغير سلطة خضراء) . الذكور والإناث (طبق متوسط خضار الموسم – ثمرة من فاكهة الموسم).	الذكور (طبق أرز صغير – طبق متوسط سلطة خضراء). الإناث (ربع رغيف بلدى – طبق صغير سلطة خضراء). الذكور والإناث (ربع فرخة – طبق متوسط خضار الموسم – ثمرة من فاكهة الموسم).
	عشاء	الذكور (رغيف بلدى – ثمرة طماطم متوسطة – ثمرة صغيرة من فاكهة الموسم). الإناث (نصف رغيف بلدى – كوب متوسط لبن خالى الدسم). الذكور والإناث (قطعة جبنة قريش متوسطة)	الذكور (طبق متوسط فول مدمس بالزيت والليمون – كوب زبادى متوسط – ثمرة طماطم متوسطة). الإناث (قطعة متوسطة جبن أبيض خالى الدسم – ٢ ثمرة خيار متوسطة – كوب لبن خالى الدسم). الذكور والإناث (نصف رغيف بلدى).	الذكور (نصف رغيف بلدى – قطعة جبن قريش متوسطة – ثمرة طماطم متوسطة). الإناث (ربع رغيف بلدى – ملعقة صغيرة عسل أبيض). الذكور والإناث (كوب زبادى متوسط).

الورقة الثانية

"تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الاقتصاد المصرى"

إعـــــــداد

د.طارق نوير

خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومى

مقدمة

حظيت قضايا الغذاء والتغذية منذ أمد طويل باهتمام كبير تجلى من خلال التأكيد عليها فى العهود والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان ، وفى الأدبيات الاقتصادية ، وكذلك فى المؤتمرات العالمية . فقد توقع مالتوس في نهاية القرن الثامن عشر (١٧٩٨) حدوث مجاعات نتيجة لزيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات زيادة الغذاء ، إلا أن هذا الأمر لم يحدث كثيرا بفعل زيادة الإنتاجية. وأيضا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فى المادة ٢٥ ، على ان " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته". وكذلك ناقشت مؤتمرات الغذاء العالمى منذ عام ١٩٧٤، وحتى الان قضايا استئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام لجميع الناس.

وفى الوقت الحالى يمر العالم بأزمة عالمية طاحنة للغذاء ، نتيجة تضاعف أسعار الحبوب والزيوت وخاصة فى خلال السنوات الثلاثة الماضية. فما هى مظاهر وأسباب وتداعيات هذه الأزمة عالميا ، وماهى انعكاساتها على الاقتصاد المصرى.

أولا : أزمة الغذاء العالمية : مظاهرها وأسبابها وتداعياتها

بعد عدة عقود من وجود فوائض فى السلع الغذائية ، وتمتعها بأسعار منخفضة لها ، تحركت الأسعار العالمية لمعظم السلع الزراعية نحو مستويات عالية وقياسية ، حيث ارتفعت أسعار معظم السلع الغذائية الزراعية بصورة حادة خلال العامين الأخيرين - وان كانت قد تراجعت بشكل طفيف منذ ابريل ٢٠٠٨- الأمر الذى أدى إلى وصف سلوكها بحدوث " أزمة عالمية فى الغذاء".

فطبقا لمؤشر الفاو لأسعار السلع ، شهدت الأسعار ارتفاعا مطردا منذ عام ٢٠٠٦ ، حيث بلغ متوسط أسعار الأغذية حوالى ٢١٨ نقطة فى ابريل ٢٠٠٨، مقارنة بـ ١١٧ نقطة فى عام ٢٠٠٥. وقد شهدت أسعار منتجات الألبان ، والزيوت النباتية ، والحبوب أكبر الارتفاعات ، مقارنة بأسعار السكر واللحوم ، وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى رقم (١).

الشكل البيانى رقم (١) مؤشرات أسعار السلع الزراعية فى العالم

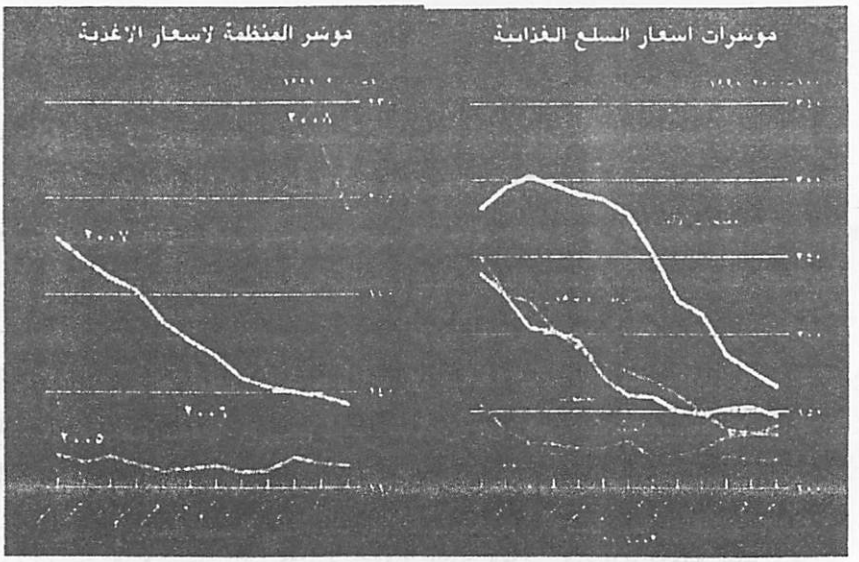

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

وقد قدمت العديد من التفسيرات للارتفاع الحاد فى أسعار السلع خلال الفترة الماضية ، من أهمها :

(١) انخفاض مستويات المخزون العالمي لاسيما القمح والذرة. ونقص المحاصيل في البلدان المنتجة الرئيسية ، مثل استراليا[٣٤].

(٢) تزايد الطلب بوتيرة متسارعة على إنتاج الوقود الحيوي المدعوم ماليا المعتمد الحبوب ، وخاصة الذرة ، وذلك لإنتاج الإيثانول والديزل الحيوي ، حيث خصص حوالي ١٢% من الاستخدام العالمي للذرة لأغراض إنتاج الإيثانول فى عام ٢٠٠٧. وفي الولايات المتحدة كانت الذرة المستخدمة لإنتاج الإيثانول تمثل حوالي ٣٠% من استخدامها المحلي الإجمالي.

(٣) التغيرات التدريجية في السياسات الزراعية المطبقة في دول منظمة التعاون والتنمية ، حيث أدى انخفاض مستويات الدعم إلى تخفيض فائض الإنتاج.

34 - World bank , " Rising food prices: policy options and World Bank response " , April , 2008.

(٤) النمو الاقتصادي القوي في بعض الدول النامية ، وخاصة فى الصين والهند ، والذى أدى إلى زيادة استهلاكها من الحبوب ، وتغير الهرم الغذائى لمواطنيها٣٥.

(٥) تزايد الترابط والتشابك على نحو مطرد بين الأسواق الزراعية ، والأسواق الأخرى غير الزراعية (مثل : أسواق الطاقة ، والعملات ، وأسواق المال).

(٦) تأثير التغيرات فى المناخ على إنتاج وإمدادات الأغذية ، ففي عام ٢٠٠٧ أدى استمرار الجفاف إلى تخفيض الإنتاج في استراليا للعام الثاني على التوالي والتى تعتبر مصدر رئيسي للحبوب٣٦.

(٧) ارتباط الزيادات في أسعار المواد الغذائية بالارتفاع فى أسعار منتجات الطاقة والأسمدة ، وضعف الدولار الأمريكي، وفرض حظر من قبل بعض الدول على صادرات المواد الغذائية٣٧.

(٨) المضاربات فى بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة وعقود الخيارات).

وقد توصلت دراسة أخرى ، إلى أن هناك عوامل هيكلية أثرت على تقلبات الأسعار العالمية للسلع الزراعية ، هذه العوامل تتعلق بهيكل الأسواق العالمية ، وهيكل الإنتاج للفاعلين الرئيسيين فى التجارة الدولية. والتى أمكن تقسيمها إلى عوامل مؤقتة وعوامل طويلة الأجل.

بالنسبة للعوامل المؤقتة ، اتضح ان الأسواق العالمية للسلع الزراعية تتسم بالضعف (Thin Markets)، حيث تنخفض نسبة التجارة إلى الإنتاج. فعلى سبيل المثال فان نسبة التجارة إلى الإنتاج بالنسبة لفول الصويا والقمح لا تزيد عن ٣١% ، و ١٨,٥% على الترتيب ، وتصل إلى ٧% فى الأرز.

---

35 - يرى البعض أن الزيادة الأخيرة في أسعار السلع قد نشأت بسبب زيادة الطلب في هذه الأسواق الصاعدة ، فعلى سبيل المثال ، لم يلاحظ في موسم (٢٠٠٧/٢٠٠٨) أن الصين أو الهند لعبت دورا رئيسيا كمستورد للحبوب في الأسواق العالمية. حيث تواصل الصين تصدير الذرة، بينما يلاحظ أن واردات الهند من القمح صغيرة نسبيا، لاسيما إذا قورنت باستهلاكها الإجمالي.

36 - ذكر برنامج الغذاء العالمى ان ٥٧ دولة منها فيها ٢٩ دولة فى أوربيا و ١٩ دولة فى آسيا وتسع دول فى أمريكا اللاتينية ضربتها فيضانات كارثية. واضر جفاف وموجات حارة بالمحاصيل فى عدد من البلدان والمناطق.

37 - أطلق البعض على ظاهرة الارتفاع المستمر فى أسعار البترول ، مسمى " الطفرة النفطية الثالثة " ، والتى من أهم مسبباتها : تعرُّض الاقتصاد الأمريكي فى عام ٢٠٠٧ لأزمة الرهن العقاري ، تداعيات حربها مع العراق ، ضعف الدولار الامريكى ، تزايد حدة المضاربات فى أسواق النفط. حيث أدى انخفاض أسعار الدولار إلى التخلى عنه بشراء العقارات والمواد والسياحة أو اللجوء إلى الشراء الآجل للنفط.

ومن ناحية أخرى ساهم سوء الأحوال المناخية الذى حدث مؤخراً فى تراجع المساحة المزروعة والإنتاجية فى كثير من المحاصيل على مستوى العالم ، فعلى سبيل المثال تراجعت المساحة المزروعة من القمح بما يقرب من ٥ مليون هكتار ما بين عامى ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، وذلك نتيجة لسوء الأحوال المناخية فى مجموعة من الدول الرئيسية المنتجة للقمح ، مثل : الأرجنتين وأستراليا وروسيا ، مما أدى إلى تراجع الإنتاج العالمى للقمح، وارتفاع أسعاره العالمية إلى مستويات غير مسبوقة.

وفيما يتعلق بالعوامل طويلة الأجل ، فقد أشارت الدراسة إلى ان الاتجاه التصاعدى الحاد للأسعار العالمية للنفط الخام منذ عام ٢٠٠٦ ، يمثل أهم العوامل المحركة لتقلبات الأسعار العالمية للسلع الزراعية الأساسية، وعلى رأسها الذرة وفول الصويا والقمح ، حيث أدى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام إلى زيادة معنوية فى الطلب على الوقود الحيوى. وعزز هذا الاتجاه مساندة حكومات أمريكا الشمالية والجنوبية تطوير صناعة الوقود الحيوى ، الأمر الذى ساهم فى حدوث المزيد من الارتفاعات فى أسعار الحاصلات الزراعية المستخدمة فى إنتاجه ، وخاصة الذرة وفول الصويا.

حيث قامت الولايات المتحدة بتعديل الكميات المستهدف إنتاجها من الإيثانول من ٧,٥ مليار جالون فى عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦ مليار جالون فى عام ٢٠٠٧، ومن ثم فقد تم زيادة المساحة المزروعة من الذرة فى الولايات المتحدة على حساب المساحة المزروعة من فول صويا. وقد تفاقمت حدة الارتفاعات فى الأسعار العالمية لهذين المحصولين نتيجة عدم قدرة الأرجنتين والبرازيل على تعويض الانخفاض فى الفائض العالمى القابل للتصدير من فول الصويا ، وذلك لاتجاههما إلى استخدامه فى إنتاج البيوديزل.

بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات النمو فى بعض الدول النامية الرئيسية مثل الهند والصين، أدى إلى زيادة معدلات استهلاك السلع الغذائية ، مع تعديل سلة الغذاء لتتجه أكثر نحو السلع ذات القيمة الغذائية المرتفعة ، فضلا عن تزايد الطلب على الحبوب سواء للاستهلاك النهائى أو لاستخدامها كأعلاف للإنتاج الحيوانى ، الأمر الذى ترتّب عليه حدوث انخفاض ملموس فى مستويات المخزون العالمى للسلع الزراعية الإستراتيجية٣٨.

وللتأكد من التفسيرات السابقة ، سوف نتعرف على المتغيرات الأساسية لسوق الحبوب العالمية ، حيث يوضح الجدول رقم (١) ملامح السوق العالمى للحبوب ، والذى يتبين منه انخفاض الإنتاج العالمى من حوالى ٢٠٥١ مليون طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى حوالى ٢٠١٣ مليون طن فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ اى بحوالى ٣٨ مليون طن ، إلا انه من المتوقع

---

38 - Jacinto Fabiosa, " High Commodity Prices: Are they here to stay?", FAPRI , 2008.

ان يشهد عامى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، و٢٠٠٨/٢٠٠٩ ارتفاعا فى الإنتاج نتيجة التوقع بتحسن الظروف المناخية.

وعلى الرغم من تزايد قيمة التجارة العالمية للحبوب خلال الأعوام من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، إلا أن نسبتها إلى اجمالى الإنتاج تعد ضئيلة ، حيث لاتزيد عن ١٢% من اجمالى حجم الإنتاج. ومن ناحية أخرى تزايد حجم الطلب - اجمالى الإستخدام - خلال السنوات من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ويتوقع زيادته حتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، الأمر الذى أدى إلى السحب من المخزون ، والذى تناقص عام تلو الآخر ، وذلك كما يتضح من خلال الانخفاض المتتالى لنسبة المخزون إلى الاستخدام.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، هو تزايد الاستخدامات الأخرى للحبوب - لأغراض الوقود الحيوى وغيرها - من ٣٠٦,٤ مليون طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٣٦٣,٨ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ومن المتوقع ان تزيد إلى ٣٩٣,٥ مليون طن فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

جدول رقم (١) ملامح سوق الحبوب العالمى

مليون طن

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨ (تقدير)	٢٠٠٨/٢٠٠٩ (توقع)
الانتاج	٢٠٥١,٤	٢٠١٣,٣	٢١١١,٩	٢١٩١,٩
التجارة	٢٤٦,٦	٢٥٥,٥	٢٦١,٩	٢٥١,٨
اجمالى الاستخدام	٢٠٣٧,٦	٢٠٦٤,٨	٢١٢٧,٢	٢١٧٩,٠
الغذاء	٩٨٢,٥	٩٩٤,٠	١٠٠٦,٦	١٠٠٢,١
اعلاف	٧٤٨,٧	٧٤١,٤	٧٥٦,٨	٧٦٠,٣
المخزون	٤٧١,٤	٤٢٧,٢	٤٠٨,٨	٤٢١,٣
نسبة المخزون الى الاستخدام(%)	%٢٢,٩	%٢٠,١	%١٨,٨	%١٩,٥٠

المصدر : منظمة الأغذية العالمية (الفاو)

وإذا نظرنا إلى تداعيات الأزمة العالمية للغذاء وارتفاع أسعاره ، نجدها تتمثل بشكل اساسى فى الاتى :

١- حدوث زيادة كبيرة في فواتير الأغذية المستوردة ، بما لذلك من انعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات ، والتى ارتفعت بما يزيد عن ٢٥% على مستوى العالم خلال عامى ٢٠٠٧، و٢٠٠٨ ، على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٢).

٢- الارتفاع الملموس فى معدلات التضخم فى عدد كبير من دول العالم ، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين ، واثر بالسلب على مستوى الرفاهية للمستهلكين.

٣- تحمل الموازنات الحكومية أعباء كبيرة ، وخاصة بالنسبة للدول التى تقوم بدعم السلع الغذائية ومنتجات الطاقة.

٤- زيادة حدة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في أنحاء متفرقة من العالم ، فضلاً عن اندلاع أحداث شغب في بعض البلدان بسبب الجوع.

٥- ارتفاع عدد الدول التى تطلب مساعدات مالية للتغلب على آثار أزمة الغذاء ، والتى بلغت حوالى ٣٨ دولة من دول العالم.

هذا ، وتشير مذكرة السياسات الصادرة بعنوان " ارتفاع أسعار المواد الغذائية :خيارات السياسات واستجابة البنك الدولي" ، إلى أنه بينما يمكن أن يعود ارتفاع الأسعار بالنفع على الأسر التي تُعتبر منتجة صافية ، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية سيؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في الكثير من البلدان.

جدول رقم (٢) فاتورة الواردات العالمية من الغذاء

مليار دور امريكى

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	معدل الزيادة %
اجمال الغذاء	٨٢٠٤٦٦	١٠٣٥٣٨٢	%٢٦,٢٠
الحبوب	٢٧٤٤٦٣	٣٨٢٠٨٦	%٣٩,٢٠
الزيوت	١١٦٨٧٣	١٨٦٠٨٦	%٥٩,٢٠
منتجات الألبان	٨٣٨٠٥	٨٥٠٤١	%١,٥٠
اللحوم	٩٠٤٦٦	٩٩٥٤٤	%١٠,٠٠
السكر	٢٣٥٩١	٢٩٣٠٣	%٢٤,٢٠

المصدر : منظمة الأغذية العالمية (الفاو)

ونتيجة لهذه الآثار السلبية ، فقد استجابت العديد من الحكومات للحد من هذه الآثار ، وذلك من خلال إتباع سياسات تدخلية ، حيث عمل بعض الدول على توسيع شبكات الأمان الاجتماعى من خلال برامج التحويلات النقدية ، أو توزيع معونات غذائية طارئة. كما قام العديد من الدول بخفض الرسوم الجمركية ، وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة ارتفاع الأسعار. وفي المقابل قامت بعض الدول بالحدّ من صادرات بعض السلع الغذائية ، للتغلب على النقص المحتمل في الأسواق الداخلية ، وعمدت البعض الآخر إلى الإفراج عن كميات من المخزون السلعي لتثبيت الأسعار.

كما قامت عدد من المنظمات الدولية بإطلاق العديد من المبادرات ، فعلى سبيل المثال قام البنك الدولي باتخاذ بعض التدابير ، مثل :

١. دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غذائية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي ، يطلبها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الطارئة.
٢. جعل الزراعة أولوية ، فقد أعلن البنك أنه سيزيد مستوى إقراضه إلى قطاع الزراعة بواقع الضعف في أفريقيا في السنة المالية ٢٠٠٩، وذلك من ٤٠٠ مليون إلى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي.
٣. زيادة المساندة المالية من أجل الاحتياجات القصيرة الأجل ، من خلال إعادة هيكلة المشاريع الحالية وزيادة حجم المنح والقروض القادمة حسب الضرورة.
٤. توسيع وتحسين سبل الاستفادة من برامج شبكات الأمان، مثل برامج التحويلات النقدية وأدوات إدارة المخاطر بغرض حماية الفقراء.
٥. إثراء النقاش الدائر بشأن أنواع الوقود الحيوي.
٦. زيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن السياسات المتعلقة، مثلاً، بفرض حظر على صادرات المواد الغذائية، الذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة ، وارتفاع مستويات كل من الرسوم الجمركية على التبادل التجاري والدعم في البلدان المتقدمة[39].

---

39 - أشار رئيس البنك الدولي "روبرت روليك" إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يشكل للبعض مسألة حياة أو موت ، حيث يذكر ، انه في الوقت الذي يساور فيه القلق الكثيرون بشأن ملء خزانات وقودهم ، يكافح كثيرون آخرون في أنحاء العالم من أجل ملء بطونهم". وقد صرح بأنه لا يلوح أي انفراج واضح في الأفق. وأضاف أن سوء التغذية يهدد بإلحاق الضرر ليس بالجيل الحالي فقط ، وإنما بالأجيال المقبلة أيضا. وأكد أن هذه الأزمة تشكل اختبارا أمام المجتمع الدولي قائلا: لا نملك ترف الإخفاق في التصدي لها ، وعلينا أن نجعل العولمة تعود بالنفع على الجميع.

وتشير التوقعات المستقبلية ، إلى انه على الرغم من انخفاض معدلات نمو الأسعار في الآونة الأخيرة ، إلا انه من المتوقع استمرار الأسعار العالمية للسلع الغذائية عند مستويات مرتفعة مقارنة بنظيرتها فى الفترة ما قبل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦. حيث تؤكد التعاملات الحالية فى بورصة هيئة شيكاغو للتجارة Chicago Board of Trade (CBOT) على أن أسعار التعاقدات المستقبلية للذرة وفول الصويا والقمح سوف تظل عند مستويات مرتفعة مقارنةً بالسنوات السابقة.

كما انه من المتوقع أن يساهم تراجع المخزون العالمى من الحبوب والمحاصيل الغذائية ، واستمرار الأسعار العالمية للنفط الخام عند مستويات مرتفعة ، إلى إحداث تقلبات سعرية فى السوق العالمى للسلع الزراعية. بالإضافة إلى أن عدم القدرة على زيادة الإنتاج من خلال رفع الإنتاجية ، قد يلعب دوراً رئيسياً فى زيادة حدّة تقلبات الأسعار العالمية لتلك المحاصيل٤٠.

وترى منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) ، أن ظروف السوق الحالية تعد مدعاة للقلق لأن إمدادات الأغذية العالمية منخفضة للغاية ، ولأن ميزان الأغذية العالمية حرج ودقيق. حيث من المحتمل أن يؤدى ارتفاع الأسعار إلى تعزيز زراعة عدة محاصيل في ٢٠٠٨، مما قد يحفز الإنتاج في ظل ظروف مناخية مواتية، ويساعد في نهاية الأمر على تخفيض الأسعار.

وبالنظر إلى أن إمكانية حدوث توسع كبير فى الأراضي الزراعية في الأجل القصير سوف تكون محدودة ، فإن أي زيادة في زراعة محصول واحد لابد وأن تحدث على حساب محصول آخر. وهكذا ، فقد تنخفض أسعار بعض السلع ولكن أسعار سلع أخرى قد ترتفع. ويصعب جدا إعداد تنبؤات للأسعار في الأجل القصير لأن أسواق الأغذية العالمية وثيقة الصلة بأسواق أخرى ، بما في ذلك أسواق الطاقة والمال.

ويرى احد الاقتصاديين المصريين ، احتمال وجود " اتجاه عظيم" نحو استمرار الأسعار المرتفعة حاليا للغذاء ، مع احتمال مزيد من الارتفاع مالم تحدث ثورة خضراء أخرى في القريب العاجل٤١.

---

40 - Jacinto Fabiosa, " High Commodity Prices: Are they here to stay?", FAPRI , 2008.

41 - سلطان أبو علي ، " أثر الاتجاهات المستقبلية لأسعار الدولار والغذاء على مصر" ، جريدة الأهرام المصرية ، صفحة قضايا وآراء ، ١٢ مايو ٢٠٠٨

ثانيا : التداعيات المحلية لأزمة الغذاء العالمية

تبلغ نسبة الإنفاق على الغذاء من اجمالى إنفاق الأسرة المصرية حوالى ٤٥% ، وترتفع هذه النسبة كثيرا للاسر الفقيرة ومحدودى الدخل ، وكلما انخفض مستويات الدخول والإنفاق. هذا الأمر يعنى ان ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة ١٠٠% سوف يؤدى إلى زيادة إنفاق الأسرة بنسبة ٤٥%.

الشكل البيانى رقم (٢) هيكل انفاق الأسرة المصرية على المجموعات السلعية المختلفة

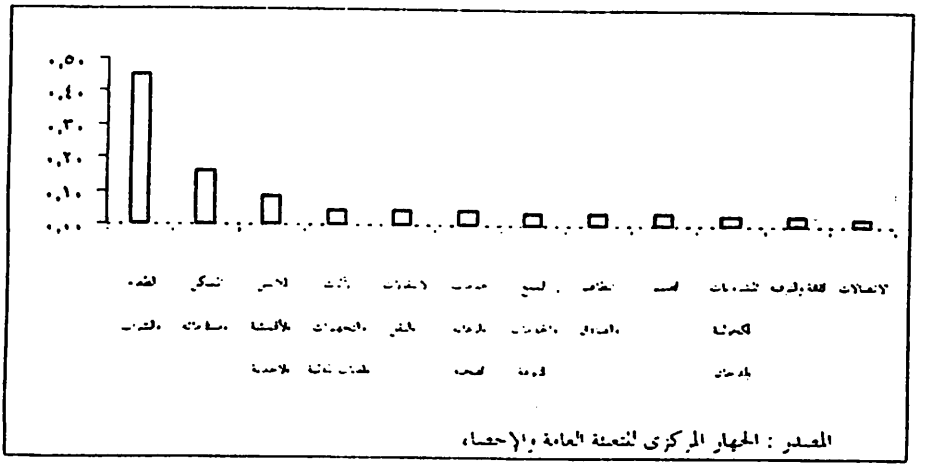

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

هذا وقد أنتقلت أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى الاقتصاد المصرى - وماصاحبه من ارتفاع فى أسعار الطاقة - والى المواطن المصرى ، من خلال ثلاثة قنوات : الميزان التجارى المصرى ، والموازنة العامة للدولة ، والأسعار المحلية أو معدلات التضخم.

بالنسبة لتطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى ، نجد ان معدل التضخم التراكمى بلغ حوالى ٣٦,٥% ، وذلك من يناير ٢٠٠٥ حتى مارس ٢٠٠٨ ، وبلغ معدل التضخم السنوى حوالى ١٥,٨% من مارس ٢٠٠٧ حتى مارس ٢٠٠٨ ، ثم إلى ١٦,٤% حتى ابريل ٤٢٢٠٠٨. وبالنسبة لمجموعة الطعام والشراب ، فقد بلغ معدل التضخم السنوى لمجموعة الطعام والشراب فى ريف مصر بلغ حوالى ٢٧% ، وذلك من مارس ٢٠٠٧ حتى مارس ٢٠٠٨ .

---

42 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، " النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين : مارس ٢٠٠٨" ، ابريل ٢٠٠٨.

وداخل مجموعة الطعام والشراب ، شهدت سلع : دقيق القمح ، والزيوت النباتية ، والمكرونة ، والفول أعلى ارتفاعات سعرية خلال الفترة من مارس ٢٠٠٧ حتى مارس ٢٠٠٨ ، بمعدلات تضخم تراوحت مابين ٥٠% إلى ٧٠%. وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البياني رقم (٣)

الشكل البيانى رقم (٣) معدل التضخم لبعض السلع الغذائية (حضر الجمهورية – مارس

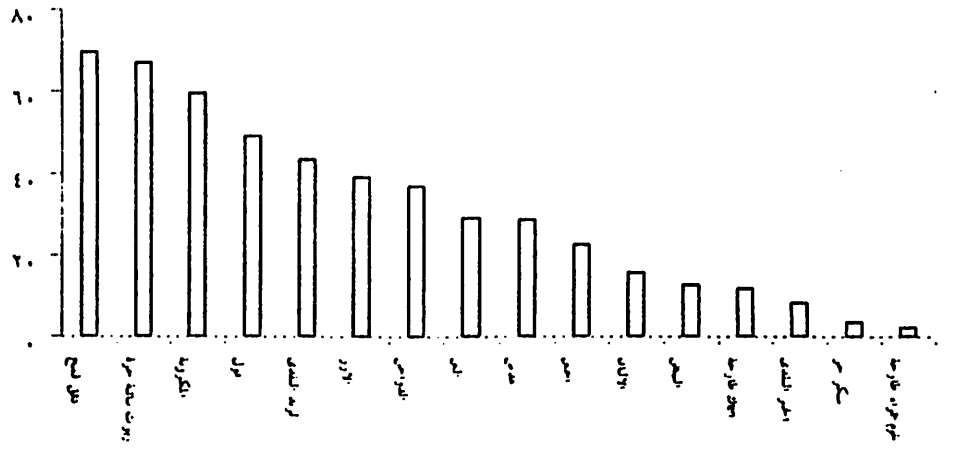

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

وبالنسبة للميزان التجارى ، فقد ارتفعت فاتورة استيراد السلع الغذائية ، وخاصة فيما يتعلق بالقمح ، والذرة ، والزيوت والديون ، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) تطور الواردات من بعض السلع الغذائية

السلعة	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	النصف الأول من ٢٠٠٧/٢٠٠٨
القمح	٨٨٧,٨	١٠٤٦,٦	٨٤٤,٥
الذرة	٣٦٢,٨	٥٢٩,٦	٣٤٦,٤
الزيوت والدهون	٥٣١,٧	٨٥٣,٢	٤٦١
منتجات الألبان	١٠٦	١٨٨,٥	١٢٩,٩
السكر	٣٣	٥٢,٨	٢٩,٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

وعلى الرغم من ان ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعى فى الأسواق العالمية ، كان من الممكن ان يعوض جزئيا ارتفاع فاتورة الغذاء ، إلا انه يبدو ان مصر لم تستفد كثيرا من ارتفاع أسعار الطاقة ، وذلك بسبب ارتفاع سعر استيراد المنتجات البترولية بشكل اكبر من سعر تصديرها. وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى رقم (٤).

شكل رقم (٤) تطور أسعار تصدير واستيراد البترول المصرى من ٢٠٠٦-

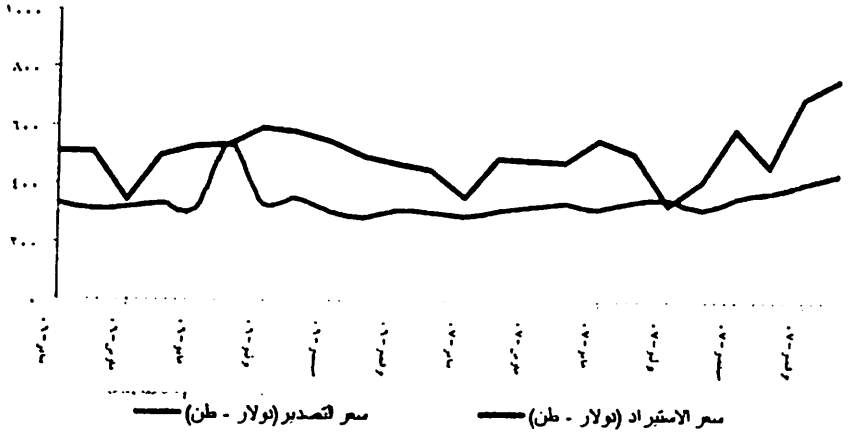

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

ويتعمق عدم استفادة مصر من ارتفاع أسعار الطاقة ، إذا ما علمنا ان كل من صادرات وواردات مصر من المنتجات البترولية قد زاد خلال عامى ٢٠٠٦ ، و٢٠٠٧، وذلك على النحو الذى يوضحه الدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) الميزان البترولى المصرى لعامى ٢٠٠٦-٢٠٠٧

السنوات	الصادرات		الواردات		الميزان البترولى	
	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)
٢٠٠٦	٧٢٨١	٢٢٦٢٦	٣٣٦٦	٦٧٢١	٣٩١٥	١٥٩٠٥
٢٠٠٧	٨٥٠٤	٢٤٢٣٠	٣٩٩١	٨١٨٢	٤٥١٣	١٦٠٤٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – قاعدة بيانات مصر انترنت

وفيما يتعلق بأثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا على الموازنة العامة للدولة ، فقد ارتفعت مخصصات الدعم سواء المقدمة للسلع التموينية ، أو المنتجات البترولية ، حيث يشير الحساب الختامى لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى أن دعم السلع التموينية – متضمنا دعم الخبز – بلغ حوالى ٩,٥ مليار جنيه ، وبلغ دعم المنتجات البترولية حوالى ٤٠,١ مليار جنيه. إلا أنه فى مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، بلغت مخصصات دعم السلع التموينية نحو ٢١,٤ مليار جنيه ، و٦٢,٧ مليار جنيه لدعم المنتجات البترولية ، وذلك على الرغم من القرارات الحكومية الأخيرة التى اتخذتها الحكومة بشان رفع الأسعار المحلية لبعض المنتجات البترولية.

خلاصة الأمر ، أدت أزمة الغذاء العالمية إلى انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد المصرى ، سواء تعلق الأمر بأوضاع الميزان التجارى ، أو أوضاع الموازنة العامة للدولة ، أو معاناة الاقتصاد المصرى من موجة تضخمية عاتية ، يتوقع لها ان تتزايد خلال الأشهر المتبقية من العام الحالى ٢٠٠٨، وربما قد تستمر الى عام ٢٠٠٩.

ثالثا : تقييم تحرك الحكومة المصرية لاحتواء الآثار السلبية لأزمة الغذاء العالمية

نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء ، وتزايد معاناة المواطن المصرى من لهيب الأسعار المحلية للسلع والخدمات ، فقد قررت القيادة السياسة فى عيد العمال ٢٠٠٨ ، زيادة أجور العاملين بالدولة بنسبة ٣٠ % ، وزيادة أجور العاملين بالمحليات بنسبة ٨٠% ، وزيادة المعاشات بنسبة ٢٠% وبحد أقصى ١٠٠ جنيه شهرياً ، وهو الأمر الذي لاقى استحسان العديد من المواطنين.

إلا انه نظرا لضرورة تدبير العلاوة الخاصة الجديدة من موارد جديدة حقيقية غير تضخمية ، فقد طرحت الحكومة حزمة من سبعة إجراءات ومصادر على البرلمان – والذى وافق عليها – تمثلت في : زيادة ضريبة المبيعات على البنزين والسولار والكيروسين ، من خلال فرض رسم تنمية موارد على البنزين، والسولار، والكيروسين ، ليرتفع سعر البنزين ٩٠ إلى ١,٧٥ جنيه ، والبنزين ٩٢ أوكتين الى ١,٨٥ جنيه ، والبنزين ٩٥ أوكتين إلى ٢,٧٥ جنيه ، والكيروسين والسولار إلى ١,١٠ جنيه للتر. وإلغاء الإعفاء الضريبي على أرباح المدارس والجامعات الخاصة ، وإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة فى مجال الصناعات الثقيلة كثيفة الاستخدام للطاقة ، ورفع أسعار الغاز الطبيعى للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة من ٣٦قرش/م٣ إلى ٥٧ قرش/م٣ ، وفرض رسم تنمية موارد على الطفلة المستخرجة من المحاجر بواقع ٣٥ جنيهاً عن كل طن طفلة ، وزيادة رسم تنمية موارد على رخص تسيير السيارات الخاصة ، بالإضافة إلى زيادة ضريبة المبيعات على السجائر. وسوف يبلغ حصيلة هذه الموارد حوالى ١٤,٤ مليار جنيه مصرى٤٣.

وقد أصابت هذه الإجراءات المواطنين المصريين بقدر كبير من الإحباط وخيبة الأمل ، حيث أكدوا "أن الحكومة تأخذ بالشمال ما تعطيه لهم باليمين" ، وعلى الرغم من اتفاقنا على سلامة بعض الإجراءات من الناحية الاقتصادية الفنية ، إلا أن الحكومة قد جانبها الصواب كثيرا فى هذه الإجراءات ، وذلك نتيجة للأسباب التالية :

- كان من الممكن تخفيض معدل الزيادة فى الأجور من ٣٠% إلى ١٥% ، على أن يواكبها تخفيض حزمة المصادر المقترحة لتغطية هذه العلاوة ، وخاصة فيما يتعلق بزيادة أسعار الكيروسين والسولار والبنزين فى الوقت الحالى ، وإلغاء الإعفاء الضريبي على أرباح المدارس والجامعات الخاصة.

---

43 – الحزب الوطنى الديمقراطى ، " سياسات العدالة الاجتماعية وتحسين أحوال الفئات الأولى بالرعاية" رؤى ومواقف حزبية ، مايو ٢٠٠٨

- ان توقيت اتخاذ القرار بشان الإجراءات السابقة ، هو توقيت خاطئ ، حيث كان من المستحسن ان يكون بعد صرف الزيادات الجديدة بحوالى شهرين على الأقل.
- تسببت هذه الإجراءات فى المزيد من زعزعة الثقة بين الحكومة والمواطنين.
- سوف تؤدى هذه الإجراءات إلى خلق موجة تضخمية مزدوجة (الأولى نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء عالميا ، والثانية نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار محليا)٤٤.
- من المشكوك فيه أن تؤدى هذه الإجراءات إلى زيادة ملموسة فى الأجور الحقيقية.
- تجاهل هذا القرار البحث عن حلول ابتكارية صديقة للطبقات المتوسطة والفقيرة ومحدودى الدخل ، وذلك لتمويل عجز الموازنة.

رابعا : التحرك المستقبلى ..... نحو صياغة برنامج عمل وطنى توافقى

يمر الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن بمرحلة صعبة ، الأمر الذى يتطلب أولا الوعى بخطورتها ، ثم ثانيا التحرك الجاد والفعال لتجاوزها. وللحد من الآثار السلبية لازمة الغذاء العالمية – والتى من المحتمل استمرارها خلال الأعوام القادمة – وتلافى مخاطرها ، يجب إعداد " برنامج عمل توافقى " يهدف بشكل أساسا إلى تحسين مستوى معيشة الطبقة المتوسطة والأسر الفقيرة ومحدودى الدخل ، وخاصة فيما يتعلق بضمان حصولهم على الغذاء بشروط مناسبة. وبحيث يتضمن عدد من الإجراءات والآليات المحددة ، والتى يجب تنفيذها عبر برمجة زمنية لها ، سواء فى الأجل القصير والمتوسط ، أم فى الأجل الطويل. وتتمحور هذه الإجراءات والآليات حول ثلاثة محاور ، وذلك على النحو التالى:

المحور الأول : حماية الطبقات المتوسطة والفئات الفقيرة من موجة التضخم السائدة ، من خلال :

١. تخفيض معدل الضريبة على دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الحكومى وقطاع الاعمال العام والخاص إلى ١٥% ، ورفعها إلى ٢٥% على أرباح الشركات.
٢. التعديل الجذرى لقانونى المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، وحماية المستهلك ، بحيث تتحقق " المسميات " الفعلية لهمها.

---

44 - حذر الدكتور سلطان أبوعلى وزير الاقتصاد الأسبق، من أن الإجراءات الأخيرة ستدفع معدلات التضخم إلى الارتفاع حتى ٢٥% نهاية ٢٠٠٨، وذكر أن الخلل يرجع إلى النظام الاقتصادي المتبع والخاضع لقوى السوق، وقال: "هناك فارق كبير بين اقتصاديات السوق والانفلات الاقتصادي" ، والأمر لا يجب أن يكون فوضى أو (سهللة). واقترح تجميد الأسعار والأجور فترة تتراوح بين ٣ و٦ شهور لتهدئة الأحوال الاقتصادية ، ووضع برنامج شامل وخطة طريق لاستعادة الاستقرار. (جريدة المصرى اليوم)

٣. تثبيت أسعار السلع الغذائية لخلال العام القادم ، ، على النحو الذى قامت به الحكومة المصرية بالنسبة لتثبيت أسعار الدواجن ، وذلك من خلال تطبيق المادة رقم (١٠) من قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، والتى تنص على انه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تحديد سعر بيع منتج اساسى أو أكثر لفترة زمنية محددة ، بحيث لايعتبر نشاطا ضارا بالمنافسة اى اتفاق تبرمه الحكومة يقصد تطبيق الأسعار التى يتم تحديدها.

٤. ضرورة التزام الحكومة بالمصداقية مع الفلاحين ، فإذا التزمت بان تكون أسعار التوريد متفقة مع الأسعار العالمية ، فيجب أن تستمر فى ذلك حتى لو انخفضت الأسعار العالمية. مع الأخذ بعين الاعتبار الربحية النسبية بين المحاصيل.

٥. رفع سعر الفائدة على الودائع بمعدل ملموس للحيلولة دون تآكل المدخرات للطبقة المتوسطة ، من خلال تخفيض سعر الفائدة الحقيقى السالب ، وفى هذا الصدد يجب على البنك المركزى العمل بكثافة على تحقيق أهداف السياسة النقدية ، من خلال استهداف معدلات منخفضة للتضخم خلال الفترة القادمة.

٦. تضييق التفاوتات بين معدلات الأجور للعاملين فى الجهاز الادارى للدولة ، من خلال التقريب بين الحدود الدنيا والقصوى لاجمالى الأجور والمرتبات.

٧. إعادة التفكير فى إتباع سياسة الأجور الرخيصة ، كعنصر تنافسية للاقتصاد المصرى ، ومصدر جذب للاستثمار الاجنبى المباشر ، من خلال الاهتمام بالمزايا المطلقة لعنصر العمل – الإنتاجية والنوعية – بدبلا عن المزايا النسبية ، بحيث تنعكس فى النهاية على تكلفة منخفضة لوحدة العمل (من خلال معدلات أجور وإنتاجية مرتفعة بدلا من معدلات أجور وإنتاجية منخفضة).

٨. إعادة قضية " الإنتاجية " على أولويات أجندة السياسات الاقتصادية – وخاصة الإنتاجية الزراعية – حيث يتعجب المرء من الاهتمام " المفرط " بقضايا مناخ الاستثمار وجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية ، وإهمال عدد كبير من القضايا المحورية بالنسبة للمجتمع المصرى ، مثل : الانتاجية ، السلوكيات ، الفساد ، الثقوب التى حدثت فى النسق الاجتماعى والقيمى للمواطن المصرى.

المحور الثانى : النهوض بالزراعة المصرية

١. التحديد الواضح لهوية السياسة الزراعية المصرية ، فمن غير المنطقى التأرجح بين استراتيجيات " الاكتفاء الذاتى"٤٥ ، و"الأمن الغذائى" على مدار ربع القرن الماضى ، ويقترح فى هذا الصدد أن تتبع مصر تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتى بالنسبة لسلعة القمح ، من خلال الوصول إلى نسبة اكتفاء ذاتى لاتقل عن ٨٠% خلال الأعوام الخمسة القادمة ، وذلك باعتبارها سلعة إستراتيجية ترتبط بالأمن القومى المصرى ، يجب ألا تخضع للمبادئ والقواعد الاقتصادية المتعارف عليها ، وذلك للوصول "السيادة الغذائية " وتقليل التبعية الغذائية تدريجيا. على أن يتم تطبيق مبدأ الأمن الغذائى على باقى المحاصيل الزراعية.

٢. العمل على زيادة نسبة الاستثمارات الزراعية لتصل إلى ١٥% من جملة الاستثمارات خلال الأعوام الخمسة القادمة ، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبى المباشر على الدخول فى مشروعات زراعية جديدة٤٦.

٣. تحديد تركيب محصولى امثل ، يأخذ عين الاعتبار قيود المياه ، والاراضى الزراعية القابلة للاستصلاح ، ويستجيب للاحتياجات المستقبلية لسكان مصر ، ويقلل من الصدمات الغذائية الخارجية.

٤. التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية والزيتون في الصحراء ، لتقليل نسبة استيراد الزيوت من الخارج ، والتى شهدت ارتفاعات كبيرة فى أسعارها.

٥. العمل على تجريم بيع سنابل القمح وهى خضراء ، لإنتاج الطاقة منها أو استخدامها كعلف للمواشي

٦. العمل على إنتاج أصناف لمحاصيل زراعية مُحسّنة ، واكتشاف البذور المهجنة عالية الإنتاجية ، من خلال استمرار وزيادة الاستثمارات في برامج البحوث والتطوير الزراعية ،

---

45 - أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمى للأغذية فى عام ١٩٩٦ ، تم تعريف الأمن الغذائى على الوجه التالى : يتحقق الأمن الغذائى عندما تتاح الفرصة لجميع الناس فى جميع الأوقات للحصول بصورة مادية واقتصادية على غذاء كاف وآمن ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية والأغذية التى يفضلونها ليعيشوا حياة مليئة بالنشاط والصحة. ويرتكز مفهوم الأمن الغذائى على ثلاثة مرتكزات: وفرة السلع الغذائية ، وجود السلع الغذائية فى السوق بشكل دائم ، أن تكون أسعار السلع فى متناول المواطنين.ان هذا المفهوم يتفق مع نظرية المزايا النسبية ، بمعنى تصدير السلع الأكثر كفاءة ، واستيراد الأقل كفاءة ، طالما توافر النقد الاجنبى المطلوب.

46 - جدير بالذكر ، فقد انخفضت نسبة الاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمارات من ١٣,٢% فى الخطة الخمسية الرابعة الى ٧,٢% فى الخطة الخمسية الخامسة.

خاصة فى ظل العدد الكبير من المراكز البحثية الموجود فى وزارة الزراعة المصرية ، مع الاهتمام بتطوير أساليب الزراعة والرى ، بما يؤدى إلى الاقتصاد فى استخدام المياه٤٧.

٧. إنشاء صوامع ذات سعات تخزينية كبيرة ، لتكوين مخزون استراتيجى كافى من الحبوب٤٨.

٨. ترسيخ التعاون العربى الغذائى ، وخاصة مع السودان ، كخطوة تدريجية للوصول إلى الأمن الغذائى العربى الجماعى.

٩. تشجيع التواضع فى أنماط استهلاك السلع الغذائية ، وتقليل نسبة الهدر والفاقد فى المحاصيل الزراعية.

١٠. عقد مؤتمر قومى حول مستقبل الاصلاح الزراعى فى مصر فى القرن الحادى والعشرين ، لبحث مدى حاجة فى المجتمع المصرى إلى سياسة زراعية جديدة ، والمساعدة على إعداد نموذج جديد للإصلاح الزراعي في القرن الواحد والعشرين

المحور الثالث : تقوية الموازنة العامة للدولة ، من خلال :

١. العمل بجدية على الحد من نسبة التهرب الضريبي ، وتحصيل المتأخرات الضريبية ، وتوسيع القاعدة الضريبية.

٢. إعداد دراسة تطبيقية لتحديد المنافع والتكاليف لإمكانية تطبيق ضريبة تصاعدية على أرباح الشركات العاملة فى مصر ، بما لايؤثر بالسلب على استقرار السياسات الاقتصادية ومناخ الاستثمار فى مصر.

٣. دراسة جدوى فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية فى البورصة المصرية للتعاملات التى تزيد على ١٠٠ ألف جنيه مصرى ، فى ضوء التجارب الدولية ، والمنافسة فى أسواق المال العالمية.

---

47 - تفيد تقديرات البنك الدولى ، أن متوسط معدلات العائد من برامج البحوث والتطوير الزراعية والإرشاد الزراعي في البلدان النامية يبلغ ٤٣% سنوياً. ولكن على الرغم من معدل العائد هذا من تلك الاستثمارات، مازالت العلوم الزراعية غير مُموّلة بشكل كافي في البلدان النامية.

48 - يرى الخبير الزراعى العالمى " فابوزا " ، انه من المرجّح أن تنعكس تداعيات التقلبات السعرية فى الأسواق العالمية للسلع الزراعية على ارتفاع فاتورة الغذاء للمواطن المصرى خلال العشر سنوات القادمة. ومن ثمّ يُقترح أن تنتهج الحكومة المصرية سياسات جديدة تسمح بتكوين مخزون إستراتيجي (buffer stocks) من السلع الغذائية الرئيسية، لتجنُّب مثالب التقلبات السعرية على الاستهلاك الغذائى للمواطن، وتأمين احتياطات كافية من الغذاء.

٤. الانتهاء من مراجعة عقود تصدير الغاز الطبيعى مع جميع دول العالم ، لتعظيم استفادة مصر من ارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات الطاقة ، فى فترة زمنية لاتزيد عن ٦ أشهر.

٥. استمرار العمل نحو صياغة خطة عمل مجتمعية لإصلاح منظومة دعم السلع الغذائية ودعم الطاقة تحقق الكفاءة والفاعلية ، وزيادة رفاهية المواطن المصرى.

٦. التصرف بالبيع فى المخزون الحكومى الراكد ، الذى يشتمل على معدات وخطوط إنتاج قديمة وأجهزة وأثاث مستعمل.

٧. دعوة جميع المراكز البحثية ، والأحزاب الوطنية إلى تقديم اقتراحات محددة للتغلب على العجز فى الموازنة العامة للدولة ، بغية زيادة الإيرادات وترشيد النفقات.

ان تصميم برنامج العمل السابق بإجراءاته والياته المقترحة أعلاه ، سوف يؤدى إلى تقوية الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته على امتصاص الصدمات ومواجهة التحديات الخارجية ، بما في ذلك ارتفاع الأسعار العالمية ، ومن ناحية أخرى سوف يقلل من المخاطر المحتملة التى سوف تتعرض لها مصر ، فى حالة استمرار أزمة الغذاء لسنوات قادمة.

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

حول

الأمن الغذائي في ضوء تطور الأسعار العالمية ونمط استهلاك الغذاء في مصر

مقدمة

يعد الأمن الغذائى من القضايا الاستراتيجية بالغة الحيوية ، وهو أحد الأبعاد الأساسية فى الأمن القومى . ومن هنا تأتى هذه الأهمية فى صدارة اهتمامات الدول المختلفة ، وقد تصاعدت أهميتها خلال المرحلة الراهنة فى ظل الارتفاع الحاد وغير المسبوق فى أسعار السلع الغذائية ، الأمر الذى نجم عنه ارتفاع قيمة واردات هذه السلع فى الدول المستوردة ومنها مصر . الأمر الذى ينذر بحدوث قلاقل واضطرابات اجتماعية .

ونظرا لأهمية الموضوع عقد المعهد ندوة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٨ لمناقشة هذا الموضوع ، وقد اشترك فى هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل المعهد وخارجه ، وقاموا بمناقشة العديد من القضايا التى أثارتها الورقة الخلفية التى قدمت فى اللقاء ، وقد أتاح اللقاء بعض النواتج من مقترحات وتوصيات قد تساعد متخذى القرار فى التوصل الى تطورات ورؤى لكيفية دعم وتقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نعرضها فيما يلى :

(١) ضرورة إعادة النظر فى السياسات الزراعية لتحقيق أكبر نسبة من الإكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الأساسية (خاصة القمح والذرة الشامية) .

(٢) تشجيع الاستثمار فى مجال زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية .

(٣) تشجيع الدراسات والبحوث لتحقيق زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية الأساسية (القمح – الذرة الشامية – السكر – الزيوت النباتية) رأسياً وأفقياً .

(٤) تطوير وتحديث النظم و الأساليب الزراعية خاصة فيما يتعلق بتحسين جودة الأراضي الزراعية وطرق الرى الحديثة .

(٥) تطوير برنامج دعم السلع التموينية بما يحقق وصوله للفئات الأكثر إحتياجاً .

(٦) تفعيل دور المعهد القومى للتغذية فى نشر التوعية التغذوية الصحية وبما يتناسب مع القوة الشرائية لغالبية المصريين .

(٧) الإهتمام ببرنامج التغذية المدرسية وحل المشكلات التنظيمية والمالية المحيطة به مع تطويره فى اتجاهات تنوع المواد الغذائية وطرق تقديمها وزيادة معدل التغطية افقيا ورأسيا .

(٨) ضرورة الحد من الارتفاع في أسعار الغذاء علي المستوي المحلي، من خلال تشجيع التوسع الأفقي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة واستصلاح أراض جديدة وزيادة إنتاجية الفدان، بالإضافة إلي تشجيع المزارعين علي الممارسات الزراعية الجيدة.

(٩) للحد من التأثير السلبي لارتفاع أسعار السلع الغذائية من خلال دعم رغيف الخبز ومضاعفة السلع علي البطاقة التموينية، وإضافة مواليد جديدة عليها ووقف تصدير الأرز لزيادة المعروض منه في السوق المحلية مع تخفيض التعريفة الجمركية علي السلع الغذائية المستوردة.

(١٠) ضرورة وضع خطة تنفيذية لزيادة إنتاج مصر من الزيوت لتقليل الفجوة الاستهلاكية من خلال زراعة ٢٥٠ ألف فدان جديدة بأشجار الزيتون، والبدء في زراعة محاصيل جديدة تنتج الزيوت . ضرورة التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية الأخري لزيادة إنتاج مصر من الزيوت مثل فول الصويا وعباد الشمس والسمسم والكتان والفول السوداني والقطن .

(١١) زيادة إنتاجية قصب السكر والوصول بها لأكثر من ٥٠ طناً للفدان مع زيادة إنتاجية بنجر السكر في مناطق الاستصلاح الجديدة.

(١٢) التنسيق بين منظمة «الفاو» ووزارة الزراعة لتأسيس مشروعات نظام المعلومات الخاص بانعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة مع مركز معلومات الأمن الغذائي لإمداد الدولة بالمعلومات الكاملة عن الفقر والغذاء وحالة الأمن الغذائي وعوامل الضعف التي تؤثر علي السكان.

(١٣) سرعة البدء فى دراسات واجراءات لمواجهة عديد من التهديدات للأمن الغذائى ، مثل التوجه العالمي حاليا نحو إنتاج أنواع من الوقود – كالإيثانول – باستخدام بعض المنتجات الزراعية ، مما يهدد الأمن الغذائي في العديد من مناطق العالم ، وينذر بحدوث مجاعات في تلك المناطق. والآثار السلبية

المتوقعة للتغيرات المناخية ، سواء من ناحية الإنتاجية الزراعية ، أو الموارد المائية ، أو الصحة ، كما أن التهديد الناتج عن ارتفاع مستوى سطح البحر يأتي في مقدمة تلك المخاطر ، فدلتا النيل على طول الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط مهددة بالغرق إذا ارتفع مستوى سطح البحر ، مما قد يتسبب في تهجير الملايين من تلك المنطقة المكتظة بالسكان ، بالإضافة على فقد آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية الخصبة.

(١٤) لمواكبة التقلبات فى أسعار الأغذية ، لابد من الاستثمار فى ميدان إدارة مخاطر الأمن الغذائى ، وتتضمن الآليات ذات الصلة وضع خطط للأمن الغذائى ، وتعزيز استخدام مخزون الأغذية على الأصعدة المجتمعية والمحلية الاقليمية .

الاقتصاد المصري بين الركود والانتعاش
" رؤية تنموية للواقع الراهن "

اعـــداد

د.محمد عبد الشفيع عيسى
مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
معهد التخطيط القومى

بيان المحتويات

١- من الركود إلى التنمية العربية

٢- دورات الانتعاش والركود الأخيرة في الاقتصاد المصري

٣- نُذر الركود أو بدايات الركود الراهن، ١٩٩٨ -٢٠٠١

٤- تأصل الركود والسياسة الاقتصادية المصرية الراهنة ٢٠٠٢- ٢٠٠٥

٥- المحاولة الراهنة لتجاوز الركود: تجاوز البعد الاجتماعي في عملية التنمية

٦- من الركود إلى استدامة النمو والتنمية

٧- بعض الدلالات الاجتماعية للركود الاقتصادي

٨- خاتمة موجزة

١- بين الركود والتنمية العربية: نظرة إجمالية

واجهت الدول العربية ظروفا اقتصادية استثنائية خلال العقدين الأخيرين. بدأت هذه الظروف تقريبا من نقطة انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى بعد عام ١٩٨١، وخاصة منذ ١٩٨٦، وذلك بعد "فورة" أو "فورتين" لارتفاع الأسعار، أولاهما حدثت في ركاب حرب أكتوبر العسكرية والاقتصادية-النفطية لعام ١٩٧٣، وثانيتهما وقعت خلال فترة ١٩٧٩-١٩٨١. وقد أطلق على هذه "الظروف تعبير فضفاض أخذ ينسحب على عموم البلدان النامية والمتخلفة اقتصاديا، هو تعبير (الأزمة الاقتصادية العالمية). وما هي بأزمة عالمية حقا، ولكنها أزمة محدودة بحدود تلك البلدان النامية والمتخلفة اقتصاديا، التي كانت تسمى بالعالم الثالث.. وإنما شرعت الدول الصناعية المتقدمة في (تصدير الأزمة) من عندها إلى تلك البلاد المأزومة، والتي وقعت عموما في جب (الاستدانة) سواء على مستوى الدين العام الخارجي أو على مستوى العجز في الموازنات الحكومية. وأوكلت إلى صندوق النقد الدولي مهمة (الإنقاذ من الغرق) لتلكم البلاد المدينة.

وما هي إلا سنين معدودة حتى نزلت نوازل خاصة بنا نحن العرب، مع مطلع التسعينات من ذلك القرن المنصرم. فوقعت حرب الخليج الثانية- بعد الأولى- واشتعلت حرب أهلية في الجزائر المجاهدة، وأخرى في الصومال، وتصاعدت حرب جنوب السودان مع صعود (أهل الإنقاذ) في الخرطوم بعد ١٩٨٥، وأخذ يعاني الشعب الفلسطيني على إثر انتفاضته الأولى لعام ١٩٨٨، بينما أخذت لبنان - وربما معها سوريا - تخرج ببطء من أتون الحرب الداخلية. من هنا حدث لون من الفرز العربي بين مجموعات ثلاثة: مجموعة من البلاد النفطية تعاني من العجز في الموازنات الحكومية، مع ظرف خاص بالكويت؛ ومجموعة تعاني من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومن شبح مختلط للبطالة (الشابة) وتضخم الأسعار كما في مصر وسوريا والمغرب، ومجموعة تعالج الحرب أو تعيشها ومعها البعض مما أخذ يطلق عليه في أعمال جامعة الدول العربية (البلاد الأقل نموا).

فأما دول الخليج فإنها كانت في الموقع الأفضل نسبيا، وظلت تستقبل العمالة المهاجرة من الوطن العربي ومن خارجه، وإن كان بذلك بمعدلات أقل مما سبق. وأما المجموعة الأخيرة ممن انزلقت إلى الفوضى العميقة الممتدة فقد خرجت من حسابات التنمية أصلا بدخولها إلى "مضمار "عدم الاستقرار" المزمن. وفي المنطقة الوسطى جعلت البلاد العربية (متوسطة الدخل) - مثل جمهورية مصر العربية- تعاني من جميع أنواع الاختلالات الهيكلية، على كل من المستوى المالي النقدي، والمستوى الإنتاجي. وعلى هذه المجموعة نركز تحليلنا هنا، بالتركيز على المثال المصري.

فقد بدأ تدخل صندوق النقد الدولي في صياغة السياسة الاقتصادية المصرية منذ أواسط الثمانينات؛ ثم اشتد تدخله، وبصورة أعمق، منذ مطلع التسعينات، كما هو الشأن مع سائر الدول ذات العبء المرتفع للاستدانة الخارجية. و تركزت منهجية (الصندوق) في معالجة أزمات الدول المدينة في توقيع اتفاق رسمي مع (الصندوق) يطلق عليه اتفاق(التثبيت) تارة، واتفاق (التصحيح) أو (التكيف الهيكلي)، تارة أخرى وهو ما حدث مع معظم الدول الإفريقية مثلا. وهذا هو (برنامج التكيف الهيكلي) Structural Adjustment Program SAP . أما المحتوى المشترك لهذا البرنامج في جميع الحالات فإنه يقوم على مواجهة العجز في الموازين المالية والنقدية العامة، وخاصة الموازنة الحكومية. ويتمثل المدخل المفضل لدى(الصندوق) لعلاج الاختلال المالي في (وصفة) أو (روشتة) نمطية ، فحواها تقليل النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة. ويتم تقليل النفقات من بوابة خفض الإنفاق الاجتماعي بالذات، الموجه إلى الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، باعتبار أن (فاتورة) الإنفاق المذكور هي السبب في عجز الموازنة العامة، جريا على سُنّة فكر (الليبراليين الجدد)، في الاقتصاد، قرناء المحافظين الجدد في المجال السياسي، بنزعتهم المعادية للتحرر الاجتماعي والوطني في البلدان النامية والفقيرة.

وقد وقع اتفاق (التثبيت) بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١. ويمثل الاتفاق نموذجا لبرامج التكيف الهيكلي بحسناتها وسيئاتها، في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل. فهذه البرامج تعالج التضخم السعري فعلا، من خلال تقليص الكتلة النقدية وخفض الإنفاق الاستهلاكي للجمهور العام،ولكنها تتسامح بوجود معدل مرتفع للبطالة. لذلك يتحقق توازن نسبي للموازنة العامة، بتقليل العجز، ولكن على حساب الفئات الاجتماعية التي كانت المستفيد الأول من الإنفاق الحكومي على الأغراض الاجتماعية، وفي مقدمتها: الدعم السعري، المباشر وغير المباشر، لسلع والخدمات الأساسية، لكل من المنتج والمستهلك، ونظم التأمينات والضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية.

لهذا كله، وبرغم التوازن المالي والنقدي الظاهري، فإن اختلال التوازن الفعلي، اقتصاديا واجتماعيا، يظل هو الحقيقة الكبرى، مما يمهد لحدوث (الركود) من بعد الانتعاش الظاهري والمؤقت. فمن الناحية الاقتصادية، إن السماح بمعدل مرتفع للبطالة، لقاء خفض معدل التضخم، لا ينسحب على بطالة العنصر البشري فقط ولكن على العنصر العيني والمادي أيضا، من خلال نقص التشغيل للطاقات الإنتاجية وعدم إضافة طاقات إنتاجية جديدة، بل وأحيانا : التضحية بطاقات إنتاجية قائمة تاريخيا وبنيت بالعرق والدموع(والدم أيضا). وهذه حالة القطاع العام المصري تحديدا، والذي بيع الكثير من مشروعاته بعد حملها و ربما إجبارها، بطريق غير مباشرة، على تحقيق خسائر مالية متواصلة، تمهيدا

لعليات عديدة من الخصخصة العشوائية. كما أن رفع أسعار الفائدة، سعيا وراء التوازن النقدي، أدى إلي إحجام المستثمرين عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، والتوجه بدلا من ذلك إلى الأنشطة سريعة العائد، عالية الربحية(كتجارة الاستيراد، والعقار)، بدون قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

ومن الناحية الاجتماعية، اتضح أن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للجمهور يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات الإنتاجية، نظرا لأن الاستهلاك، في حد ذاته، يولد الطلب المتجدد على المنتجات الوطنية. إن الاستهلاك الجماهيري، لو أحسن توجيهه، يمثل قوة دافعة للاقتصاد ولدورة الناتج المحلي الإجمالي. ولكن هذا الاستهلاك تناقص، ثم أنه وُجّه إلى السلع المستوردة. كما تناقص التصدير السلعي- من خارج البترول- نظرا لضمور الطاقات الإنتاجية المحلية، بينما تم العدول عن سياسة (الإحلال محل الواردات) كسبيل محتمل لخفض "الميل للاستيراد" ولسد العجز المتفاقم في الميزان التجاري.

وماذا كانت النتيجة؟

النتيجة أنه رغم الحفاظ على توازن مالي ونقدي ظاهري، من خلال خفض الدعم والإعانات الاجتماعية، وزيادة معدل الضريبة، ورفع سعر الفائدة المصرفية، وبرغم ما صاحب ذلك التوازن من انتعاش محدود وزيادة في معدل النمو(الكلي) بالأسعار الجارية، دون احتساب معدل التضخم- إلا أن شبح الركود أخذ يطل بوجهه الكالح، من بوابات فتحها(برنامج التكيف الهيكلي) على مصاريعها: البطالة، خفض الاستهلاك الجماهيري، تناقص الاستثمارات المنتجة.

ولقد حدث توازن ظاهري، وانتعاش مؤقت، وارتفاع في معدلات النمو بالقيم الجارية، خلال سنوات امتدت من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩. و من قلب آليات الانتعاش الظاهري ولد الركود وأخذ يزداد وضوحا مع مطلع الألفية وحتى الآن، ولكن بوتيرة مختلفة وأشكال متباينة. ولكن فلنضع هذه الحقيقة، باختصار، ضمن سياقها الخاص بدورات الركود والانتعاش في الاقتصاد المصري منذ انتهاج سياسة (الانفتاح الاقتصادي).

٣- دورات الانتعاش والركود الأخيرة في الاقتصاد المصري

يمكن تعقب دورات الانتعاش والركود في الاقتصاد المصري منذ بداية (الانفتاح الاقتصادي) عام ١٩٧٤ فيما يلي:

١-دورة الانتعاش (من١٩٧٦ إلى ١٩٨٦) تقريبا، والمصاحبة في بدايتها لفورة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما أعقبها من تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد المصري بفعل توفر موارد مالية ذات طابع استثنائي كان لها أثرها في حدوث ما

يشبه الطفرة في الأنشطة التجارية والعقارية والسياحية، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الناتج القومي الإجمالي ومعدلات نموه خلال ما تبقى من عقد السبعينات. لقد كان ذلك راجعا إلى ما أطلق عليه (الأربعة الكبار): ارتفاع إيرادات تصدير النفط، وارتفاع قيمة التحويلات النقدية والعينية للمصريين العاملين في الدول النفطية العربية، عبر كل من الخليج وليبيا، والعراق أيضا، وزيادة متحصلات السياحة، ونمو عوائد قناة السويس. يضاف إليها جميعا ضخ كم متزايد من القروض الميسرة والمعونات الأجنبية من الدول الغربية -خاصة أمريكا ودول الجماعة الاقتصادية الأوربية حيننذ- وكذا اليابان.

ونظرا للطابع المتذبذب للعوامل الأربعة السابقة، فقد أخذ أثرها في الضعف، اعتبارا من نهاية السبعينات، مما دعا إلى التبشير الرسمي بقدوم (عام الرخاء) سنة ١٩٨٠. ولكن عام الرخاء لم يأت، وإنما ظهرت موجة ركودية مع العام ١٩٨١.

٢- دورة ركود من١٩٨٦ إلى عام١٩٩١، حين تم توقيع اتفاق التثبيت الأول مع صندوق النقد الدولي في شهر مايو من العام الأخير. وبدأ تجلي الركود عام ١٩٨٦تقريبا ، وحينها أخذ يتم التعاون على نطاق واسع مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أفق (التكيف الهيكلي) مع آليات السوق الرأسمالية العالمية، التي أخذ (الصندوق) يلعب دور قائد (جوقة العزف) فيها، بعد أزمة المكسيك الناجمة عن(التوقف عن الدفع) للديون عام ١٩٨٥. يضاف إلى ذلك، انخفاض أسعار النفط العالمي والمواد الأولية اعتبارا من عام ١٩٨٤، وبدء ظهور الآثار الناجمة عن إضعاف القطاع العام مع عدم توفر بديل من القطاع الخاص في المجال الصناعي بالذات. كل ذلك إلى جانب الإخفاق في انتهاج سياسة اقتصادية منسقة جديدة على إثر (المؤتمر الاقتصادي) في مطلع ١٩٨٢.

٣- دورة انتعاش خلال الفترة منذ ١٩٩٢ /١٩٩٣ حتى ١٩٩٨ /١٩٩٩ ، وتشمل ما يمكن أن نطلق عليه النصف الثاني من (حكومة عاطف صدقي) وكل أو جُلّ الفترة المسماة (حكومة الجنزوري). ويمكن اعتبار هذه الدورة تطبيقا نمطيا لنوع من برامج (التكيف الهيكلي) حيث يمكن أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي الكلي، مع استعادة التوازنات الإسمية للاقتصاد.

بيد أن هذه التوازنات تمت في إطار سياسة اقتصادية تنطوي على مخاطر ركودية، من خلال الحرص على توازن الموازنة العامة وضغط الإنفاق الاجتماعي العام، رغم كون هذا الإنفاق مولدا لآثار انتشارية إيجابية على الاقتصاد، والتركيز على كبح التضخم مع التساهل في البطالة، وغض البصر عن قطاعات الإنتاج السلعي. وبرغم حدوث ارتفاع في معدل النمو الكلي، وبعض من آثار النمو: (التساقط من أعلى إلى أسفل) فقد تجمعت نُذُر الركود خلال الفترة التالية:

٤- فترة نذر الركود -إذا صح هذا التعبير- من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، فيما يمكن أن نطلق عليه (العامين الأولين من حكومة عاطف عبيد).

٥- فترة معاودة الركود من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤ وربما ٢٠٠٥ ، وهو ركود بدا قويا ومتواصلا، مع ظهور علامات على ارتفاع معدل النمو الكلي في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، والذي لا ينعكس إيجابا على مستوى المعيشة الاجتماعية العام على كل حال - على نحو ما سنرى.

٣- نُذُر الركود: (٢٠٠٠-٢٠٠٢)

لقد تجمعت نذر الركود عام ٢٠٠٠بالإشارة الى ما اطلق عليه البعض (نقص السيولة) وتبين انه لا يوجد نقص ما فى السيولة إذا ما أخذناها بالمعنى الفنى أو العلمى باعتبارها مجموع الكتلة النقدية.. وأشار بعض آخر الى النقص المشاهد في تصريف المنتجات أى قصور حركة البيع والشراء للبضاعة الحاضرة وتبين ان هذا عرض لظاهرة أخرى أهم وهى انخفاض مستوى دوران رأس المال او ما يسمى (رقم الأعمال) او مبيعات منشآت الأعمال.

ولما كان المعدل المعلن للنمو الاقتصادي الكلى قد بلغ مابين ٥% و٦% في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وهو معدل مرتفع نسبياً، فقد اختلط الأمر على الجميع تقريباً.. ولما انقشع الضباب برز تصوران متقابلان :

<u>أولهما</u> : التصور الرسمي ، والذي أخذ يركز على النقص فى حجم النقود السائلة لدى أهم المتعاملين فى الاقتصاد القومي - بوضعه الراهن - وهم التجار والمقاولون ، وان هذا النقص يعود فى جانب رئيسي منه الى الديون غير المسددة لأولئك المتعاملين ، والمستحقة بصفة خاصة لدى الحكومة وأجهزة الدولة الأخرى (الهيئات العامة الاقتصادية) .

<u>وثانيهما</u> : تصور لدى الاقتصاديين المتخصصين ، ومحتواه أن الركود أو الكساد يستمد معناه من الفكر الاقتصادي ومن ممارسات الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد الكبير فى أوروبا وأمريكا ١٩٢٩- ٣٣) وان هذا المعنى ينصرف الى الانخفاض - عبر الزمن - فى مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية وهى الناتج والاستثمار والاستهلاك والتشغيل والتصدير. ويضاف إلى هذا المعنى الاقتصادي العام، معنى (خاص) ينصرف الى الاقتصادات النامية والأقل نمواً، ويتلخص فى تفاقم الاختلالات الهيكلية ولا سيما فى هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخول . ونحن نميل الى هذا المعنى المركب لتفسير بدايات الركود المشاهد في الاقتصاد المصري، حيث انصرف ذلك الركود إلى اختلال هيكل الإنتاج والتوزيع؛ وأدى هذا الاختلال بدوره الى " نقص الاستهلاك" والبطالة و"نقص التشغيل".

وارتبط هذا كله بانخفاض مستوى الصادرات السلعية مقارناً بالمستوى المرتفع للواردات السلعية .

وإذن كان ينبغي ألا نفتش عن معنى الركود في الرقم العام لمعدل النمو الاقتصادي الكلي، بل وجب التفتيش عن معناه فيما هو أعمق .. وبتعبير آخر، إن الركود يكمن في (تركيبة) الناتج القومي و في طبيعة مصادر النمو الاقتصادي بالذات. فإذا ما وصلنا إلى هذا المستوى فسوف نكتشف ركوداً في نمو قطاعات الإنتاج السلعي والخدمات العلمية – التكنولوجية ، مقابل انتعاش ذي طابع (فقاعي) في قطاعات البنية الاساسية والتجارة والمال والإسكان والتشييد والعقارات .

وحسب البيانات الرسمية لوزارة التخطيط عن فترة ١٨ عاماً (١٩٨٢-٢٠٠٠) (٤٩) فإن أعلى القطاعات الاقتصادية من حيث متوسط معدل النمو الحقيقي هي : المطاعم والفنادق (٨,٤%) والمرافق العامة (٨,٣%) والكهرباء (٨,٢%) مقابل (٣%) فقط للزراعة، ولم يتبين الرقم المحدد للصناعة التحويلية (أى باستبعاد التعدين من الصناعة ككل) ولكن من المؤكد أنه يقل عن ارقام القطاعات الثلاثة الأولى (حيث يبلغ معدل نمو الصناعة والتعدين معاً ٧,٣%).

وقد ارتبط اختلال هيكل الإنتاج باختلال هيكل الاستثمار، فقد ثبت – وفق نفس المصادر الرسمية– أن قطاعات البنية الأساسية قد امتصت نحو ٤٧% من إجمالي الاستثمارات المنفذة بالقطاعين العام والخاص خلال ١٨ عاماً (٨٢/٨٣-٩٩/٢٠٠٠) مقابل ٤٣,٥% لقطاعات الإنتاج السلعي ومنها ٩,٣% للزراعة و ١٩,١% للصناعة والتعدين معاً. ولنعلم – بالمقارنة مع ما سبق– أن المصدر الرئيسي المستمر والمستقر للنمو الاقتصادي الكلي في الأجل الطويل هو الإنتاج السلعي وما يرتبط به من خدمات وخاصة الخدمات المعتمدة على استخدام العلم والتكنولوجيا .

فإذا علمنا من البيانات السابقة أن الإنتاج والاستثمار في القطاعات السلعية وما يرتبط بها مباشرة من خدمات لم ينل الأهمية النسبية اللائقة به بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ، فلنا أن نستنتج إمكان حدوث (الركود) بمعنى انخفاض مستوى الدخل والمتغيرات الكلية الأخرى مستقبلاً ، حتى لو كان هذا المستوى مرتفعاً في اللحظة الراهنة لأسباب ذات طابع عرضي أو مؤقت .

<u>من الاقتصاد المحلي الى الاقتصاد الخارجي :</u>

ارتبطت بدايات الركود المحلي بركود التجارة الخارجية السلعية، ممثلاً في تواضع بل وتدهور الأداء التصديري مقارناً بتسارع الاستيراد السلعي سواء للسلع الاستثمارية او

---

49)- وزارة التخطيط الاقتصاد المصري في ١٨ عاما، ١٩٨٢- ٢٠٠٠.

الوسيطة أو الاستهلاكية ، فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية من نحو ١٥,٥مليار دولار عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى حوالى ١٧ مليار دولار عام ١٩٩٩/١٩٩٨ ، بينما انخفضت الصادرات السلعية من ٥١٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ٤٤٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٩/١٩٩٨.

وقد أدى الاستيراد المتسارع الى الآثار الآتية :

١- حلول الواردات محل الإنتاج المحلى – الفعلى او المحتمل – من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج. وليس من قبيل المصادفة أن اقترن تفاقم الاستيراد فى السنوات الأخيرة مع خفوت الدعوة الى تصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية أو الاستثمارية ، بل وربما (خمود) هذه الدعوة تماماً .

٢- المساهمة في تغذية ظاهرة ارتفاع مستويات الطاقة العاطلة ، نظراً لاستيراد آلات ومعدات غير مناسبة للبيئة الاقتصادية والصناعية المصرية ، ولعدم توفر المهارات اللازمة للإصلاح والصيانة.

٣- منافسة المستوردات المهربة من دول شرق آسيا، وبأسعار متدنية في أجواء الأزمة الاقتصادية الآسيوية منذ منتصف ١٩٩٧، للإنتاج المحلى وخاصة من المنسوجات والملابس الجاهزة والمصنوعاتُ الجلدية ، و أدى ذلك، بجانب عدم تحديث مصانع القطاعين العام والخاص، إلى ارتفاع حجم المخزون بحوالي ثلاثة أو أربعة أمثال في السنوات القليلة الأخيرة من القرن المنصرم.

<u>من تشخيص المشكلة إلى العلاج</u>

يدل التشخيص على سبيل العلاج .. ولما كانت نميل الرؤية الرسمية الى ان الركود يعرف بنقص النقود السائلة لدى المتعاملين الرئيسيين فى السوق المحلية وهم المقاولون والتجار، فإن رؤية العلاج (الحكومي) انحصرت في رد مديونيات الحكومة إلى المقاولين والموردين.. ولكن هذا المدخل لا يواجه قبل كل شيء "القوى الأصيلة للركود"، والكامنة وراء المظاهر السطحية المتغيرة من قبيل النقود السائلة والبضاعة الحاضرة، مما تسجله قيم المعاملات النقدية المنجزة وحركة المخزون والرواكد، وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أننا كنا – في ذلك الوقت– مع تجمع نُذُر الركود عام ٢٠٠٠، قد قدمنا تصورنا لمعالجة الركود، انطلاقا من رؤية قائمة على استكشاف مكامنه العميقة في الهياكل الأساسية للإنتاج والاستثمار والتشغيل والاستهلاك والتجارة.

وارتأينا أن معالجة الركود - من أجل ضمان معدل نمو مرتفع ومستقر وتطـور متـوازن للاقتصاد والمجتمع- تتحقق من خلال ما يأتي:

أولاً دفع حركة الإنتاج السلعي والخدمات العلمية التكنولوجية المرتبطة به من خـلال مدخل إنتاجي تكنولوجي يمزج بين حركية الجهاز الإنتاجي (من القطاعين العام والخاص) وفاعلية السياسة العامة بأدواتها المالية والنقدية والتنظيمية .

ثانيا حثّ الاستثمار المنتج، اعتماداً على ما هو متوفر من البنية الأساسية بحكم الأمر الواقع.

ثالثا رفع مستوى الدخل الحقيقي للقوى الاجتماعية التي تشكل أغلبية السكان (القوى الباذلة للعمل أساساً) من خلال إعادة الفاعلية للإتفاق الاجتماعي ولو على حساب توازن الميزانية ، وإعادة هيكلة الضريبة المباشرة وغير المباشرة ، وتحقيق توازن أكثر عدالة بين الأجور والأسعار ، وضمان فرص أكبر لتلك القوى في مسالك التعليم والصحة .

رابعاً توجيه الإنتاج للإحلال محـل الـواردات مـن الـسلع الاسـتثمارية والوسـيطة والاستهلاكية مع رفع مستوى التنافسية في السعر والجودة تمهيداً لدفع الأداء التصديري.

خامساً بناء منظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير والتكنولوجيا الصناعية . ويحتـل النظام التعليمي أولوية عالية ضمن هذه المنظومة[٥٠].

٤- السياسة الاقتصادية المصرية وفترة تعمق الركود: (٢٠٠٣-٢٠٠٤)

لعله من الصعب أن ننسى ما جرى من أحداث اقتصادية بجمهورية مصر العربية في يناير ٢٠٠٣، حينما أقدمت الحكومة المعنية (فترة د.عاطف عبيد) على الخفض الجذري لقيمة الجنيه المصري أمام الدولار، بالإضافة إلى إلغاء القيود المتبقية أمام دخول عدد من الواردات الاستهلاكية الأجنبية تأكيدا لتنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقات المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

حينذاك ارتفعت حمى الأسعار، والتهب معدل التضخم النقدي في إطاحة غير مسبوقة- منذ فترة طويلة نسبيا- بمستويات الاستهلاك للطبقات الاجتماعية (محدودة الدخل) من الفئات الواقعة على أدنى ووسط سلم الدخل أو المسماة في "رطانة" المنظمات الدولية بالفقراء.

---

50) مقالنا المنشور بعنوان: من التكيف الهيكلي إلى الركود الاقتصادي، عرض للمفهوم مع إشارة تطبيقية للاقتصاد المصري، في: بحوث اقتصادية عربية، السنة العاشرة، العدد الرابع والعشرون، صيف٢٠٠١ ، ص ص٩٩-١٠٨

وفي الحقيقة كان د.عاطف عبد محقاً فيما فعل، إذا نظرنا إليه من زاوية النظام الاقتصادي القائم ، حيث ترتكز السياسات الاقتصادية على اعتبار (رجال الأعمال) من القطاع الخاص الكبير المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي .

وكما هو معلوم في الفكر الاقتصادي فإن " النمو" لايزيد عن كونه الزيادة المنتظمة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي - بدون إعطاء اعتبار لمصادر هذه الزيادة وهيكل الناتج المولد لها وطريقة توزيع الناتج بين القوى الاجتماعية المختلفة. وبهذا المعنى يختلف " النمو" عن "التنمية" والتي هي ، بحكم التعريف "تغيير هيكلي أو بنيوي جذري في الاقتصاد الوطني عموما، لمصلحة القطاعات الأكثر تطورا والأعلى قدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق قدر معين من العدالة في توزيع الناتج الاجتماعي بين القوى الاجتماعية المختلفة، وفي النهاية :إحداث توسع مستمر وممنتظم ومستقر في الطاقات الإنتاجية الوطنية. هذه هي التنمية. ولكن الدول الرأسمالية الصناعية الغربية المتقدمة اقتصاديا، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، سعت ،وتسعى، ومعها المنظمات الدولية الخاضعة لسيطرة الغرب ، والعاملة في الحقل المالي والنقدي، وفي مقدمتها " صندوق النقد الدولي" و" البنك الدولي" إلى نشر عقيدة " النمو" المفرغ من المضمون التنموي الحقيقي، وفرضها شرطا لتقديم الدعم المالي والسياسي معا لحكومات الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا.

وقد تبلورت السياسات الهادفة- نظريا- إلى "النمو"، من جانب الحكومة المصرية، منذ إبرام الاتفاق الرسمي الأول مع صندوق النقد الدولي على برنامج" التثبيت" أو " التكيف الهيكلي"، في مايو ١٩٩١ فيما يسمي بالإصلاح الاقتصادي، بعد فترات متطاولة من الأزمة لمدة عشر سنوات تقريباً، أي منذ مستهل الثمانينات، بعد انتهاء (فورة) النمو الطارئة لعقد السبعينات من القرن المنصرم.

ومن المعروف أن فورة النمو المذكورة اعتمدت على ما سماه الاقتصاديون المصريون في حينها (الأربعة الكبار) أي: تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وإيرادات السياحة، وعائدات قناة السويس، وصادرات البترول. و كانت القروض الأجنبية والمعونات الأمريكية تمثل (صمام الأمان الاحتياطي) إذا توقفت أو تباطأت دواليب العجلات الأربعة عن الدوران. ومنذ ١٩٩١ ،وخاصة منذ ١٩٩٣، وحتى ١٩٩٨ تقريباً، في ظل حكومات رئيس الوزراء د.عاطف صدقي ، مضت السياسة الاقتصادية المصرية تحثّ الخطى في اتجاهين مترابطين يتضحان مما يلي:

١-الحفاظ على توازن الموازين المالية والنقدية الأساسية وهي الميزانية العامة، وميزان المدفوعات، وميزانية النقد الأجنبي. ، وكانت (القاعدة الذهبية) للنمو في تلك الفترة متمثلة

في الحفاظ على الثبات النسبي لمستوى سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي .

وقد لعب (سعر الصرف) ، فيما يبدو، مايمكن اعتباره بمثابة دور "البقرة المقدسة" في اقتصاد حساس للمعاملات الخارجية عموما، وللواردات خصوصا، وقابل للانكشاف عند أي منعطف لانخفاض محتمل في إيرادات النقد الأجنبي وبالتالي في احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية والتي حافظت على مستوى مرتفع، وبوتيرة متزايدة، حتى بلغ نحو عشرين مليار دولار في النصف الثاني من التسعينات. وفي إطار هذه السياسة تحقق معدل متواضع – وإن يكن "معقولا" نسبيا- للنمو الاقتصادي، إذ ارتفع مما يقارب الصفر في مطلع التسعينات إلى مدى يتراوح بين ٣% و 5% في أواسط وأواخر التسعينات.

٢-إن "نقطة التوازن" للاقتصاد المصري في فترة 1991- 1998 ، وخاصة ١٩٩١ – ٩٥ قد اعتمدت على نوع من المبادلة pay-off بين معدل التضخم ومعدل البطالة – فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية على حفظ التوازنات المالية والنقدية سعياً إلى كبح التضخم النقدي الناجم عن ارتفاع مستويات السيولة النقدية والمالية، ولكن في مقابل (السماح) بارتفاع في معدل البطالة وخاصة للفئات المتعلمة الشابة من خريجي التعليم المتوسط والعالي. وربما يمثل ذلك انطباقاً لما يعرف بمنحنى (فيلبس) حيث يمثل انخفاض مستوى التضخم (المعادل الموضوعي) لارتفاع معدل البطالة.

وقد لوحظ أن ارتفاع معدل البطالة مقرون بارتفاع مستوى التعطل للطاقات الإنتاجية، فقد تحقق خفض التضخم عبر خفض النفقات العامة، سواء على الدعم الموجه للفئات محدودة الدخل أو على الاستثمار (العيني والبشري) في تكوين الطاقات الإنتاجية، أو ما يسمى التكوين الرأسمالي.

ومع ذلك فلا يمكن إغفال الارتفاع الملحوظ للإنفاق على (التعليم) ضمن الموازنات العامة السنوية، والموجهة بصفة أساسية إلى بند الأجور والمرتبات والمكافآت التعويضية، وإلى بقية بنود الإنفاق الجاري على العملية التعليمية، بالإضافة إلى الأبنية التعليمية وأجهزة الحاسبات – ولكن دون حدوث تطور مناظر في محتوى التعليم ومخرجاته الأساسية وخاصة في التعليم الثانوي والعالي.

وهكذا تم التركيز على خفض النفقات العامة من مدخل الحفاظ على توازن الموازنة العامة، لتجنب العجز المحتمل، مع استهداف الوصول بهذا العجز إلى حدود آمنة، منظورا إليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تتراوح بين ٢%، ٣% تقريباً، كما ذكر المسئولون حينئذ.

وقد تبين مع مرور الوقت أن خفض الإنفاق العام والحكومي، على الإعانات والدعم، وعلى الاستثمار، يؤدي إلى تذبذب معدل النمو الاقتصادي الكلي وإلى الميل به إلى الركود عبر الزمن.

ولم يكن هذا بمستغرب على أي حال في منطق التحليل الاقتصادي السليم. ذلك أن تحقيق معدل عالٍ ومستقر نسبياً للنمو، يرتبط بالحفاظ على مستوى معقول من الاستهلاك الأساسي-للقوى الممثلة للأغلبية الاجتماعية-ومستوى معقول من الاستثمارات الإنتاجية. فمن جهة أولى نجد أن الاستهلاك وكما يؤكد عدد من الخبرات المعاصرة، يمكن أن يمثل محركاً أساسيا للنمو الاقتصادي، بشروط معينة.. فقد شكل، على سبيل المثال، رافعة محلية قوية للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية طوال حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية، بل ومنذ أزمة الكساد العالمي الكبير(١٩٢٩- ١٩٣٣) ، وفي المقابل كان الضعف النسبي للإنفاق على الاستهلاك المحلي في اليابان عاملاً من عوامل تغذية الركود في الاقتصاد الياباني خلال عقد التسعينات وحتى وقت قريب.

ومن جهة ثانية فإن الاستثمار في بناء الطاقات الإنتاجية والبنى الأساسية المرتبطة مباشرة بالقطاعات الأعلى إنتاجية يمثل مدخلا أساسيا لرفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال توجيهه إلى القنوات الاستراتيجية التي لا يقدر على ولوجها القطاع الخاص (الرأسمالي).

وبرغم أن الحكومة المصرية قد ضخت موارد مالية هائلة نحو الإنفاق العام في عقد التسعينات، فإنها وجهتها في المقام الأول إلى البنى الأساسية غير الإنتاجية، بغرض إقامة شبكات الطرق والاتصالات، حول القاهرة الكبرى بصفة رئيسية. وتم تدبير الموارد اللازمة لذلك من باطن التوسع في الدين الحكومي والعام، بالسحب من موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك الاستثمار القومي والنظام المصرفي، من جهة أولى ، ومن خلال الاكتتاب العام في السندات، من جهة ثانية.

ومرة أخرى أدى تزايد عبء الدين الحكومي والعام إلى الضغط على مستوى الموارد الحقيقية القائمة بين يدي صانع القرار الاقتصادي، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه لتحريك دولاب الحياة الاقتصادية.

..ولهذا كله أخذت نذر الركود الاقتصادي، تطل على الحياة الاقتصادية المصرية في مختتم التسعينات ومطلع القرن الجديد كما أشرنا.

والمهم أنه بتولي (حكومة عاطف عبيد) لمدة خمس سنوات (١٩٩٩-2004) وفي منتصف فترتها بالتحديد، بدا أن مدى خيارات السياسة الاقتصادية المتاحة أمامها أصبح شديد الضيق في إطار السياسات الحاكمة للنظام الاقتصادي والقائمة على الأولويات التالية،

كما أشرنا في السابق:

•التركيز على الحفاظ على توازنات (الاقتصاد الإسمي) المالية والنقدية، بما فيها الميزانية العامة. وفي المقابل فقد تمت التضحية بالتوازنات الحقيقية للاقتصاد : وخاصة التوازن عند مستوى مرتفع للتشغيل لقوة العمل والطاقات الإنتاجية، في إطار تنمية الاقتصاد العيني أو الحقيقي.

•خفض مستوى الإنفاق الحكومي (والعام) مع ما تضمنه ذلك من تقليص الإعانات الموجهة للحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي- أو الشعبي- و كذا تقليص الاستثمارات الحكومية، وخاصة مع بيع منشآت القطاع العام (بثمن بخس) بعد الأمر بإيقاف الاستثمارات الجديدة في هذه المنشآت ثم إيقاف (التوسعات) لعدة سنوات، بل وإيقاف عمليات (الإحلال والتجديد) في نهاية الأمر ... وتجدر الإشارة ها هنا إلى أن إبعاد القطاع العام من الحلبة، مع عدم تهيؤ القطاع الخاص لأداء الدور الإنتاجي الذي كان يقوم به القطاع العام ، كان عاملاً جوهرياً من العوامل الكامنة وراء حدوث (الانهيار الكبير) للاقتصاد المصري في الثمانينات وأوائل التسعينات.

•التركيز على ثبات سعر الصرف كمتغير حاكم للسياسة الاقتصادية، انطلاقاً من الحفاظ على التوازن الإسمي للاقتصاد على نحو ما تقضي توصيات "طواقم" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بدلاً من التركيز على حزمة من السياسات الاقتصادية الناجعة في المجالين الإنتاجي والاستهلاكي .

وفي منتصف فترة (حكومة عاطف عبيد)، كما ذكرنا، أي أواخر عام ٢٠٠٢ تحديداً، بدا وكأنه لم يعد أمامها إلا التضحية بالبقرة المقدسة بالذات، أي بسياسة سعر الصرف الثابت . فلقد كان الركود مقرونا بإهمال تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني ، مقابل فتح الباب أمام الاستيراد لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، مما أضعف المركز التنافسي للإنتاج المحلى في عقر داره الوطني.

وكم دعا الاقتصاديون المصريون، في جانب مهم منهم، إلى ضرورة الانتقال من سياسة الاعتماد الموسع (والزائد عن الحد) على الخارج إلى إحداث قدر متزايد من الاعتماد على النفس وطنيا وقوميا- عربيا.

وكان يمكن لانتهاج طريق (الإحلال محل الواردات) بصفة انتقالية، في المجالين الإنتاجي والاستهلاكي- ولدينا في مصر الإمكانيات لتحقيق ذلك- أن يخفف من الاستيراد، وبالتالي يقلل من الطلب على العملات الأجنبية وخاصة الدولار. ولكن ركود الجهاز الإنتاجي المحلى ، مقرونا بارتفاع الميل للاستيراد إلى حدود غير مقبولة، قد أدّيا إلى تفاقم العجز في ميزان النقد الأجنبي. ولم تجد (حكومة عاطف عبيد) سوى خيار وحيد على طريقها

الطويل الذي اختطته لنفسها، وهو أن ترفع قيمة الدولار أمام الجنيه المصري لتقلل الطلب الدولاري المتفاقم . وكان ما كان!..

وانطلق المارد من القمقم، وأخذ الثور الهائج في تحطيم الخزف، إذا صح هذا التعبير، ومن ثم حدث انخفاض مفاجئ ملموس في مستويات الاستهلاك الأساسي ومستوى المعيشة الاجتماعية، وفي مستويات الاستثمار العامة والخاصة، وأخذت تتفاعل الآثار المتلاحقة لإزاحة (البقرة المقدسة) وإطلاق (الثور الهائج).

وقد أتت هذه الآثار على (مركز الثقل) للنظام الاقتصادي نفسه، وهو(رجال الأعمال الكبار) من خلال تشديد الصعوبة عليهم في الحصول على موارد النقد الأجنبي، وخاصة الدولارات، بثمن رخيص، بما يسمح لهم بمواصلة الاستيراد والسير على الطريق التقليدي لهم وللحكومات المتعاقبة. بالإضافة إلى مطالبتهم بالمشاركة في حل الأزمة الخانقة من خلال رد (الديون المعدومة) بالعملة المحلية والتي اقترضوها بالمليارات من الجهز المصرفي بدون ضمانات حقيقية، وهرب بعضهم- باموالهم المحولة أو بدونها -إلى الخارج بالفعل.

وكان لابد من إزاحة (حكومة عبيد) والإتيان بحكومة رئيس الوزراء د.أحمد نظيف، بفريقها الاقتصادي القديم – الجديد.

فماذا فعلت هذه الحكومة الأخيرة في" عهدتها" الأولى ثم الثانية؟

السياسة الاقتصادية لحكومة (د.نظيف)

اتسمت السياسة الاقتصادية المصرية ، في ظل "حكومة د.نظيف" ، بقدر من الغموض المتعمد، وبشيء من التناقض بين مكوناتها؛ و لكن هناك قسمات ثابتة نسبيا، كما أن التغير فيها يحدث بمنطق رد الفعل في أغلب الأحيان. ومن أوضح الأدلة على ذلك أن الحكومة جعلت الخط الأساسي لسياستها الاقتصادية قائما على إحداث قدر ملحوظ من التمايز عن الحكومة التي سبقتها حتى تتفادى الفشل الذريع الذي منيت به؛ ولكنها مع ذلك لم تقم بصياغة سياسة منكاملة تواجه الجذور الحقيقية للمشكلة الاقتصادية المصرية.

لقد بدأت هذه الحكومة منذ تشكيلها الأول عام ٢٠٠٤، وكانت أمامها تركة ثقيلة حقا، ورثتها خاصة من الحكومة السابقة عليها مباشرة (حكومة د.عاطف عبيد).

وكانت هذه التركة، في المجالين الإنتاجي والنقدي، قد أثقلت كاهل (حكومة د.عبيد) قبيل انتهاء ولايتها، حتى أنها لم تجد أمامها من خيارسوى التضحية بأهم ماحرصت عليه في سياستها الاقتصادية والنقدية، وهو الحفاظ على السعر الثابت نسبيا لقيمة العملة الوطنية (الجنيه) واتباع مايسمى "بالتعويم المدار" للعملة.

ولنؤكد هنا مرة أخرى على سيطرة الركود الاقتصادي أواخر التسعينات، بعد "انتعاشة" مؤقتة في أواسطها؛ وكان هذا الركود مقرونا بإهمال تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، مقابل فتح الباب – كما أشرنا – أمام الاستيراد للسلع الاستهلاكية و للسلع الإنتاجية أيضا، بما فيها مستلزمات الإنتاج الوسيطة، والعدد والمعدات الاستثمارية، مما أضعف المركز التنافسي للإنتاج المحلي في عقر داره الوطني.

ولما لم تجد (حكومة عبيد) سوى خيار رفع قيمة الدولار أمام الجنيه لتقلل الطلب الدولاري المتفاقم، فقد حدث الارتفاع المتصاعد في المؤشرات السعرية بآثارها التدميرية المتلاحقة.

وكان الطريق واضحا للوهلة الأولى أمام الفريق الاقتصادي لحكومة رئيس الوزراء أحمد نظيف منذ تشكيلها الأول عام ٢٠٠٤:

إصلاح ما أفسده الدهر على مدى فترة(حكومة عبيد) بالذات، أي العمل بعكس ما فعل.

فإذا كان (عبيد) قد "دمّر المعبد" بالتخفيض الفوضوي والعشوائي لسعر الصرف أواخر عام ٢٠٠٢ – تلك البقرة المقدسة للقطاع الاقتصادي، والمحور الذي لا يمكن التفريط به للسياسة الاقتصادية آنئذ – فليكن مدخل الإصلاح الاقتصادي هو استعادة توازن سعر الصرف، بل والميل به رويداً رويداً إلى كفة الجنيه المصري الذي غلب على أمره.

وهكذا تم اتخاذ حزمة من الإجراءات المتناسقة لرفع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، مثل إقامة السوق البينية للبنوك لمعاملات النقد الأجنبي في ديسمبر ٢٠٠٤، وضبط سوق الصيرفة الخاصة، وفرض سيطرة البنك المركزي على موارد النقد الأجنبي (من خلال الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي).

وأخذت عجلات توازن سعر الصرف تدور، و شرعت إيرادات النقد الأجنبي تتزايد، وارتفعت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية ، حتى عادت إلى مستواها التاريخي السابق بل وأكثر (٢١,٣ مليار دولار في نهاية أكتوبر ٢٠٠٥). وبالتوازي مع ذلك جرى العمل على توازن ميزان المدفوعات عند مستوى من الفائض قدرته الحكومة بحوالي ٣ مليار دولارعند التاريخ الأخير.

وقد تم كل ذلك في إطار ضبط مستوى الواردات الاستهلاكية والاستثمارية، وضبط مستوى الإنفاق العام: سواء منه الإنفاق الموجه للدعم أو الإعانات، أو الإنفاق الاستثماري العام، الموجه أساساً إلى البنية الأساسية المادية، بعد أن استنفدت مهامها وأغراضها، من وجهة نظر السياسة الاقتصادية الرسمية.

و كانت المهمة ميسرة نسبياً في ضوء التوجه إلى التخلص الكامل من (القطاع العام) الذي جرى تحميله مسئولية ما آل إليه الاقتصاد المصري، بفعل ذنوب لم تقترفها يداه قط، بل كان (المخلب) الذي استعملته السياسة الاقتصادية دائماً لتنفيذ أهداف من خارجه دائماً.

هكذا فعلت (حكومة نظيف الأولى) منذ تشكيلها عام ٢٠٠٤، محققة نمواً إسمياً – حسب التقديرات الحكومية – على المستوى الاقتصادي الكلي، بمعدل ٥% تقريباً خلال العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ مقابل ٤.١% في العام السابق. ويحتسب هذا المعدل بالأسعار الجارية أي دون أخذ معدل التضخم في الاعتبار.

وجاءت (حكومة نظيف الثانية) بعد الانتخابات البرلمانية في أواخر ٢٠٠٥، ولم يتغير فريقها الاقتصادي بالذات، حفاظاً على تجانسه، وعلى نجاعة سياساته في نظر أصحابها، وأهم توجهاته:

– التخلص من (بقايا) القطاع العام..!

– الحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية، أي قيمة الجنيه، عند حدود عالية نسبيا، وخاصة من خلال الحفاظ على مستوى مرتفع من إيرادات النقد الأجنبي.

– خفض النفقات العامة لاستعادة التوازن النسبي للموازنة العامة عبر مستوى للعجز يبلغ ٨% إلى ٩% من الناتج القومي الإجمالي.

ولكن الجديد هو إحداث مزيد من التركيز على دور مأمول للقطاع الخاص من أجل حفز النمو الاقتصادي العام. و هذه هي آخر حلقات الخيارات الاقتصادية الضيقة، وربما ذات الباب المسدود، أمام النظام الاقتصادي.

والحقيقة أنه، وإن كان من الممكن أن يتم السعي لدى (القطاع الخاص) للمزيد من الاستثمار، فإن ذلك في حد ذاته لن يحل العقد المستحكمة للمشكلة الاقتصادية المصرية الأساسية. يتضح ذلك من استعراض الحقائق الأساسية الآتية:

<u>أولاً</u> إن رأس المال الخاص، بطبيعته، يستهدي بقانون تعظيم العوائد والأرباح كما هو معروف، ومن ثم فإنه لا يميل إلى الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية لتنمية الاقتصاد المصري، وذات الربحية غير المؤكدة، وخاصة في الأجلين القصير والمتوسط، وإنما يقع تركيزه على الاستثمار في القطاعات المحققة لدالة مرتفعة للربحية، وخاصة في المجالات التي جرى سحب القطاع العام منها كالخدمات والمنافع العامة، بالإضافة إلى القطاعات "المجرّبة" سابقا كالسياحة واستزراع الأراضي المستصلحة والعقارات وتجارة الاستيراد وتجارة الجملة، وقطاعات جديدة نسبياً في مقدمتها قطاع الاتصالات (شبكات المحمول) والاستثمار المالي الموسّع في السوق الثانوية بالبورصة.

وهكذا فلن يستطيع الاستثمار الخاص في حد ذاته نقل الجهاز الإنتاجي من جُب الركود إلى الانتعاش التنموي على مستوى الاقتصاد العيني أو "الحقيقي".

ثانيا إن تركيز السياسة الاقتصادية والمالية على مجرد ضبط مستوى العجز في الموازنة العامة عن طريق خفض الإنفاق العام، وما يصحبه من خفض الإعانات والدعم السلعي والخدمي، سوف يلحق مزيداً من الضرر بمستويات الاستهلاك الأساسي والشعبي مما يمكن أن يبطئ من عجلة النمو الاقتصادي.

ثالثا إن التركيز الحكومي على كبح معدل التضخم استلزم اتباع سياسات نقدية ومالية "تقييدية" ذات طابع "انكماشي"، وخاصة من خلال رفع سعر الفائدة ومعدل الضريبة، ويؤدي ذلك إلى كبح توسع الاستثمارات، مما يحتمل معه عدم تحقق عدد من الأهداف المعلنة حول تشجيع الاستثمار والاستثمار الخاص. وتتأكد هذه الحقيقة من تواضع مستوى الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي للأنشطة الاستثمارية (الخاصة..!)، بما يقل كثيراً عما هو مقدر للقطاع الخاص في (الخطة).

رابعاً إن ضخ المزيد من السيولة من قبل الحكومة، بموارد غير حقيقية، أحيانا، عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، والتوسع في "الإصدار النقدي الجديد"، والتوسع في الدين العام، يمكن أن يهدد الهدف المعلن بخفض معدل التضخم.

وينبغي ألا نلتفت كثيراً في هذا المقام إلى ما يرد في بعض البيانات الرسمية المنشورة حول معدل التضخم محسوبة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، نظراً لما يعتورها من عوار شديد من حيث مكونات السلة السلعية المختارة وأوزانها النسبية ، ومن ثم فلا يعنينا كثيراً ذلك الإعلان الرسمي باتخفاض معدل التضخم السعري من ١٧% خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ مثلا إلى ٣.١% في أكتوبر ٢٠٠٥، نظرا للشكوك المثارة حول صحته في ضوء ما ذكرنا. ودع عنك أن هدف كبح التضخم على هذا النحو يمكن أن يتناقض مع مطلب خفض معدل البطالة عن طريق إتباع سياسة توسعية محسوبة في القطاعات الإنتاجية وخاصة السلعية منها.

خامساً إن النمو الهائل في حجم الدين العام الداخلي والموجه إلى تغطية "الإنفاق غير المنتج" للحكومة والهيئات الاقتصادية نتيجة انسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي إلى ٢٩ مليار دولار تقريباً (في يونيو ٢٠٠٥) – إن هذا وذاك يؤدي إلى تعاظم أعباء الدين العام الملقاة على عاتق الموارد السيادية المحدودة، وقد يهدر، من ثم، القدر المتبقي من وظائف الدولة الأساسية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

سادساً إن مجرد رفع معدل النمو الاقتصادي الكلي وزيادة موارد النقد الأجنبي إلى مستوى قياسي، لا يعني كل منهما شيئاً كثيراً في حد ذاته إذا ظلت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكلية على مستواها الراهن من الضعف الشديد، وخاصة من حيث: اختلال الهيكل الاقتصادي والإنتاجي (بالإشارة إلى الانخفاض المقارن للنصيب النسبي لكل من الصناعة التحويلية والخدمات العلمية والتكنولوجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي) وكذا تدني مستوى المعيشة للأغلبية الاجتماعية المنتجة، والاعتماد التبعي على الخارج.

٥- المحاولة الراهنة لتجاوز الركود: تجاوز البعد الاجتماعي في عملية التنمية.. كيف؟

طبقا لبيان رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية الذي ألقاه أمام مجلس الشعب بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦[٥١]، فإن الاقتصاد المصري حقق نموا فعليا خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ – بعد استبعاد معدل ارتفاع الأسعار- بنسبة ٦.٩%، مقابل ٥.١% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.. وتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٧.٥ بنهاية العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. أما وفقا لأحدث البيانات من البنك المركزي المصري[٥٢] فقد وصل معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الشهور التسع الأولى للعام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٥,٨%.

ومن خلال هذين المصدرين يمكن التوصل إلى أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حققت زيادة ملموسة في الفترة الأخيرة. هذه حقيقة أولى ولا يمكن المماراة حولها. وسبق أن ذكرنا أن برامج (التكيف الهيكلي) المصممة للدول النامية ذات العجز المالي ركزت على تحقيق التوازنات (الإسمية) للاقتصاد، وأنه في ضوء هذه التوازنات يمكن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي الكلي، لفترة معينة. ومن أهم هذه التوازنات، توازن الموازنة العامة وتوازن ميزان المدفوعات. وقد لاحظنا، من خلال البيان السابق لرئيس الوزراء المصري أن العجز الكلي للموازنة قد انخفض، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٨,٦% بنهاية العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ووفقا للبنك المركزي – في المصدر المذكور آنفا- فإن العجز لم يتجاوز ٥,٧% خلال ثلاثة أرباع العام المالي المنقضي!. أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فمازال العجز قائما وكبيرا، ولكنه يميل إلى التناقص عبر الزمن، مع تزايد الصادرات السلعية، وخاصة من البترول. وتتحقق عبر الميزان الخدمي إيرادات عالية من السياحة وإيرادات قناة السويس. وتتكفل تحويلات

---

51 - بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، منشور في الصحف القاهرية الصادرة في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦.

52 - البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ص ١ --٤ .

المصريين العاملين بالخارج(أكثر من ٣ مليار دولار)، إلى جانب المعونات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول والغاز الطبيعي، بتحسين الموقف التوازني لميزان المدفوعات، لدرجة تحقيق فائض على الصعيد الحسابي.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن ارتفاع معدل النمو الكلي، وكذا تحسن الموقف التوازني للموازنة العامة وميزان المدفوعات، لا يعود إلى ارتفاع في وزن الأنشطة المنتجة في القطاعات المتطورة تكنولوجيا داخل الاقتصاد، وخاصة في الصناعات التحويلية والخدمات (الجديدة)، وإنما يعود إلى المساهمة الجوهرية لصادرات البترول الخام والغاز الطبيعي وتحويلات العاملين في الدول العربية الخليجية وإيرادات السياحة من الخارج وعائداتقناة السويس. وجميعها مصادر معرضة للتذبذب عبر الزمن. وإذا أخذنا في الاعتبار أن جمهورية مصر العربية ليست دولة نفطية، وإنما تستخرج من رصيدها البترولي والغازي الضئيل أصلا، مما قد يتعارض مع الحسابات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المستقبلية، حسب رأي العديد من الخبراء المتخصصين، فإن ذلك يعني أن من غير المتيقن استمرار دفعة النمو الكلي الظاهرية القائمة حاليا. ونخشى أن تكون دفعة النمو الراهنة شبيهة بدورة الانتعاش التي وقعت في أواسط التسعينات المنصرمة، أي مؤقتة بطبيعتها، مع توجس مشروع بأن يتلوها ركود شديد، بل وربما أشد مما رأينا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤.

إن هذه الخشية، وهذا التوجس المشروع، يعودان إلى الطبيعة المتذبذبة والمتقلبة للمصادر التي يستند إليها النمو الحالي في اقتصاد فقير في الموارد الطبيعية لاسيما النفطية. وتختلف التوازنات (الإسمية) القائمة في الاقتصاد المصري، جوهريا، عن التوازنات (الحقيقية) التي يفترض أن تنبع من تزايد وتحسن نوعية الاستثمارات المنتجة، وكذا تحسن مستوى المعيشة الاجتماعية وما يسمى (التنمية البشرية)، بالارتباط مع التحسن في خريطة توزيع الدخل في المجتمع. ولذا فإن من الصعب أن تحقق السياسات الاقتصادية الجارية انتقالا حقيقيا من الركود إلى التنمية المستمرة.

إن معالجة الركود تتطلب دمج البعد الاقتصادي في قلب المعادلة الاجتماعية،بحيث يتم توزيع ثمار النمو بصورة أكثر عدالة، بديلا لنهج(التكيف الهيكلي) الذي يحقق توازن (الموازين) النقدية والمالية على حساب القوى الاجتماعية الفقيرة ومحدودة الدخل.

وتتأكد صحة هذه المقولة من واقع البيانات المتضمنة في التقرير الصادر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة والمعنون (الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع، سبتمبر ٢٠٠٦)، حيث يشير إلى مايلي[٥٣]:

١-إن المعدل المرتفع نسبيا للنمو السكاني بجمهورية مصر العربية يبتلع الزيادة المسجلة في معدل النمو الاقتصادي الكلي. ومعروف أن الأهم من المعدل الأخير هو معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج، والذي يحسب عن طريق خصم معدل النمو السكاني من معدل النمو الاقتصادي. لذلك، ومن أجل دقة الحساب والمقارنة، يجب استنزال نقطتين مئويتين من معدلات النمو الكلي المنشورة، كمقابل لمعدل النمو الديموجرافي. فإذا أضفت إلى ذلك ضرورة تخصيص نسبة إضافية للزيادة التي يجب حدوثها سنويا في مستوى الاستهلاك الجماهيري ومستوى المعيشة ومؤشرات التنمية البشرية، لاتضح لنا أن معدلات النمو العالية الراهنة غير كفيلة بتحقيق زيادة مستمرة وحقيقية في الرفاه الاجتماعي. وهكذا يشير التقرير المذكور لمعهد التخطيط القومي إلى أن معدل النمو في متوسط دخل الفرد بلغ ١,١% فقط في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وأنه لم يتجاوز ٣,١% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٢- أن (متوسط الأجر الحقيقي) للعامل قد انخفض بنسبة تقدر بنحو-٥,٨% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وأن نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٣١,١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٨,٢% في ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وهنا يذكر ذلك التقرير بالنص: (يفترض أن انخفاض نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي يعبر بطريقة تقريبية عن تغير توزيع الدخل لغير صالح الطبقات محدودة ومتوسطة الدخل: ص ٥٨ من التقرير).

٣- إن مؤشرات توزيع الدخل في مصر، وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، والمستمدة من بحث الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠، تبين أن أفقر ١٠% من السكان يحصلون على ٣,٧% من الإنفاق الكلي في المجتمع، بينما يحصل أغنى١٠% على نحو ٣٠% من الإنفاق. ويضيف التقرير المذكور لمعهد التخطيط القومي: (وهكذا فإن إنفاق أغنى ١٠% من السكان يعادل حوالي ٨ أمثال إنفاق أفقر ١٠% من السكان: ص٦٠ من التقرير).

٤- طبقا لتقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية فإن ترتيب مصر على سلّم (دليل التنمية البشرية) بلغ ١١٩ بين دول العالم، عن عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بمؤشر الفقر يذكر

---

53 - معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع ، القاهرة، ٢٠٠٦.

التقرير الدولي السابق أن نسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ ٤٤% تقريبا من إجمالي السكان (عند مستوى لخط الفقر مقدر بإنفاق ٢ دولار في اليوم)[٥٤].

وبذلك كله يتضح لنا أن الارتفاع الظاهري في معدلات النمو الكلي يخفي من ورائه اختلالات اجتماعية واقتصادية جسيمة تجعل من الصعب تجاوز عقبة الركود للوصول إلى عتبة التنمية المتكاملة والمستمرة ذاتيا. وإن الطريق إلى التنمية الحقيقية يجب أن يمزج بين لبنات التنمية الاقتصادية ولبنات التنمية الاجتماعية، وأن يُضمّن البعد الاجتماعي في صلب عملية التنمية وفي مركب واحد مندمج، يجدر بنا أن نسميه حقا : التنمية المجتمعية، المتكاملة والمتوازنة.

٦- من الركود إلى استدامة النمو والتنمية: الإطار العالمي والإقليمي للنمو الاقتصادي المصري في العامين الأخيرين

يتضمن تقرير صندوق النقد الدولي عن "المشهد الاقتصادي العالمي" الصادر في إبريل ٢٠٠٧ حزمة وافية نسبيا من البيانات عن تطور الاقتصاد العالمي (والعربي) خلال ٢٠٠٦ – مع خلفية زمنية- وتوقع بشأن آفاق النمو لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وقد ارتفع معدل النمو للناتج العالمي من٩، ٤% عام ٢٠٠٥ إلى ٥،٤% عام ٢٠٠٦. وحققت الدول الصناعية المتقدمة عموما معدلا بلغ ٣،١% عام ٢٠٠٦ انطلاقا من ٢،٥% عام ٢٠٠٥. وحققت الصين أعلى معدل للنمو في العالم، إذ بلغ ١٠،٧% عام ٢٠٠٦ مقابل ١٠،٤% عام ٢٠٠٥.

أما الدول العربية (وتسمى في التقرير "دول الشرق الأوسط") فقد حققت في مجموعها معدلا للنمو قُدّر بنحو ٥،٧% عام ٢٠٠٦ مقابل ٥،٤% في عام ٢٠٠٥- أي بأعلى من المعدل العالمي العام.

يذكر التقرير مقارنة موحية أخرى حول معدلات النمو العالمية والعربية خلال عشريتين: ١٩٨٩-١٩٩٨ و ١٩٩٩-٢٠٠٨. في العشرية الأولى سجل العالم ككل معدلا لنمو الناتج الحقيقي ٣،٢% مقابل ٤،٤% في العشرية الثانية. أما مجموعة الدول العربية فقد سجلت ٤،٥% في العشرية الأولى، ليرتفع إلى ٤،٨% في العشرية الأخيرة.

حقا إن مركز النمو العربي يكمن في مجموعة الدول المصدرة للنفط، لاسيما منطقة الخليج، من خلال تصدرها لنمو القطاع الصناعي، بشقيه: الاستخراجي والتحويلي، ولنمو القطاعات الخدمية، سواء منها الخدمات (التقليدية) : المالية والعقارية بالذات، أو الخدمات الحديثة: العلمية والتكنولوجية خصوصا. وتم ذلك على قاعدة من الوفرة المالية النسبية، المتولدة

---

54 [-] المرجع السابق، ص ٥٩ .

من القطاع النفطي، وعلى وجه التحديد، في الفترة التالية لعام ٢٠٠٢. بيد أن مسار النمو المرتفع يتسم بصفة العمومية على المستوى العربي. مثال ذلك: جمهورية مصر العربية، التي ارتفع معدل النمو فيها من ٣،٢% عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ إلى ٤،١% عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٤،٥% عام ٢٠٠٥ وإلى ٦،٨% عام ٢٠٠٦- حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره المذكور آنفا.

ولكن التقرير يقدم حقيقة تبدو (صادمة) فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية. فقد توقع أن ينخفض معدل النمو الوسطي العام في المجموعة من ٥،٧% عام ٢٠٠٦ إلى ٥،٥% كتوقع لكل من عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وبالنسبة لجمهورية مصر العربية، كمثال أيضا، من المتوقع أن يحدث انخفاض بسيط، ولكنه منتظم، إذ يصل المعدل إلى ٦،٧% عام ٢٠٠٧، ثم إلى ٦،٦% عام ٢٠٠٨؛ ويضاعف من أثر هذا الانخفاض على مستوى المعيشة العام، ارتفاع معدل التضخم السعري من ٤،٢% في عام ٢٠٠٦ إلى ١٢،٣% عام ٢٠٠٧، حسب بيانات التقرير المذكور. [يضاف إلى ذلك: أثر "التضخم المستورد"، من جراء ارتفاع الأسعار العالمية للقمح].

ورغم أن البيانات المتضمنة في تقرير (الصندوق) تشير إلى اتجاه نزولي طفيف لمعدل النمو بالنسبة للعالم ولكل المجموعات الدولية، وإلىٰ ارتفاع في معدلات التضخم، إلا أن الأمر يدعو للقلق في الحالة العربية بالذات. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، بما يعني تضاؤل المقدرة الذاتية على تمويل التنمية، ومن ثم يتم اللجوء إلى تغطية الفجوة التمويلية من خلال الاقتراض، عبر تراكم جبل الدين العام، المحلي والخارجي.

تأكيدا لما سبق نجد- وفق تقرير(صندوق النقد الدولي)- أن معدل الادخار المحلي على مستوى العالم خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠ بلغ ٢٢،٢%، ومعدل الاستثمار ٢٢،٥%. وفي الدول الآسيوية المصنعة حديثا (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج- المقاطعة الصينية) بلغ المعدلان المذكوران: ٣٣،٥% و ٣٠،٧% على التوالي، بما يترجم (إرادة التنمية) من خلال الدفعة القوية للاستثمارات الإنتاجية. أما في مجموعة الدول العربية فقد بلغ معدل الادخار العام ٢٤،٢% ومعدل الاستثمار ٢٢،٦%. ولا يخدعنك هذا الرقم المرتفع نسبيا، فالحقيقة أن ارتفاعه يعود إلى المعدل العالي في دول الخليج، المتولد من القطاع النفطي، بينما يتراوح معدل الادخار والاستثمار في الدول العربية غير البترولية بين ١٦% و١٨%. ويقدر المعدل المطلوب لإحداث (الدفعة القوية) الإنمائية بما لا يقل عن ٢٥%.

لذلك، بشكل رفع معدل الادخار المحلي والاستثمار الإنتاجي الخطوة الأولى، والشرط الأول، نحو تحقيق استدامة النمو في المجموعة العربية. ونضيف صفة (الإنتاجي) إلى الاستثمار هنا، لنشير إلى ضرورة تغيير أنماط الاستثمار في الدول النفطية والخليجيةمثلا، من أجل إعطاء تركيز أكبر على القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى في الأجل الطويل؛ وفي مقدمتها: الصناعة التحويلية والخدمات العلمية والتكنولوجية، وليس على القطاعات سريعة العائد ومرتفعة الربحية في الأجل القصير، خاصة العقارات والأراضي والأنشطة "المضاربية" في البورصات وأسواق المال.

يعني ذلك أن استدامة النمو رهن بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي في الدول العربية، بما فيها الدول النفطية، باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة، بدلا من الاعتماد الأحادي على القطاع النفطي في تركيبة هيكل الناتج وهيكل الإيرادات العامة. وفي حالة دولة الكويت –على سبيل المثال– فإن مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد عن ٨،٦% (خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ومن داخل هذه المساهمة لا يتجاوز نصيب الصناعة التحويلية غير النفطية ٣،٦% ؛ كما يلاحظ هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات العامة للدولة، بنسبة ٨٨،٦% (أو ما يقرب من ٩٠%)– عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

بذلك يضاف شرط ثان للنمو المستدام، وهو التحول الهيكلي التنموي المتكامل للاقتصاد العربي. ويمكن تعزيز هذا الاستنتاج بما ساقه التقرير محل العرض هنا عن إفريقيا (قارتنا السمراء المنسية!)، إذ يشير إلى القلق المبرر حول توقع عدم استدامة النمو الإفريقي المحقق خلال الأعوام الأخيرة – بعد طول تراجع أو انقطاع. وينبع القلق من عدم النجاح في تحقيق تحول هيكلي يعيد تأسيس القاعدة الإنتاجية لدول القارة على التنوع، بدلا من صيغة (الاقتصاد وحيد المحصول) زراعيا كان أو بتروليا. لا بل يشير التقرير إلى تزايد الاعتماد على النفط والسلع الأولية الأخرى في السنوات الأخيرة، ومن ثم: تآكل وتراجع التصنيع الحقيقي، الذي تم إنجازه في فترات سابقة– وهو ما يطلق عليه De-industrialization.

شرط ثالث للتنمية المستدامة (أو المستديمة): الشرط الاجتماعي، وسبق أن أشرنا إليه. فالنمو مهدد بفعل التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخول. ومرة أخرى، يشير التقرير إلى حالة إفريقيا: فقد تكونت شرائح اجتماعية استفادت من الحقبة المتطاولة للحروب الأهلية ومن انتشار العنف المنظم وغير المنظم، وتكريس حكم النظم "ذات الطابع الاستبدادي" في عدد من الدول الغنية بالمعادن (كالنحاس والبوكسيت والكوبالت واليورانيوم–الكونغو وغيرها) وبالبترول (نيجيريا...) وبالمزروعات التصديرية (الكاكاو– ساحل العاج..)؛

وأصبح احتكار الثروات قائما على قاعدة رجراجة واسعة ل(الفساد) الذي يتغذى من المعونات الدولية الرسمية، فيما يسمى (سياسة ملء البطون).

بدون هذا البعد الاجتماعي، الذي يترجم من خلال استفادة غالبية المجتمع استفادة فعلية من النمو الاقتصادي المحقق أخيرا، فإن هذا النمو مهدد بالانتكاس.

شرط رابع لاستدامة النمو، هو الشرط المتعلق بالبيئة والمحيط الطبيعي-الحيوي بشكل عام. فالنمو إذا ترتب عليه إهدار قاعدة الموارد الطبيعية المهددة بالنفاد، وتسليمها (خالية الوفاض) للأجيال القادمة، فإنه لن يكون نموا قابلا للاستمرار بحق. ولكن يلاحظ أن (البعد البيئي) تم "تضخيمه" من قبل علماء البيئة والمناخ ونشطاء المنظمات غير الحكومية في الدول الغنية، المعنية بحماية البيئة والتنوع الحيوي، والذين (اختطفوا) جميعا مفهوم (التنمية المستدامة) ليحولوه إلى مفهوم بيئي خالص، ونزعوا عنه جوهره كعملية (تنمية) وعماده الاجتماعي بالذات، وهذا ما نبه إليه ديفيد ج. فيكتور، الأستاذ بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية (عصام الزعيم، التنمية المستدامة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٦).

شرط آخر، وربما ليس الأخير، وهو الشرط الخامس: الشرط السياسي-الثقافي، وذلك في علاقته بالمتغير الخارجي. ويتم ذلك من خلال النزعة(الاستقلالية) للعملية التنموية، و(فك الارتباط التبعي) – بصفة تدريجية مدروسة- تجاه المراكز الاقتصادية المهيمنة، مقابل زيادة وتعميق المسيرة التكاملية للجماعة العربية. وبذا يمكن أن تكون التنمية "قابلة للاستمرار ذاتيا" بحق Self-Sustainable و ليست مجرد تنمية مستدامة Sustained Development.

٧- بعض الدلالات الاجتماعية للركود الاقتصادي

لقد صاحبت الركود – حتى الآن- ظواهر عديدة على صعيد (السيكولوجيا الاجتماعية) ذات دلالات سلبية إزاء النسيج الوطني والاجتماعي، وربما تتفاقم هذه المظاهر بدلالاتها المذكورة في الفترة المقبلة، إنْ استمرت أو (امتدت في الزمان)، دون مواجهة جادة وجذرية.

وربما يمكن القول إن مجمل هذه الظواهر يتحصل في شيوع وتعمق روحية "الإحباط"، ونوع من (الاكتئاب الجماعي) إذا صح هذا التعبير! ، مع شعور عام، وربما عارم، بالتعب وقلة الحيلة والضعف، بالإضافة إلى اليأس من إمكان الإصلاح- بل وظهور ما يمكن تسميته بثقافة اليأس.

ولمثل هذه الظواهر "النفس-اجتماعية" أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، على كل من الصُعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا اقتصرنا على الصعيد الاقتصادي، فيمكن أن نعدد الأسباب الرئيسية، ذات الطابع المباشر الغالب، فيما يلي:

١-التضخم السعري المتصاعد، وخاصة منذ اواخر ٢٠٠٢. وقد شكلت موجة ٢٠٠٢ ضربة قوية بالغة التأثير، ربما يتعادل أثرها مع أحداث مماثلة تستمر عقدا من الزمان وأكثر. فقد هبطت بعدها القوة الشرائية بمعدل غير مسبوق، كنتيجة آلية لخفض قيمة العملة المحلية. وتبع ذلك انخفاض موازٍ في الدخول الحقيقية للطبقتين: الطبقة العاملة - بالمعنى الواسع - أو طبقة العاملين على أدنى سلّم الدخل، في الريف والبادية والمدينة، ثم الطبقة المتوسطة. أضف إلى ذلك، أثر العبء الضريبي من الضرائب المباشرة على "الدخل المتاح للتصرف" ومن الضرائب غير المباشرة، لاسيما ضرائب المبيعات، على مستوى الاستهلاك النهائي.

ولذلك انخفض مستوى المعيشة الاجتماعية للعاملين بأجر، أصحاب الدخول الثابتة، بينما استطاع (أصحاب الدخول المتغيرة) من الحرفيين والمهنيين، وكاسبي الربح ومحصلي الأرباح والعوائد الأخرى، تعويض الأثر الناجم عن التضخم، بل وتحقيق زيادات متفاوتة فوق ذلك الجانب التعويضي. أما من يسمون (رجال الأعمال) وخاصة كبارهم، فقد أفلتوا من الضرر، ثم كانوا (الكاسب الأكبر) من لعبة(التضخم الركودي) على كل حال.

٢-البطالة، وخاصة بطالة الشباب من خريجي المنظومة التعليمية للمستويين المتوسط والعالي. يضاف إليها " نقص التشغيل" على مستوى الفرد، واختلال العلاقة بين مستوى التعليم والتأهيل المحصل وبين فرص العمل المتاحة.

أما "السوس" الذي نخر في جسم سوق العمل، فقد نجم عن عاملين: أولهما " عدم تكافؤ الفرص" بفعل ظاهرة (محسوبية الأقارب) أو " النزعة الأقاربية" للتوظف: حيث يسعى الآباء والأمهات، والإخوة والأخوات، وغيرهم، لتوظيف ذويهم حيثما يعملون أو يملكون النفوذ، والأهم : شيوع من العرف المقنن لهذه الظاهرة المخربة. . ويضاف إليها ظاهرة أخرى هي " الرشوة التوظيفية" حيث تمنح فرص العمل المتميزة لمن يدفع المقابل النقدي لذلك، وفق ما يحدده المرتشي بالذات، ومعاونوه وزملاؤه في جريمة الرشوة. أما العامل الثاني لانتشار "السوس" في سوق العمل، فهو احتكار أبناء الطبقة العليا وبعض شرائح من الطبقة المتوسطة لفرص التعليم والتدريب المؤهلة لاحتلال فرص العمل ذات الدخل المجزي، في الداخل والخارج، ولو من خلال الشركات والمؤسسات الأجنبية والخارجية وعابرة الجنسيات.

٣- انهيار القطاع العام وضعف الوظيفة الاجتماعية للدولة، دون توفر البديل القادر على تعويض آثار الانهيار، سواء من جانب القطاع الخاص أو من جانب المجتمع الأهلي، إلا من مساهمة مقدرة من بعض المجموعات العاملة تحت مظلة المؤسسات الدينية، إسلامية ومسيحية.

أما الأسباب ذات الطابع غير المباشر غالبا للظواهر "النفسية- الاجتماعية" الجديدة، ذات الطابع السلبي، وحيث يمتزج الجانبان الاقتصادي والاجتماعي، فأهمها باختصار:

١- التفاوت في توزيع الدخول، وتعمق هذا التفاوت عبر الزمن.

٢- ضعف منظومة التعليم والتدريب، وانهيار المنظومة الصحية العامة انهيارا مزريا، إذا صح هذا التعبير.

٣- اتساع نطاق ما يسمى بثورة التوقعات المتزايدة لدى الجمهور، وخاصة بالانتشار العام والسريع لاستخدام تقنيات الاتصال والتواصل والإعلام الحديثة، وتزايد حجم الفجوة - ذات الآثار التدميرية على الصعيد الاجتماعي- بين تلكم التوقعات "العريضة" وحقائق الواقع القاسية.

٨ - خاتمة موجزة : عن كيفية تجاوز الركود

يقف الاقتصاد المصري على مفترق طرق حاسم، بفعل السياسات الاقتصادية القائمة. وإن التجاوز الجذري للركود المحتمل، وتحقيق انتعاش اقتصادي مندمج ضمن دورة (التنمية المستمرة ذاتيا)، إنما يتحقق من خلال السعي إلى إقامة نظام اقتصادي-اجتماعي يراعي الاعتبارات التالية:

السعي إلى إقامة نظام اقتصادي - اجتماعي يراعي الاعتبارات التالية:

- تطوير الجهاز الإنتاجي إيجابيا وجذريا، واستعادة العافية المفقودة للاستثمارات العامة بعد انهيار القطاع العام.
- رفع مستويات المعيشة للغالبية الاجتماعية ، جنباً إلى جنب تعبئة الموارد الاقتصادية للشرائح المنتجة للرأسمالية الوطنية، وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة.
- تقليل درجة التبعية للخارج، مع ارتباط الجهد اللازم لذلك بمشروعين وطنيين كبيرين:

أ- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، وفق سياســـــة انتقائية محددة، وفي إطار استراتيجية تنموية شاملة.

ب- تصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية، وفق مخطط يراعي الأولويات والإمكانيات الوطنية.

- التطوير العلمي والتكنولوجي الجذري، عن طريق الاستفادة المثلى من الهياكل والأبنية المؤسسية القائمة وقواها البشرية الكثيفة، من جهة أولى، وبث روح الابتكار والإبداع في حنايا النظام الإنتاجي والاجتماعي، من جهة أخرى.
- العمل الحقيقي على إقامة منظومة عربية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا، ذات نزعة استقلالية منفتحة على الأفق الوحدوي، من منظور مستقبلي ملائم.

المشاركون في لقاء الخبراء

من داخل المعهد:

١- أ.د / علا سليمان الحكيم	مدير المعهد
٢-أ.د / محمود عبد الحي صلاح	مدير المعهد الأسبق – منسق لقاء الخبراء
٣-أ.د / فادية محمد عبد السلام	مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
٤-أ.د/ هدى صالح النمر	مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
٥-أ.د / سلوى محمد مرسي	مستشار ومدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية
٦-أ.د / عزيزة عبد الرازق	مستشار ومدير مركز دراسات السياسات الكلية
٧-أ.د / عزة عمر الفندري	مستشار ومدير مركز دراسات التنمية البشرية
٨- أ.د / ابراهيم العيسوى	مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية
٩-أ.د/ سعد حافظ محمود	مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية
١٠-أ.د / سهير ابو العينين	مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية
١١-أ.د/ مصطفى احمد مصطفى	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
١٢-أ.د/ اجلال راتب العقيلي	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
١٣- أ.د / محمد عبد الشفيع عيسي	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
١٤-أ.د / زينات طبالة	مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية
١٥-أ.د / ماجدة ابراهيم	مستشار بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط
١٦-أ.د/ محمد الكفراوى	مستشار بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط
١٧-أ.د / خضر أبو قورة	مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية
١٨- أ.د / ايمان الشربينى	مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
١٩-د/ نيفين كمال حامد	خبير اول بمركز دراسات السياسات الكلية

٢٠-د/ محمد حسن توفيق	خبير أول بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
٢١-د / حسام نجاتى	خبير اول بمركز دراســـــات البيئة وادارة الموارد الطبيعية
٢٢- د / صادق رياض	خبير أول بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
٢٣-د/ طارق نوير	خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
٢٤-د/ اشرف العربي	خبير بمركز دراسات السياسات الكلية
٢٥-د/ وفاء مصيلحى	خبير بمركز دراسات السياسات الكلية
٢٦-د / امانى الريس	خبير أول بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط
٢٧-د / مجدة امام	خبير بمركز دراسات التنمية البشرية

المشاركون في لقاء الخبراء

(الأسماء مرتبة أبجديا)

من خارج المعهد :

د/ احمد عبد العاطي	أستاذ مساعد – مركز بحوث الصحراء
د/ إسماعيل الرملي	خبير بهيئة الأمم المتحدة
أ/ إسماعيل صيام	خبير اقتصاد ومصرفي
أ/ إسماعيل عبد الرسول	رئيس مصلحة الضرائب العقارية
أ.د/أشرف كمال عباس	استاذ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى
أ/ اميرة صالح	جريدة المصرى اليوم
أ/ دعاء عبد الرحمن	صحفية – جريدة المصور
د/ زينب عباس عبد العال	المعهد القومي للتغذية
أ / سحر عبد الغنى	صحفية – جريدة نهضة مصر
أ.د/ سلمى جلال	استاذ بكلية الطب – جامعة الأزهر
د / سهير الشريف	العضو المنتدب للمجموعة الاستشارية للشرق الأوسط
د / سلوى العنترى	مدير عام قطاع البحوث – البنك الأهلي المصري
أ.د / شامل الحموي	أستاذ التمويل – كلية التجارة – عين شمس
م / شريف السبع	مدير المركز الهندسي للاستشارات والمقاولات
د/ صلاح جودة	مدير دار الخبرة الاستشارية
أ/ صلاح العمروسي	كاتب سياسي
د/ ضحى عبد الحميد	أستاذ الاقتصاد- الجامعة الأمريكية
أ / عادل العزبى	نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين الاتحاد العام للغرف التجارية
د/ عبد المنعم عبيد	استاذ بكلية الطب – جامعة القاهرة
أ. عبد الفتاح الجبالى	رئيس وحدة البحوث الاقتصادية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

د / عفاف عبد الفتاح	المعهد القومي للتغذية
د / فتحى ابراهيم	مستشار اقتصادى
أ.د / محيا زيتون	استاذ الاقتصاد ، جامعة الأزهر
د/ محمد محمود سامي	أستاذ مساعد مركز بحوث الصحراء
أ/ محمد نور الدين	باحث اقتصادي
أ.د/ مختار الشريف	أستاذ بمركز بحوث الصحراء
م / مروان ابي سمرا	خبير برنامج الغذاء العالمى
د/ منير سعد	استاذ مساعد / مركز بحوث الصحراء
أ/ منى صياد	صحفية – جريدة اليوم السابع
أ / نادية الدكرورى	صحفية – جريدة الدستور
أ.د / نجوى خلاف	استاذ بالمعهد القومي للتغذية
د/ نفيسة عيد	استشاري بالمعهد القومي للتغذية
م / وائل كامل	خبير ببرنامج الغذاء العالمي
أ/ ياسر على حسين	هيئة حماية الشواطىء